الاثنين 28 آذار 2022
العدد 4595 السنة السادسة عشرة
lundi 28 mars 2022 nº 4595 16ème année

28 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال
مخاوف تحرير أسعار البنزين

- نور خليك رزق
«صناعة الهجرة»
- محمد وهبة
تذويب الخسائر
- ماهر سلامة
الهيمنة بالتكنولوجيا

مقاتلو الحرب الناعمة

3RF: لبنان تحت إدارة دولية

الدعم لـ «أبطال التغيير»: NGOs ووسائل إعلام وجامعات

«الشفافية الدولية» بلا شفافية: فبركة قضايا فساد [2 ـ 5]

الهيئات الاقتصاديّة: أيّ خطة تعافٍ لا تناسبنا سنسقطها [7]

ميقاتي يفوّض سلامة حماية حقوق المودعين! [6]

صنعاء للرياض: كفى مكابرة

[12 ـ 13]

في الوقت الذي لا تزال صنعاء تنتظر فيه ردّ الرياض على مبادرتها تواصل هذه الأخيرة هجماتها (أ ف ب)

انتخابات

السنيورة يسحب من تحت الحريري بساط العائلات البيروتية

8

قضية

جريمة أنصار **الإثارة الإعلامية أم العدالة؟**

10

رياضة

أزمة نادي النجمة **صقال: الفوضى ليست هي الحل**

16

قضية اليوم | مقاتلو الحرب الناعمة

الهشاشة الأوروبيّة

موقعة أوكرانيا فضحت ما كان معلوماً لكل من أراد أن يعلم. أوروبا ليست أوروبا واحدة بل «أوروبات». أوروبا الأسطورة المتفوّقة بثورتها الصناعية وبنهبها لقارات الكوكب ليست إلا حفنة من إقطاعيين أوليغارشيين «عتيقين» في بضع دول في غرب القارة تُعدّ على أصابع اليدين. هذه الحفنة باتت اليوم تابعة وخاضعة ومطيعة لمركز الإمبريالية في واشنطن. رغم ذلك تتعاطى أوروبا الرسمية، باتحادها ودولها المنفردة، مع محيطها بفوقية وعنصرية لا يمكنها الشفاء منهما قبل تقبّل فكرة أن تفوّقها المتخيّل ليس إلا هامشاً تاريخياً صادف أنه يتزامن مع الفترة التي نعيشها.

صوّرت الثقافة الغرب ـ أوروبية النازية على أنها شرّ الإنسانية المطلق الذي يتفوق شرّاً على «إرهاب» إسلام العرب وملحدي الشيوعية البائدة حتى. أوروبا الخضوع والطاعة لواشنطن تنشط بقوة في الحرب الناعمة في منطقتنا. لا أحد يلعن ميركل كما يُلعن بوش، ولم يُطاولْ وصم الاستعمار في بلادنا خدم الإمبريالية الاسكندينافيين وحياديي سويسرا وغيرهم من الإنسانيين المثاليين الذين يُدعى للامتثال بهم. في السنوات العشر الماضية كرّست الجبهة الأمامية لصناديق الإنسانية الغربية جهودها لكبح تدفّق «اللاجئين غير الشرعيين» وفقاً لأحد القواميس، و«اللاجئين الاقتصاديين» وفقاً لقاموس ليبراليي الغرب الاستعماري، و«الغزاة المتخلّفين» وفقاً للقاموس العنصري الذي كان إلى ما قبل حين خفياً خجولاً. لكنّ هذه العنصرية باتت مفخرة علنية متى تعرّفت شعوب غرب أوروبا وسيّدها الأميركي إلى «بطولة» شعب أوكرانيا الشهر الماضي. حساسية خَدَمة الاستعمار الأوروبيين تجاه المسألة أكبر بكثير من حساسية أسيادهم الأميركيين، وذلك لأنهم لا يملكون قرارهم. هم خاضعون لدرجة أن أقصى يمينهم العنصري بدأ ينتفض على تسلّط سليليهم، الذين عبروا المحيط الأطلسي، على العرق المتفوّق الأصيل.

3RF: لبنان تحت إدارة دولية

جوليا قاسم

شكّل انفجار المرفأ ذريعةً للموافقة السريعة على سياسات طرحتها منظّمات مجتمع مدني منذ سنوات

بعد أشهر على انفجار مرفأ بيروت، في الرابع من آب 2020، أصدر الاتحاد الأوروبي، بالشراكة مع البنك الدولي والأمم المتحدة، إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار 3RF لتعافي لبنان الاقتصادي بعد الانفجار. لم يظهر إطار 3RF من فراغ، ولا من نتائج الانفجار، بل اعتمد بشكل أساسي على الخطط والمقترحات والقوانين التي رفعتها بعض منظمات المجتمع المدني وحلفاؤها البرلمانيون في ساحة النجمة لسنوات.

تضع هذه الخطة لبنان تحت «إدارة الطوارئ» لتحالف دولي يضم ممثلين عن مؤسسات حكومات غربية ومنظمات غير حكومية، إلى جانب الحكومة اللبنانية، التي ضُورت على أنها الطرف «الفاسد» الذي يحتاج إلى المساءلة، ويدرج «المجتمع المدني» و«القطاع الخاص» و«شركاء التنمية» على أنهم «شركاء متعاونون» في عملية الحكم وإعادة الإعمار في لبنان بعد الانفجار.

تفوّض الخطة تجمّع «كلنا إرادة»، بقيادة وإدارة مديري صناديق الاستثمار ومصرفيين في الخارج جرى إعدادهم للقيام بدور البديل في الانتخابات النيابية اللبنانية لعام 2022، و«جمعية الشفافية اللبنانية»، التي تعد جزءًا من منظمة «الشفافية الدولية» ذات الباع الطويل في خدمة واشنطن، كمشرفين على «عملية المساءلة» لمكافحة الفساد في لبنان في سياق جهود إعادة الإعمار والحوكمة. يعدّ إطار عمل 3RF وسيلة لإعادة هيكلة الإطار القانوني للاستفادة من طبقة سياسية جديدة، مدعومة برأس مال أجنبي، بعدما جفّت أموال البترودولار الخليجي التي صرفت على الطبقة السياسية القديمة التي قادها رفيق الحريري وأورثها لشركاء الطائف. وينشط ضمن الطبقة الجديدة حزب الكتائب، الذي أعيد تصويره على أنه مؤيد للمجتمع المدني ومناهض للحكومة اللبنانية، عبر خروجه من البرلمان اللبناني بعد انفجار مرفأ بيروت، إلى جانب «كلنا إرادة»، و«نحو الوطن». أبرز وجوه «كلنا إرادة» الإعلامي ألبير كوستانيان، وهو مستشار استراتيجي سابق مقيم بين بيروت وباريس، وعضو قديم في الكتائب، تولى إدارة القسم الانتخابي للحزب عام 2009، وترك الكتائب رسميًا عام 2017، وهو العام الذي انطلقت فيه منظمة «كلنا إرادة» ليصبح الرئيس التنفيذي لمجلسها الإداري. يرتكز إطار 3RF على أسلوب «الديكتاتورية النموذجية المستشرقة»، الذي يرى أن إساءة استخدام الأموال ليست سوى مسألة فساد ومشكلة الحكومة اللبنانية الحالية لا مشكلة

(هيثم الموسوي)

الوكالات المالية الدولية المدعومة من رأس المال العالمي. وهو يؤكد على «الإصلاحات» والبناء على مطالب «المجتمع الدولي» التي كانت شرطاً للوصول إلى أموال مؤتمر «سيدر» وصندوق النقد الدولي. فيما لا تُطبق أيّ من «تدابير المساءلة» أو «مطالب الشفافية» على شركات القطاع الخاص الأجنبي أو المشاركين من المجتمع المدني المموّلين من الخارج.

وبدلاً من تسمية إطار «التعافي وإعادة الإعمار» لبيروت بمصطلحات ذات توجّه وطني، ينصّ الإطار بوضوح على أنّ «إجراءات السياسة والإصلاحات الواردة في 3RF تنفرّع عن حزمة إصلاحات سيدر الأوسع، وتتماشى مع خريطة الطريق الفرنسية التي تعود إلى الثالث من أيلول 2020». ويوصي بتحويل «التمويل الأجنبي» الذي يأتي مصحوبًا بشرط الالتزام بأجندات الإصلاح المذكورة إلى أوراق مالية، «لاستعادة الثقة في النظام المالي». العملية تتضمّن عدداً من القوانين والإجراءات التي رفعها المجتمع المدني في لبنان قبل سنوات من الانفجار الذي شكّل ذريعة للموافقة السريعة على سياسات طرحتها بعض منظمات المجتمع المدني وصيغت قبل الانفجار بسنتين أو ثلاث.

وتشمل إجراءات «الشفافية» هذه قانون الوصول إلى المعلومات العائد لعام 2005، والذي طرحه النائب غسان مخيبر بدعم من «كلنا إرادة»، وقانون المشتريات العامة الجديد المدعوم من البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، وقانون قطاع المرافئ، والقانون الرقم 462 لتنظيم قطاع الكهرباء. ويحظى قانون تنظيم قطاع الكهرباء الرقم 462 بزخم باعتباره «إصلاحًا حاسمًا»، وهو «ينصّ على وجوب أن تكون جميع أسهم الشركة المخصخصة اسميّة (بما في ذلك المساهمات العينية)، وإمكانية تعميمها على الفور وأن تكون مملوكة بالكامل من غير اللبنانيين»، ما يشير إلى أن أحكام هذا القانون، من دون تعديل، ستكون سارية على «كادر هيئة تنظيم الكهرباء وتضمن الشفافية في المشتريات العامة في قطاع الكهرباء». أكثر من مجرد «الإشراف» على عملية المساءلة، يجري إعداد إطار 3RF كمنافس للطبقة الحاكمة، عبر تقديم البديل «النظيف» والجديد للطبقة السياسية الحاكمة منذ الطائف، والتي غالبًا ما استفادت من مؤسسات الدولة اللبنانية. وبدلًا من ضخّ رأس المال في مؤسسات الدولة، فإنّ الأموال التي تجمع من خلال «الإصلاحات» المذكورة أعلاه ستقود مباشرة إلى تمويل النظام الجديد الذي يقوده المجتمع المدني.

المشاريع المموّلة من EED في لبنان

الجمعية / المنصة المنفّذة	عنوان البرنامج الممول	الهدف والمطلوب من البرنامج
مبادرة غربال	الشفافية في الإدارة العامة	لاختبار وتعزيز قانون حرية المعلومات الذي اقره لبنان في عام 2017. تابع الفريق طلبات حرية المعلومات، وقدم البيانات للجمهور واتصل بكل من الحكومة والمجتمع المدني لتضخيم تأثير المبادرات. وتسعى هذه المبادرة الجديدة من نفس المجموعة إلى تعزيز تلك الجهود من خلال الاستمرار في مراقبة وتعزيز تطبيق قانون المعلومات. تخطط المجموعة للنشر إلكترونيًا، وبأسلوب سهل الاستخدام، لكل ميزانية إدارة من 2018 إلى 2020. كما ستعزز وصولها إلى وسائل الإعلام القادرة على الاستفادة من البيانات وتضخيم النتائج ذات الصلة
المراسلة		منصة إخبارية مستقلة على الإنترنت تقودها امرأتان ، وتركز حصريًا على التقارير الاستقصائية المطولة. تهدف المنصة إلى الانخراط في المساءلة والصحافة الاستقصائية اللازمة لمحاسبة الدولة اللبنانية على الإصلاحات والتشريعات المقبلة.
مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط	مراقبة البلديات	مبادرة رقابية رائدة «بلديات مونيتور» ترصد عمل البلديات في عدد كبير من المناطق اللبنانية ، وتبني الجسور بين السلطات والمواطنين.
Proud Lebanon		تلبية احتياجات المثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً (LGBT) في لبنان، ومساعدتهم في الدفاع عن حقوقهم.
مركز جهانة حداد للحريات	مناظرات دائرة: حوارات من اجله لبنان جديد	لتوسيع عملها ليشمل مناطق لبنان المختلفة: الشمال والشرق والوسط الجبلي والجنوب إضافة إلى بيروت. سيعقدون مناقشات حول مواضيع مختلفة مثيرة للجدل، بما في ذلك النظام السياسي الطائفي في لبنان، والنسوية، وحقوق المثليين وحرية التعبير مع منظمات المجتمع المدني المحلية التي تحظى باحترام كبير.
حكواتي ديجيتال	بودكاست «خلقت بنت»	مقابلات مع نساء عربيات ناجحات يؤثرن في المجتمع ويتحدى الوضع الراهن. هدفهم هو تشجيع النساء والفتيات العربيات من خلال المثال الذي تم تمثيله من قبل من أجريت معهم المقابلات ، أثناء مناقشة مواضيع حساسة مثل المساواة في الأجر ، وجرائم الشرف ، والزواج دون السن القانونية ، وإساءة معاملة عاملات المنازل.
ميغافون		لمواجهة الروايات الكاذبة والبغيضة التي تنشرها وسائل الإعلام اللبنانية مع إثارة نقاش عام نقدي من خلال إنشاء توضيحات بالفيديو ومحتوى يشرك بصريًا حول القضايا الاجتماعية والسياسية في لبنان
درج		الدعم الأساسي للسماح للمؤسسة بتركيز جهودها على إنتاج محتوى ديناميكي وإنشاء مصادر دخل بديلة تتيح لها أن تكون مستدامة
Beirut Today	تعزيز الصحافة الاستقصائية المستقلة في لبنان	تعزيز الصحافة الاستقصائية والتحليلية وإعداد التقارير في لبنان حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من أجل العمل ضد اتجاه وسائل الإعلام المتحيزة والرقابة.
نبض	تمكين المرأة من خلال الفن والإعلام في ريف البقاع	العمل مع أربع مجموعات من 15 امرأة لبنانية وسورية لتحسين حقوق المرأة في ريف البقاع. سيقومون برسم لوحة جدارية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وإنشاء فيلم للترويج لحقوق المرأة في مجتمعاتهم.
Peace of Art		فتح آفاق جديدة للمراهقين اللبنانيين والسوريين من خلال خلق مساحة بديلة حيث يمكنهم الالتقاء وتطوير حس المواطنة والقيم الديمقراطية التي تتجاوز انتماءاتهم الطائفية. ستشمل المبادرة 80 مراهقًا سيشاركون في ورش عمل التربية المدنية، مما يسمح للشباب من مجموعات مختلفة بالالتقاء والتعرف على بعضهم البعض في بيئة خالية من التوتر. سيقوم المشاركون ببناء فرق عمل والمشاركة في ورش عمل فنية حول التصوير والتمثيل والموسيقى والرسم والتصوير. سيتم تنظيم معرض في نهاية المشروع.
CampsCast Community Media		تعتزم المجموعة إنتاج برامج تلفزيونية محلية منتظمة، بما في ذلك Quiz Show، و Vox Pop Show، وعرض لوحة المناقشة، بالإضافة إلى الرسومات والأفلام الوثائقية ذات الوعي الاجتماعي والسياسي، والتي ستسمح للمجتمعات بالتعبير عن مخاوفهم بشأن الطريقة اليومية التي تدار بها شؤون المخيم من قبل السلطات المحلية مثل اللجنة الشعبية (الحكم المحلي) والأونروا
بصمات من اجل التنمية		تمكن اللاجئات السوريات المهمشات اللائي يعشن في سهل البقاع في لبنان من خلال التعليم وبناء القدرات. وقد أنشأت مركزًا مجتمعيًا نسائيًا يقدم مجموعة واسعة من التدريبات والفعاليات الثقافية والاجتماعية. يهدف المشروع إلى الوصول إلى 500 امرأة في عام واحد.
لمسة ورد		لمساعدة منظمة شعبية يقودها سوريون تعمل في لبنان على تعزيز مبادرة شابة وواعدة، مركز الكتاتيب للثقافة والحوار
جفرا		دعم تطوير أنشطة جمعية جفرا من خلال محطة إذاعية على الإنترنت ومجلة شهرية تركز على القضايا الثقافية، مما يمنح الشباب في المخيم الفلسطيني منصة لعرض مواهبهم الموسيقية والفنية. كما سيتلقون تدريبًا لتطوير مهاراتهم الصحفية.
961 Factory		تعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية بين الشباب في مخيمات اللاجئين وطلاب الجامعات اللبنانية من خلال الأفلام والمناقشات وورش العمل التي تركز على الهويات المتنوعة.
جمعية حلم لحقوق المثليين	دعم مركز حلم المجتمعي	توفير تمويل مرحلي لضمان أن المنظمة غير المسجلة يمكنها الاستمرار في إدارة المركز وأن مديرها يمكنه تكثيف جهود الدعوة وجمع الأموال في الأشهر المقبلة، حتى يحصلوا على التمويل الأساسي - المتوقع في عام 2015
النادي الثقافي الفلسطيني العربي		التركيز على تعزيز قدرات اللاجئين الفلسطينيين للمشاركة في عملية صنع القرار داخل مخيم البداوي، والذي تم استبعاد الشباب منه إلى حد كبير حتى الآن.
USPEaK	تعليم قادة البقاع الشباب كيفية محاسبة حكومتهم	تدريب الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 عامًا على المساءلة الديمقراطية ومراقبة الفساد والإبلاغ عنه، وطلب الشفافية على مستوى البلديات، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لهذه الأغراض. التأكيد على المواطنة المتساوية عبر الانقسام الطائفي، ستؤدي التدريبات إلى مناقشات عامة وستساعد في تصميم وتنفيذ حملات المناصرة في البقاع
جمعية شباب مواطنون لا عنفيون لا طائفيون (شمعى)		حملة من أجل الحق في الزواج المدني. حملة من أجل الحق في الزواج المدني غير الطائفي في لبنان
الرابطة السورية للمواطنة (SL4C)		إعداد الشباب السوري لمستقبل سوريا من خلال زيادة الوعي وبناء قدرات نشطاء المجتمع المدني الشباب حول المواطنة والمساواة بين الجنسين والعدالة الانتقالية

EED تركة سوروس الأوروبيّة: دعم «أبطال التغيير الديموقراطي»

جوليا قاسم

جمهور المستفيدين من دعم EED يشمل المجتمع المدني بالمعنى الأوسع: منظمات غير حكومية ووسائل إعلام وجامعات ومراكز أبحاث ونقابات عمالية

في خضمّ أزمة منطقة اليورو و«الربيع العربي»، نشر الفرع البلجيكي لمعهد المجتمع المفتوح (OSI) التابع لمنظمات جورج سوروس ورقة سياسية، في حزيران 2011، بعنوان «كيف يمكن للمؤسسة الأوروبية من أجل الديموقراطية (EED) أن تكون ذات قيمة مضافة؟»، مفصّلاً فيها توصياته لإنشاء (EED). وكشف المعهد أنّ مبادرة إطلاق المؤسسة هي من انعكاسات «دعم الديموقراطية» التي حددتها مفوضية الاتحاد الأوروبي عام 2009. وشملت الورقة تعزيز أنشطة مراقبة «حقوق الإنسان» في الجوار الأوروبي، فضلًا عن التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أواخر عام 2010.

بحلول حزيران 2012، أبصرت «المؤسسة الأوروبية من أجل الديموقراطية» النور رسميًا، باقتراح من الرئاسة البولندية لمجلس الاتحاد الأوروبي، والتي روّجت لاقتراح بين الدول الأعضاء في الاتحاد بين حزيران وكانون الأول 2011. وتتطابق أسس التأسيس الرسمي للمؤسسة مع توصيات OSI المقدمة إلى الاتحاد الأوروبي، الوارد في الورقة السياسية الصادرة في أيلول 2011، والتي تهدف إلى إنشاء الوكالة «على غرار الصندوق الوطني الأميركي للديموقراطية (NED)». إذ إنّ إنشاء المؤسسة، التي ستكلف تقديم المنح للمجتمع المدني دولياً وخصوصاً في الجوار الأوروبي، سيكون بمثابة «أداة مخصصة لحقوق الإنسان» تعمل «بالتوازي مع نموذج NED».

تتباهى «المؤسسة الأوروبية من أجل الديموقراطية» بـ«مرونتها» في تجاوز الحواجز الحكومية والمؤسساتية التقليدية في الدول التي تعمل فيها. لتجنّب «قيود الحكومات الاستبدادية»، اقترح OSI أن يكون هناك «توازن» في التمويل الإجمالي للاتحاد الأوروبي للجهات الفاعلة غير الحكومية بين تقديم المنح المباشرة ــ ما يسمح باستجابة وتغطية أكبر للقضايا والجهات الفاعلة، وإنشاء بيروقراطية جديدة وازنة ـ وبين تقديم المنح عبر المنظمات الأساسية القائمة، والتي قد تحدّ من نطاق الأنشطة إلى «مجالات خبرتها». ويهدف OSI إلى «توفير الدعم الأساسي الذي يمكن الوصول إليه دون الكثير من البيروقراطية ومتطلبات إعداد التقارير المرهقة»، كما هي الحال مع المؤسسات السياسية التقليدية المموّلة من الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، لم يحدّد OSI كيفية تحقيق ذلك عبر أهدافه المتمثلة بإيجاد «آلية تمويل مرنة» تعزز العلاقة بينها وبين هيئة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS) والمديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية (DEVCO) التابعة للمفوضية الأوروبية ـ التي «من شأنها أن تشارك في تقديم منح مباشرة وغير مباشرة للجهات الفاعلة». فبحسب ورقة OSI، ستعمل «المؤسسة الأوروبية» كمانح غير حكومي، مع إمكانية الوصول إلى أموال الاتحاد الأوروبي و«إدارتها».

النية المعلنة لـEED هي «تحليل السياق وجمع المعلومات الاستخبارية» داخل البلدان المضيفة و«عمليات المراقبة والتقييم» الداخلية التي أدّعى تقرير OSI أنّ الجهات المانحة تفتقر إليها. وذكر التقرير أن جمع المعلومات الاستخبارية يهدف إلى ضمان «تتبّع الجهات المانحة للمشهد السياسي وكسب المعرفة كي تتجنّب تمويل جهات لا علاقة لها سياسيًا، كما ترى أنها بحاجة إلى دعم بناءً على «مستوى التنمية الديموقراطية» في الدولة، أو بالأحرى خطط عمل لمصلحة «المؤسسة الأوروبية من أجل الديموقراطية» لتغيير النظام على أساس فراغ السلطة في الدولة، والتمييز بين فراغ السلطة بعد صراع مثل ليبيا، أو الدولة التي تمر بمرحلة انتقالية، مثل جورجيا، أو «الأنظمة الاستبدادية الحزبية المغلقة» مثل بيلاروسيا.

أوصى OSI بتركيز الدعم على «وسائل الإعلام غير الحزبية، ومجموعات المغتربين، والمعارضين السياسيين المستقلين» من خلال الاعتماد على تجربته الخاصة في ملاحظة أن «أحزاب المعارضة في البلدان الاستبدادية ضعيفة جدًا في العادة»، بالإضافة إلى نجاحات NED في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي بـ«دعم التضامن في بولندا، وهي نقابة تمثل حركة اجتماعية وليست حزباً سياسيًا». على غرار OSI، كان من المقرر أن تكون «المؤسسة الأوروبية من أجل الديموقراطية» مؤسسة فوق حكومية، من شأنها تغيير نهج ما يسمى بالدول «المغلقة» اقتصاديًا من خلال تمويل ودعم «أبطال التغيير الديموقراطي». وكما NED، «يمكن أن يكون جمهور المستفيدين من دعم المؤسسة الأوروبية من أجل الديموقراطية أوسع بكثير من الأحزاب السياسية، ويشمل المجتمع المدني بالمعنى الأوسع: المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والجامعات ومراكز الأبحاث والنقابات العمالية». ويتوزع المستفيدون المعلنون من أموال المؤسسة الأوروبية من أجل الديموقراطية بين «معارضين منفردين» ومعارضة منظّمة «لا تحظى بدعم كافٍ» في وسائل الإعلام ومراكز البحوث و«الحركات الاجتماعية» تحت شعار حقوق الإنسان. وكبديل داعم، بحثت الورقة الصادرة عن OSI في «إمكانية إنشاء اتفاقية أو وكالة جديدة» بالإضافة إلى «إصلاح النظام المالي الذي يؤثر على أدوات التمويل الحالية» التي من شأنها أن تسمح للجهات غير الحكومية الفاعلة في المجتمع المدني والتي تموّلها المصالح الخاصة «الوصول إلى أموال الاتحاد الأوروبي وإدارتها»، وهي الأهداف الأساسية التي أنشئت المؤسسة الأوروبية من أجل الديموقراطية لتحقيقها.

يتّضح من تجربة OSF الخاصة بدعم المجتمع المدني».

وعلى غرار استراتيجية «مؤسسة المجتمع المفتوح» للمكتب الإقليمي العربي التابع لها لفترة 2014-2017، فإن إنشاء «المؤسسة الأوروبية من أجل الديموقراطية» يشمل أيضًا تصنيفات «انتقالية» للدول التي

قضية اليوم | مقاتلو الحرب الناعمة

«الشفافية الدولية» تفتقد إلى الشفافية

فبركة قضايا فساد وتمويل «كلاب الحراسة»

رندة وهبة

نُشر في شباط عام 2021، شريط فيديو صوّرته سلطات مكافحة التجسس الروسية للقاء جمع فلاديمير أشوركوف (وهو مساعد وشريك المعارض الروسي اليميني المتطرف اليكسي نافالني والمدير التنفيذي لمنظمته «اف بي كي» التي تدّعي العمل على مكافحة الفساد في روسيا) والدبلوماسي في السفارة البريطانية في موسكو جيمس ويليام توماس فورد (تؤكّد السلطات الروسية أنه يعمل للمخابرات البريطانية). ظهر أشوركوف في الشريط وهو يقول: ««القليل من المال. إذا اتفق أحدهم، لا أعلم، 10 أو 20 مليوناً سنوياً لدعم هذا، سنرى صورة مختلفة، وهذا ليس مبلغاً كبيراً لأشخاص لديهم مصالح بالمليارات... هذه هي الرسالة التي أحاول بثّها في جهود جمع الدعم ومن خلال الحديث مع الناس في مجتمع الأعمال... نحن بحاجة إلى اللعب على رقعات شطرنج مختلفة، تظاهرات عارمة، مبادرات أهلية، بروباغاندا وتأسيس علاقات مع النخبة، لنشرح لهم بأننا أناس عقلانيون، ولن نقوم بهدم كل شيء ومصادرة أملاكهم... نحن لا نملك أدلّة صلبة حول فساد السلطات، ولكنني على يقين بأن هناك قضايا فساد جدية يمكن إثباتها عن طريق المصارد البريطانية»، فردّ عليه فورد قائلاً: «نحن ندعم الكثير من المنظمات كما تفعل الكثير من السفارات». في الحوار ذاته، يشرح أشوركوف كيف تعمل منظمته على استهداف المصارف المنافسة للمصارف البريطانية في روسيا، وكيف تنسّق حملاتها مع هذه البنوك. وبحسب السلطات الروسية، قام فورد بتوجيه أشوركوف للعمل مع منظمة «الشفافية الدولية» (Transparency International) لتعذّر إمكانية الدعم المباشر وحساسيته. تعرّف «الشفافية الدولية» عن نفسها بأنها حركة عالمية تعمل في أكثر من مئة دولة لإنهاء مظالم الفساد. أسّس المنظمة عام 1993 المسؤول السابق في البنك الدولي الألماني بيتر إيغن. اللافت أن الشفافية لم تشمل أسماء عدد من المؤسّسين الذين أغفل الموقع الإلكتروني للمنظمة ذكرهم. ويبرز من هؤلاء الأميركي مايكل هيرشمان، وهو ضابط

> «تركّب» المنظمة مؤشراً للفساد العالمي بلا اسس علمية

سابق في المخابرات العسكرية في الجيش الأميركي ورئيس مجموعة «فيرفاكس» التي حوّلت الشفافية إلى عمل مربح عابر للبحار. وكذلك السير جورج مودي ستيوارت الذي يعمل جاهداً في بناء مدارس في دول العالم الثالث لتغطية تاريخ عائلته الدموي في صناعة وتجارة السكر والعبودية في الكاريبي.

تُموّل «الشفافية العالمية» (مقرها برلين)، بشكل رئيسي، من حكومات غربية على رأسها بريطانيا والاتحاد الأوروبي. خريطة الانتشار العالمي للمنظمة على موقعها تشمل الولايات المتحدة، قبل أن يتبيّن أن الشفافية لا تشمل الخريطة أيضاً، لأنه لا يوجد حالياً فرع لـ«الشفافية العالمية» على الأراضي الأميركية بعد سحب الاعتراف به عام 2017. وحتى اليوم لا شفافية حول السبب الحقيقي لنزع الاعتراف عن الفرع الأميركي الذي كان معنياً بملاحقة فساد دول العالم الثالث أكثر من ملاحقته داخل أميركا. فهل كان ذلك لأن الفرع الأميركي يضم مؤسّسي شركات محاماة لوبيات الغذاء والسلاح والدواء مثل فايزر ولوكهيد مارتن، أم لأنه كرّم شركة «فلاور» للخدمات اللوجستية المدانة في قضايا احتيال على الحكومة الأميركية في مشاريع عسكرية وأمنية في دول كالعراق وأفغانستان، أم لأنه كرّم المرشحة الرئاسية السابقة هيلاري كلينتون بجائزة النزاهة عام 2015؟ علماً أن فضائح واستقالات كثيرة أحاطت بعمل الفرع الأميركي، إضافة إلى تصريحات مسؤولين سابقين فيه حول بيئة عمله «السامّة».

بين عامَي 2016 و2018، تراجعت المنظمة من المركز التاسع إلى المركز الـ20 في ترتيب Global Go To Think Tank Index Report للمنظمات الأكثر تأثيراً في العالم. رغم ذلك، هناك دور مركزي لـ«الشفافية العالمية» يحول دون سقوطها المدوّي، إذ إنها تعمل ضمن شبكة فعّالة من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية التي تضغط على الدول المستهدفة غربياً من خلال قضايا الفساد. والأخطر من ذلك هو فبركتها قضايا الفساد لإسقاط حكومات، كما حصل في البرازيل في ما عُرف لاحقاً بـ«operation carwash»، حين سُرّبت تسجيلات صوتية لرئيس المنظمة في البرازيل يتحدث فيها كيف خطّط للزجّ باسم الرئيس البرازيلي السابق لولا دا سيلفا في قضية فساد لا علاقة له بها لسجنه عندما كان المرشح الأقوى للانتخابات الرئاسية، ما أفسح المجال لفوز الرئيس الحالي جايير بولسونارو. وقد كان لافتاً تعليق «الشفافية» الدولية على التسريبات، إذ إنها لم تنكر خرق القانون، ولم تتطرق إلى فبركة الأدلة ضد لولا، إلا أنها أكّدت أهمية فضح الفساد وأعطت درساً أخلاقياً في احترام الخصوصيات.

والمنظمة التي تصرّ على حماية من يُسمون بالـ «Whistle blowers» (الذين يبلغون عن تجاوزات حكوماتهم أو شركاتهم) تتنكّر للدفاع عن إدوارد سنودن وجوليان أسانج. كما أن نفاقها يطاول جوانب عدة من عملها مثل «مؤشر مدركات الفساد»، وهو التصنيف السنوي لـ 180 دولة بحسب تفشّي الفساد، يتضمّن كثيراً من الإشكاليات المنهجية. فعلى سبيل المثال، ورغم كثرة الوثائق، لا تتوفر لدى أي من المؤسسات الـ 13 المشاركة في التصنيف أي معلومات نوعية أو كمية تبرّر تقييم الدول ضمن المؤشر، إذ إن أغلبها يطرح أسئلة انطباعية على اختصاصيّين مجهولين لا يعرف أحد معايير اختيارهم، كما أن غالبية هذه المؤسسات مرتبطة بالبنك الدولي الذي يشارك بدوره في هذا التصنيف. هكذا يخرج التصنيف بالإشادة بملاذات ضريبية وبدول «غير فاسدة» تنظم نهب الدول المفقرة، كما هي حال بريطانيا التي غالباً ما تظهر أسماء مصارفها في كل فضائح التهرب الضريبي وغسل أموال المافيات وعصابات المخدّرات في العالم.

لا يقتصر تضليل «الشفافية العالمية» على «مؤشر مدركات الفساد». بل إن الحقائق الكمية للفساد التي تطلقها المنظمة هي «بلا أساس» كما أظهرت ورقة بحثية لمركز anti-corruption U4 resource centre حول «الحقائق» التي تتداولها «الشفافية الدولية» وأخواتها.

في المنطقة العربية، يقتصر وجود «الشفافية الدولية» على لبنان وتونس والأردن والمغرب. في لبنان، تنشط المنظمة بالشراكة مع منظمات كـ«نحن» و«المبادرة اللبنانية للنفط والغاز» و«كلنا إرادة»، وفي الحوكمة والدفاع والغاز والنفط والصحة والطاقة وغيرها من القطاعات التي تهم المجتمع الدولي. وفيما لا تظهر أي تحقيقات خاصة بالفساد في لبنان، يتركّز نشاط المنظمة على تغيير القوانين ووضع توصيات حول المستقبل التشريعي لمختلف القطاعات الحساسة. ورغم أنها لا توصي بمنع المساعدات عبر الدولة، إلا أنها توصي المنظمات الدولية بإجراء دراسات اقتصادية واجتماعية لتقييم أثر المشاريع التي تموّلها، وتوصي بتمكين المنظمات غير الحكومية لتكون «كلب الحراسة» الذي يضمن حسن استغلال المساعدات الأجنبية.

(هيثم الموسوي)

إنسانيّة سوق العمل

نبيه الدامورلي

عند اندلاع الأزمة في سوريا عام 2011، تحوّل لبنان إلى إحدى الوجهات الرئيسية للنازحين السوريين، فكان من أكثر البلدان استقبالاً لهم نسبة إلى عدد سكانه، ووصل عدد النازحين في لبنان إلى نحو 1,2 مليون نهاية عام 2014 (وفقاً لوكالة الأمم المتحدة للاجئين). وبسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية وعدم السماح للنازحين السوريين بالعمل بالإضافة إلى الظروف الصعبة في المخيمات التي أقام فيها الكثيرون منهم، حاول بعضهم البحث عن ظروف أفضل للحياة، وأصبحت دول الاتحاد الأوروبي هدفاً لتدفّقات الهجرة على نطاق غير مسبوق. وبلغ النزوح ذروته عام 2015، عندما وصل أكثر من مليون مهاجر وطالب لجوء إلى الاتحاد الأوروبي بشكل غير نظامي عبر البحر الأبيض المتوسط وشبه جزيرة البلقان.

سارع الاتحاد الأوروبي، إثر أزمة اللاجئين، إلى عقد اتفاقات ثنائية مع البلدان المجاورة لسوريا، كلبنان وتركيا والأردن، لتنظيم هذه التدفقات. ونصّت الاتفاقية بخصوص اللاجئين مع لبنان على «تحويل أزمة السوريّين في لبنان إلى فرصة لتحسين الآفاق الاجتماعية والاقتصادية، والأمن والاستقرار والصمود في لبنان بأسره. في المقابل يلتزم لبنان بتيسير الإقامة المؤقتة للاجئين السوريّين على أرضه»، ما إن تعمل هذه البلدان على الحؤول دون تدفّق النازحين إلى الدول الأوروبية والعمل على إبقائهم في دول النزوح المحيطة بسوريا، مقابل تقديم الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً عبر المفوضية الأوروبية لمساعدة هذه الدول المجاورة.

وتُشير بيانات التمويل للمفوضية الأوروبية في لبنان إلى نشاط ملحوظ في فترة ما بعد عام 2011. فقد بلغ إجمالي النفقات بين عامَي 2002 و2011 حوالى 470 مليون يورو منها 36 مليون يورو فقط لصاحبها جورج سوروس. ولهذا الغرض، يموّل الصندوق الأوروبي «مركز جمانة حداد للحرّيات» بهدف «تطوير عمل المركز ليشمل مناطق متعدّدة من لبنان كالشمال والشرق (البقاع) والجبل والجنوب، بالإضافة إلى بيروت». المطلوب من مركز حداد هو «عقد مناظرات حول مواضيع مختلفة مثيرة للجدل، بما في ذلك النظام السياسي الطائفي في لبنان، والحركة النسوية،

> عمل الاتحاد الأوروبي على إبعاد كأس اللاجئين عن دوله خشية العبء الذي يشكّلونه على الاقتصاد الأوروبي

- أي أقل من 10% - لدعم اللاجئين في لبنان. في حين بلغ الدعم المالي بين عامَي 2011 و2021 حوالى 2,8 مليار يورو، منها 1,4 مليار يورو مقدّمة بشكل مباشر لدعم النازحين السوريّين والفلسطينيّين، إضافة إلى تمويل عدد من المشاريع الإنمائية لتطوير البنية التحتية في لبنان لاستيعاب الأعداد المتزايدة من النازحين، وتمويل مشاريع وورش عمل للحوكمة والإصلاحات الإدارية لتحسين ظروف إقامتهم.

عمل الاتحاد الأوروبي طوال العقد الماضي، من خلال الدعم المالي للبلدان المجاورة لسوريا، على إبعاد كأس اللاجئين عن دوله خشية العبء الذي يشكّلونه على الاقتصاد الأوروبي والبنية التحتية للبلدان الأعضاء. أما النازحون الذين يمكن استغلالهم كيد عاملة رخيصة، فقد عملت المفوضية الأوروبية على استقطابهم عبر «برنامج شراكة المواهب» من أجل «جذب الأشخاص الموهوبين من الدول المصدّرة للهجرة»، لمعالجة نقص المهارات في دول الاتحاد ولتلبية احتياجات سوق العمل، بما يعزز «الشراكات ذات المنفعة المتبادلة». وأكّدت المفوضية أنّ استبدال «الهجرة غير النظامية بمسارات قانونية» يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً، بما يعود بالفائدة على أوروبا، ويقلّل في الوقت نفسه من الهجرة غير الشرعية.

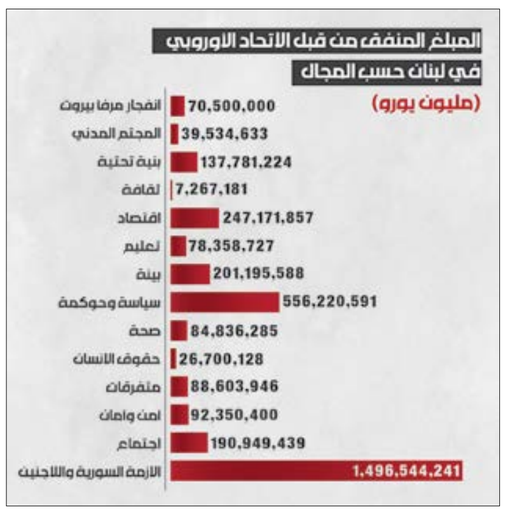

صندوق الشفافية المُغلَق

هكذا ندفع لـ«الإعلام المستقلّ»!

علي مراد

رغم أنّه يُعدّ الفرع الأوروبي للصندوق الوطني للديمقراطية الأميركي (NED)، ويحمل الشعار الأميركي نفسه (نشر الديمقراطية وتعزيزها)، إلا أنّ صندوق دعم الديمقراطية الأوروبي (EED) لا يعمل في كل دول العالم، بل هو مخصّص حصراً للجوار الأوروبي في الجمهوريات السوفياتية السابقة، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دول البلقان الغربية وتركيا.

وبما أنّ EED يموّل برامج لدعم الديمقراطية والمطالبة بالشفافية في دول منطقتنا، توجّهت «الأخبار» أكثر من مرّة بأسئلة إلى الصندوق حول أرقامه وتفاصيل عمله في لبنان، لكنّه لم يستجب واكتفى بالردّ بوابل من الأسئلة، وبأنّه لن يوفّر أكثر مما هو منشور في موقعه الإلكتروني (للاطلاع على قائمة المموّلين من EED اضغط هنا)، الذي تُذكر فيه أسماء الجمعيات والمنظّمات والمنصات الإعلامية التي يموّلها وأهداف تمويلها، من دون الإفصاح عن حجم المبالغ التي صرفتها هذه الجهات.

تختار هذه المؤسسة الممولة بأموال دافعي الضرائب الأوروبيين أن تحجب معلومات من المفترض أن تكون عامة ومتاحة للجميع، وفي الوقت عينه تموّل منذ أيار 2020 برنامجاً اسمه «الشفافية في الإدارة العامة في لبنان»، تنفّذه «مبادرة غربال» لصاحبها أسعد ذبيان، بعد أن سبق وموّلت الجمعية نفسها عام 2018 برنامج «قانون الحق بالوصول إلى المعلومات» الذي أقرّه مجلس النواب عام 2017.

يولي EED اهتماماً خاصاً بتمويل برامج تتعلّق بـ «مناصرة قضايا المرأة» - كما «مؤسسات المجتمع المنفتح» حاصلة على تمويل منه. يمكن لحظ أنّ الصندوق الأوروبي يفاخر بأنه ساهم بخلق منصّات إعلامية لبنانية يصفها بأنّها «إعلام جودة»، أو «إعلام مستقل ذو مصداقية». EED هنا يتحدّث عن موقع «درج» .

في آب عام 2020، بعد انفجار مرفأ بيروت، كتبت إحدى الحاصلات على منح سنوية من EED منشوراً في حسابها على «فيسبوك»، أساءت فيه إلى الشعائر الحسينية للطائفة الشيعية، واتّهمت ممارسي تلك الشعائر في عاشوراء بأنّهم «يسيّسون الحزن». يومها راسلت مجموعة من اللبنانيين الغاضبين سكريتاريا اللجنة التنفيذية لـ EED وطالبتها بمراجعة قرارات التمويل للمذكورة، كونها أساءت إلى حرية معتقدهم، التي من المفترَض أنّها من مقدّسات «الديمقراطية» التي يدّعون السعي لنشرها وتعزيزها. جاء جواب سكريتاريا EED حرفياً كالتالي: «تدعم EED وسائل الإعلام المستقلّة في العديد من البلدان بهدف زيادة الحوار الديمقراطي والمساءلة في المجال العام. أعضاء هذه المنصات الإعلامية ليسوا موظفين في EED، والمؤسسة ليست مسؤولة عن المحتوى الذي قد ينشرونه». يُذكر أنّ المنصّات التي يموّلها EED مستنفرة منذ بداية العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في شباط الفائت لبثّ دعاية حلف الناتو. مثلاً في لبنان، خفّ منسوب التركيز على حزب الله ومحور المقاومة في مضمون المواد التي تنشرها هذه المنصّات (المستقلّة)، نظراً إلى انشغالها بمهاجمة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وتساوقها مع رواية الإعلام الليبرالي المعولم عن الحرب الأوكرانية، في مؤشّر إلى مدى «استقلاليتها» عن أجندة المموّل الناتوي.

> يفاخر EED بخلق منصّات إعلامية لبنانية «مستقلّة ذات مصداقية» مثل «درج» و«ميغافون»

وحقوق المثليين، وحرية التعبير، مع منظمات المجتمع المدني المحلية التي تحظى باحترام كبير». تركيز EED على «حقوق المرأة في المجتمعات المهمّشة» يشمل السوريين واللبنانيين، ويركّز على مناطق بعينها، كمنطقة البقاع التي موّل فيها برنامجاً نُفّذته جمعية «نبض»، وقد نصّ شرح المنحة على أنّ «نبض» ستعمل «مع أربع مجموعات من 15 امرأة لبنانية وسورية لتحسين حقوق المرأة في ريف البقاع، عبر رسم لوحة جدارية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وإنشاء فيلم للترويج لحقوق المرأة في مجتمعاتهن».

ينشر EED عن إنجازاته ونجاحاته في تقاريره السنوية، إضافة إلى المؤتمرات التي يعقدها ويدعو إليها شخصيات

دمار أوروبا ليس خلاصًا

جمال غصن

كتب الروائي الفرنسي ميشيل ويلبيك قبل سبع سنوات رواية «الخضوع» التي صوّر فيها مستقبل فرنسا إسلامياً، و«إخوانجياً» تحديداً. خضع متعجرفو ومتغطرسو باريس لثقافة الغزاة الإسلامية التي أغرت نخب عاصمة الثورة التاريخية المثالية في ثقافة الغرب، وقدّمت لهم ما لا يمكن للمكابرة والمزايدة الرأسمالية تقديمه في آخر أيامها. النخب التي تتحدث عنها الرواية هي إجمالاً من الذكور الذين وجدوا أنفسهم يخسرون امتيازات راكمها أجدادهم عبر القرون باسم المساواة بين الجنسين التي ناضلت من أجلها أجيال. والامتيازات التي حصلوا عليها، أو أغروا بها، هي جنسية بطبيعة الحال، من نساء بعضهن قاصرات، يعدن للرجل شأنه مقابل تطاول «ناقصات العقل والدين» عليه. اعتبر النقّاد الليبراليون رواية ويلبيك قمة العنصرية، بينما رأى اليمين الفرنسي فيها «فشّة خلق» تدغدغ مشاعره الكارهة للوافدين إلى بلاد الصفاء. أنا شخصياً اعتبرت الرواية نقداً ساخراً للعنصريين، لكن قد يكون ذلك تبريري الشخصي لاستمتاعي بقراءتها وقراءة كتابات بديعة أخرى لميشيل ويلبيك.

على كل حال، خطر تسلّل الشريعة الإسلامية إلى أوروبا وقيمها الراقية لم يعد البعبع الذي كان عليه قبل شهر. أمّة محمد، بأمها وأبيها، تُسيء عندما قام فلاديمير بوتين، وهو بالمناسبة أسوأ من أيقونة الشرّ الأوروبي في القرن العشرين أدولف هتلر وفقاً للعديد من المقالات في إعلام الغرب الرصين، بغزو أوكرانيا.

بعد شهر من التحارب الأوروبي - الأوروبي، إذا اعتبرنا أن إقليم الدونباس ليس أوروبياً، رأينا من أوروبيي التفوق الاستعماري ما لم يُرونا مذ كانت لهم الغلبة. الغالب المتفوق ليس مضطراً ليرينا أي شيء، فالواقع المُعاش يثبت ما لا يحتاج أن يقوله. ما ظهر في العلن الشهر الماضي هو الانحياز التام، الإعلامي والكلامي، لمعسكر يمجّد أيقونة الشرّ الأوروبي في القرن العشرين وأيديولوجيته، أدولف هتلر ونازيته. لا عيب في الشماتة، بل نستحق أن نشمت بعد معاناة أجيال مع نفاق استعماري فوقي يكابر ويزايد في القيم الإنسانية التي تجهلها شعوباً المتخلفة. القيم الإنسانية ليست حكراً على الذين يفرضون تفوقاً بالقوة على مدى عقود وأجيال. الشماتة ليست إنجازاً، لكنها حق لكل من رفض الخضوع لعقود وأجيال من إذلال المستعمر. الخطير في الموضوع هو أن الجبهة الأمامية للإمبريالية، جارتنا أوروبا، لجأت عند أول اختبار انحداري إلى أسوأ ما أنتجه تاريخها، وفقاً لسرديتها هي. فهي تمجّد النازية ضد الغريب، الذي يصادف أنه روسي اليوم. طبعاً هتلر لم يكن أسوأ ما أنتجته أوروبا، بل أسوأ ما حصل ضمن حدود القارة الأوروبية. لكن هناك عوالم أخرى انتُهكت ونُهبت وسُلبت وأُبيدت وسميّ ذلك في كتب التاريخ اكتشافاً وتحضّراً.

لا أحد يعرف ما قد يحصل في الأيام المقبلة. قد يخرج علينا من أوروبا الحضارة هتلر عابر للقارات. في هذه الحالة أليس من الأفضل أن يتقوا الله وأن يخضعوا لكابوس ويلبيك الإخوانجي؟

قضية اليوم

«كابيتال كونترول» يهبط بالـ«باراشوت» على اللجان المشتركة

ميقاتي يفوّض سلامة حماية حقوق المودعين!

رلى إبراهيم

في الأيام القليلة الماضية، جرى التداول بصيغة جديدة لاقتراح قانون يهدف إلى وضع ضوابط استثنائية ومؤقتة على التحاويل المصرفية والسحوبات النقدية، من دون أن يحمل أي توقيع. لكن جهات متقاطعة لفتت إلى أن البصمات الأساسية فيه تعود إلى نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي، فيما أكدّت مصادر قريبة من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن «القانون هو نتاج المفاوضات مع صندوق النقد وبالتوافق معه على تفاصيله، وبناء على توصية من الصندوق بالتركيز على مسألتين: ضبط الإنفاق لناحية خفض الاستيراد والاستهلاك، وإبقاء هامش من المرونة في القانون يسمح بإدخال تعديلات

> المشروع يمنح اللجنة المعنيّة بتطبيقه صلاحيات استنسابية واسعة من دون تحديد واضح لمهامها

عليه وبالتعامل مع حالات وصفها الصندوق بالخاصة». يومها سُجّلت الملاحظات خلال الاجتماعات باللغة الإنكليزية، بحسب المصادر، إلا أن «ترجمة النص إلى العربية حوّرت بعض النقاط وأفضت إلى مغالطات أبرزها تلك المتعلقة بالصادرات، لذا عمل الشامي بالتعاون مع فريق من مستشاري ميقاتي في اليومين الماضيين على إعداد مسودة معدلة جلسة اللجان المشتركة اليوم».

وتتركز التعديلات على المادة السابعة المتعلقة بإعادة الأموال المتأتية عن الصادرات، خصوصاً الشق الذي يتحدث عن عدم اعتبار عائدات التصدير أموالاً جديدة (أو بمعنى آخر «فريش») على أن يعود «للجنة» المعنية بتطبيق القانون تقرير آلية استخدام العملات الأجنبية الناتجة من عائدات التصدير. فالاقتراح الأفضل أن تكون هناك لجنة من الجهات المعنية، حتى لو كان بعض من يشغلها حالياً مشتبهاً في أنه يعمل لحساب سلامة أو تحت إمرته أو ضمن أهدافه.

(هيثم الموسوي)

على أي حال، يأتي هذا القانون بعد تهريب مبالغ ضخمة تصل إلى 19 مليار دولار بعلم وموافقة سلامة نفسه. وقد استمرت المصارف بممارسة التهريب حتى الساعة، فيما تحرم المودعين الصغار من دولاراتهم! هنا يحضر تساؤل بارز حول أهمية قانون مماثل؛ فإذا لم يكن هذا القانون جزءاً من خطة تعاف مالي، من سيستفيد منه باستثناء المصارف طالما أنه ينص على «الليرة» الودائع في المادة السادسة، أي تأكيد بأن الدولارات طارت وتحميل مغبة هذه الخسائر للناس وتحديد سقف سحوباتها في المادة الخامسة بـ 1000 دولار شهرياً؟ ففي غياب أي سعر موحد للدولار، ستتعرض الودائع لمزيد من «الهيركات» عبر ربط سحبها بمنصة صيرفة في حين أن سعر السوق الموازية قد يكمل ارتفاعه بلا سقف. المشكلة الرئيسية، وفقاً للخبراء، ليست في اللجنة ومهامها بل في الأشخاص، «فمن الطبيعي أن يكون مصرف لبنان طرفاً أساسياً في أي قانون يتعلق بالسحوبات المصرفية والنقدية ولكن لأن اسم حاكم المصرف هو رياض سلامة، تعاميم تصدر عن مصرف لبنان».

منتقدو المشروع يرون أن اللجنة التي تضم الأشخاص والجهات نفسها التي أوصلت البلاد إلى الانهيار، وكانت سبب تبديد الودائع وإجراء هيركات عليها، وأبرزهم رياض سلامة، هي من ستفوّض بإدارة الحل المرتقب للأزمة عبر فرض «كابيتال كونترول». لكن هناك وجهة نظر ثانية، تشير إلى أن الطروحات المتعلقة بتطبيق القانون، تتمحور حول ثلاثة خيارات: أن يطبقها مصرف لبنان، أو أن تطبقها لجنة مشتركة كالمطروحة في هذا المشروع، أو أن تطبق من قبل جهة ثالثة «حيادية»، وهذا دونه عقبات واسعة قانوناً ومنطقاً. لذا، استمر في ذكرها بين مزدوجين إلى أن أوضح هوية أعضائها ومهامها في المادة الثامنة؛ ووفق القانون، اللجنة التي ستنشأ مؤلفة من «وزير المالية، وزير الاقتصاد والتجارة وحاكم مصرف لبنان، ويرأسها رئيس مجلس الوزراء أو وزير ينتدبه هذا الأخير». وتحوز اللجنة صلاحيات استثنائية وتشريعية ملزمة ونهائية تماماً كتلك التي طلبها وزير المال يوسف خليل في قانون الموازنة، أي لتفرض سطوتها وقرارها على حركة «نقل الأموال عبر الحدود وبالتحاويل وبمدفوعات الحساب الجاري وبعمليات القطع وتحديد سقوف للحسابات النقدية وبإعادة الأموال المتأتية عن عائدات الصادرات وغيرها من التدابير الخاصة المتعلقة بسعر صرف العملات الأجنبية، وبتم نشر القرارات التي تعدها من خلال الجريدة الرسمية أو بأي وسيلة أخرى».

بشكله المتداول، سيؤدي إلى وقف الصناعيين عن العمل، وإقفال باب الاستيراد نهائياً أو أقله ربطه برأي اللجنة وبما تراه مناسباً، وسيقضي على أي أمل بمحاولة تصحيح الخلل في الميزان التجاري. وثمة من يقول، في المقابل، إن ثمة حاجة لضبط حركة أموال التجار الذين «هربوا» الدولارات عبر إبقائها في الخارج وأن القانون المترجم بطريقة خاطئة يهدف إلى ضبط هذه الدولارات ومنع إخراجها وتحديد وجهة استخدامها في شراء المواد المحددة بإشراف من اللجنة.

هنا يفترض الإشارة إلى أن الاقتراح، المكتوب بلغة ركيكة وعلى عجل، يركز في بدايته على تحديد أهداف القانون وتعريفات المصطلحات الواردة فيه من دون أن يذكر من هي اللجنة، بل

مواقف الكتل: الغالبية ضدّ!

قوبل القانون المتداول به بطريقة غير رسمية برفض غالبية الكتل النيابية التي ستناقشه في اللجان المشتركة اليوم. المسودة «هبطت» فجأة من دون أن يكون لها «أب»، لكن جرى التسويق له من فريق ميقاتي، وبشكل أدق سعادة الشامي، باعتباره قانون «صندوق النقد»، وإزاء ذلك، سجّلت الكتل النيابية المواقف الآتية:

- كتلة الوفاء للمقاومة ستجتمع قبل جلسة اللجان، للبحث في الاقتراح، مؤكدة أنه لا يمكن الموافقة عليه بشكله الحالي.
- التيار الوطني الحر رفض المشروع. وقال النائب إبراهيم كنعان لـ«الأخبار» إن الصيغة المتداولة مرفوضة لأنها تمنح اللجنة صلاحيات استثنائية ولا تحمي حقوق المودعين وتجمّد أموالهم ولا تسمح لهم سوى بسحب ألف دولار شهرياً.

ويؤكد كنعان أن الاقتراح لم يصل حسب الأصول وفق مشروع قانون مقدم من الحكومة أو بإمضاء أحد النواب عليه بل «سقط» من حيث لا ندري. وعما إذا كان على علم أنه يحمل موافقة صندوق النقد، أجاب أن التيار ضدّ هذه المسودة ولو كانت تحمل موافقة الصندوق، مشيراً إلى «أنهم» كل ما أرادوا تمرير مشروع يدّعون أنه من صندوق النقد. وقال النائب الآن عون: «إننا بانتظار المسودة الجديدة التي يعملون عليها وسنتخذ موقفاً منها بعد دراستها».

- النائب ياسين جابر، لفت إلى أن الرئيس نبيه بري وحركة أمل مع «الكابيتال كونترول ومع كل ما يحمي أموال المودعين». ويؤكد أن «الاقتراح المعجّل بحاجة إلى تعديل لأنه غير مقبول كما هو»، مشدداً على أن هذا الموقف يعبر عن موقفه الشخصي فقط.
- يعارض الحزب الاشتراكي الصيغة المطروحة. إذ يقول النائب بلال عبدالله لـ«الأخبار» إن «الاشتراكي مع الكابيتال كونترول بالطبع ولكن بالمقترح المتداول نحن ضد كل ما يطاول المودعين وخصوصاً الصغار منهم وضد إلزامهم بالليرة اللبنانية، ونعترض على الصلاحيات الواسعة جداً لهذه اللجنة».
- كتلة تيار المستقبل ستعقد اجتماعاً لاتخاذ الموقف من هذا القانون الذي لم يصلها إلا ليل أمس.
- «الأخبار» حاولت الاتصال بالنائب في حزب القوات اللبنانية جورج عدوان لكنه لم يجب.

تقرير

في نهاية الأسبوع الماضي، عقد نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي مجموعة لقاءات مع خبراء ومصرفيين وأصحاب عمل من أجل إطلاعهم على خطّة توزيع الخسائر والتعافي التي سيناقشها مع بعثة صندوق النقد الدولي، بعد سقوط النسخة السابقة من الخطّة التي ضمّنت اقتراحات الحاكم وأجير الشامي على عرضها أمام الصندوق باعتبارها خطّة لبنان. الخطّة لم تتضمّن الكثير من الأرقام، بل كانت عامة بخطوط عريضة تختلف فيها عن سابقاتها حصص توزيع الخسائر

الهيئات الاقتصاديّة: أيّ خطة تعافٍ لا تناسبنا سنسقطها

محمد وهبة

«لا تفكر أنّ ما رفضناه وأسقطناه قبل سنتين سنوافق عليه اليوم». هكذا ردّ رئيس جمعية التجار نقولا شمّاس على نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي، بعدما أنهى هذا الأخير عرض خطّة توزيع الخسائر والتعافي على ممثلي هيئات أصحاب العمل (الهيئات الاقتصادية). العبارة الثقيلة لم تستدرج رداً من الشامي، وخصوصاً أن شمّاس يمثّل تحالف قوى السلطة والمال التي هزمت الشامي يوم انتقل من موقعه التقني في صندوق النقد الدولي إلى هيئة الأسواق المالية، في مواجهة رئيس الهيئة الحاكم رياض سلامة. إذ إن سلامة وأعوانه، مثل شمّاس، هم أسقطوا خطّة حكومة حسان دياب، ويستعدون اليوم لإسقاط خطّة الشامي.

كلام رئيس جمعية التجار جاء خلال عرض قدّمه في السرايا الحكومية، نهاية الأسبوع الماضي، لترويج خطّة توزيع الخسائر والتعافي التي ستُعرَض على بعثة صندوق النقد الدولي. وكان أبرز الحاضرين في اللقاء رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، الرئيس السابق لجمعية الصناعيين جاك صراف، رئيس المجلس الوطني للاقتصاديين اللبنانيين صلاح عسيران، إضافة إلى مصرفيين، أبرزهم: رئيس مجلس إدارة البنك اللبناني السويسري تنال الصباح وممثل بنك عوده خليل الدبس. وسبق هذا اللقاء، آخر صباحي حضره خبراء، أبرزهم: رئيس المركز الاستشاري للدراسات عبد الحليم فضل الله، رئيس قسم الأبحاث في بنك بيبلوس نسيب غبريل، روي بدارو، مايك عازار، سمير نصر، جو عيسى الخوري وممثل المستشار المالي للحكومة اللبنانية (شركة لازار) فرنسوا خياط، هنري شاوول وغيرهم.

محور اللقاءين كان خطّة توزيع الخسائر والتعافي. عرض الشامي الخطوط العامة لخطّته التي ينوي مناقشتها مع بعثة صندوق النقد الدولي بدءاً من يوم غد. وما عرضه لم يكن يختلف كثيراً عن النسخ السابقة من الخطة على صعيد توزيع الخسائر، باستثناء إشارته إلى أن الخسائر زادت الى 73 مليار دولار، وأنه جرت إعادة توزيعها بشكل يزيد قص الودائع (هيركات) ويقلّص الاعتماد على تحويل بعض الودائع إلى سندات دائمة، ويقلص كمية الأموال التي ستحوّل إلى ليرة. كما تضمّنت الخطة شطب رساميل المصارف بكاملها، وإجبارها على إعادة رسملة نفسها بأموال جديدة، ما أثار نقاشاً حول كمية الرساميل المطلوبة، وكيفية تغطية باقي الخسائر طالما أن الرساميل البالغة 17,5 مليار دولار لا تكفي لشطب خسائر بقيمة 73 مليار دولار. وذهب النقاش مباشرة نحو اقتراح الخطّة إنشاء صندوق سيادي يستحوذ على بعض مؤسّسات الدولة المدرّة للإيرادات لتغطية قسم من الخسائر. مايك عازار اقترح ألّا يكون هناك استحواذ كامل على الإيرادات التي تحتاج إليها الخزينة لتمويل الخسائر، بل أن يوضع سقف لهذه الإيرادات التي تكون ملك الخزينة، وكل ما يفوق هذا السقف تموّل فيه الخسائر. جو عيسى الخوري، رفض تمليك القطاع الخاص أراضي الدولة «حتى لا تذهب للأجانب». بدارو اقترح أن يكون هناك تمييز بين المودعين على أساس العمر ليتسنى للمودعين الأكبر سناً الحصول على بعض أموالهم.

في المجمل، تحوّل النقاش في الجلستين إلى تحميل المسؤوليات وتبادل الاتهامات، ولا سيما أن المصرفيين ركّزوا، في سياق تبرئة أنفسهم، على تحميل الدولة المسؤولية عن «سرقة» ودائع الناس. لكن تبيّن في الجلسة أن ما حصلت عليه الدولة من المصارف لا يزيد على 9 مليارات دولار، بينما بدّد مصرف لبنان نحو 30 مليار دولار على تثبيت سعر الصرف، ونحو 5 مليارات على كلفة دعم القروض، ودفع نحو 20 مليار دولار لتمويل فروقات الفوائد بين مردود توظيفاته وكلفة الودائع. فهو جذب الدولارات من المصارف بكلفة مرتفعة، ووظّف الأموال بكلفة أدنى، وتحمّل خسائر متواصلة على فترات طويلة زمنياً. أما ما حصلت عليه الخزينة من مصرف لبنان فلا يتعدى 15 مليار دولار أنفقت على الكهرباء، مقابل حصول مصرف لبنان على ما يوازيها بالليرة اللبنانية.

ولم يطفُ على النقاش الهادئ سوى صوت شمّاس، مهدداً نائب رئيس الحكومة: «لا تفكر أن ما رفضناه وأسقطناه قبل سنتين، سنوافق عليه اليوم». هذه العبارة كانت استعادة لكلام أطلقه سابقاً حين قال إن الهيئات «تطاع ولا تطيع». وهو كلام سيكون على المحك في الأيام المقبلة، مع مجيء بعثة صندوق النقد إلى لبنان بمهمة عنوانها «استمرار المناقشات حول برنامج محتمل». يقول أحد المقرّبين من الرئيس نجيب ميقاتي إن الهدف ليس توقيع اتفاق، بل التوصل إلى اتفاق حول «مسودة الاتفاق» قبل الانتخابات. فبموجب هذه المسودة، ستتكون لدى ميقاتي فرصة لحجز أفضلية الفوز بمقعد رئاسة الحكومة المقبلة بعد الانتخابات النيابية باعتبار أنه الشخص المناسب لتوقيع الاتفاق وتطبيقه. بمعنى آخر، يصعب أن يكون هناك اتفاق حالياً، لأن الاتفاق لا ينتهي بمجرّد الاتفاق على المسودة، بل ينتقل إلى المرحلة التالية، أي ما يعرف بـ«staff-level agreement». هنا يصبح الأمر شأناً شبه داخلي في صندوق النقد ويتطلب الأمر أسابيع لتحضير الاتفاق وتفنيد كل بنوده وتوزيع الدفعات وسواها، قبل أن ينتقل إلى مرحلة أخرى، وصولاً إلى موافقة المجلس التنفيذي والتوقيع النهائي. وبما أن مهمّة صندوق النقد الدولي تنتهي بعد 10 أيام، وبما أن المدة الباقية للانتخابات النيابية في 15 أيار المقبل هي سبعة أسابيع، فإن احتمال توقيع الاتفاق ضعيف جداً مع حكومة راحلة ومجلس نواب راحل.

المصارف تلتزم «مبدأ حرية التحويل»؟

كان لافتاً البيان الأخير الصادر عن جمعية المصارف الموجّه إلى النائب العام التمييزي لمطالبته بكف يدّ النائبة العامة الاستئنافية في جبل لبنان غادة عون، إذ أشار البيان إلى أنّ تدابير عون «تمسّ صميم العمل المصرفي وتغيّر مبدأ حرية تحويل الأموال وحرية التجارة الذي يعتمده لبنان منذ تأسيسه، وهو تدبير يدخل حصراً في صلاحية السلطة التشريعية، كما أن التدبير يسهم في زيادة تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية...». وقّع البيان المحامي أكرم عازوري ووزّعته جمعية المصارف على الإعلام. لكن الغريب في البيان أنه يتحدّث عن «مبدأ حرية تحويل الأموال»، مشيراً إلى «أننا في اقتصاد حرّ وأن هذه الحرية يكفلها الدستور». فهل احترمت المصارف «مبدأ حرية تحويل الأموال؟» الإجابة تأتي في القرار القضائي الصادر عن المحكمة العليا في بريطانيا - فرع كوينز بنش، برئاسة القاضي جاستيس بيكن في الدعوى المرفوعة من فاتش مانوكيان بوجه بنك عوده وسوسيتيه جنرال بنك. يقول ممثلو المصرفين أمام القاضي إنهما أوقفا التحويل إلى الخارج ابتداءً من أول تشرين الثاني 2019. كذلك يرد في أوراق الحكم أنه في 11 تشرين الثاني 2019، طلب حاكم مصرف لبنان من المصارف أن تحصر تحويلات الأموال إلى الخارج بالحاجات الشخصية الضرورية... علماً بأن المصارف بدأت تعرقل سداد الودائع قبل ذلك بأشهر تحت مسميات عديدة!

> شمّاس للشامي: ما اسقطناه قبل سنتين سنسقطه مجدداً

تقرير

عقيقي استبق طلب القوات ردّه عن الملف

ما مصير الادّعاء على سمير جعجع؟

لغط قانوني

خطوة القاضي فادي عقيقي بالادعاء، على رئيس حزب القوات اللبنانية، سمير جعجع، أثارت لغطاً حول الادعاء، بعد ختم التحقيقات وإحالة الملف إلى قاضي التحقيق، ما يعني أنه لم يعد قادراً على التدخل فيه. غير أن مصادر قانونية أكّدت لـ«الأخبار» أنه يحق للنائب العام، كونه يمثل الحق العام، وفي حال توافر أي عناصر جديدة أن يضمّها إلى الملف ويتحرّك بموجبها حتى بعد إحالة الملف إلى قاضي التحقيق، بناءً على نص المادة 63 من أصول المحاكمات الجزائية، وبالتالي، بإمكان عقيقي أن يعدّ أقوال أعرج بمثابة إخبار. في المقابل، يحق لقاضي التحقيق، بدوره، طلب الاستدعاء، بصفة شاهد والاستماع إلى المستدعى، غير أنّه لا يحق له توجيه أي ادعاء، بل العودة بالإفادة إلى النيابة العامة للاطلاع، وتقع على الأخيرة صلاحية التحرك بناءً على مضمون ما يرد إليها.
(الأخبار)

رضوان مرتضى

الأسبوع الماضي، أدّعى مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي على رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع بجرائم التحريض على القتل ومحاولة القتل وتشكيل عصابة مسلحة وإثارة النعرات الطائفية في مجزرة الطيونة التي أسفرت عن سقوط 7 شهداء برصاص عناصر من الجيش وآخرين من القوات في 14 تشرين الأول الماضي، طالباً إبلاغ جعجع بموعد الجلسة لحضورها وتوقيفه. إلا أن شيئاً من هذا لم يحصل بعد لأنّ أياً من الأجهزة الأمنية لن يتحرك لتنفيذ هذا القرار القضائي.

ما يُفترض أن يحصل اليوم هو أن يُحال الادعاء إلى قاضي التحقيق العسكري الأول فادي صوان الذي لم يعد بمقدوره ختم التحقيق من دون اتخاذ إجراء قضائي بحق رئيس حزب القوات. وأمام صوان خياران: إما أن يستدعي جعجع للاستماع إلى إفادته، ثم يتّخذ القرار في شأن توقيفه، أو أن يصرف النظر عن هذا الاستدعاء إذا ارتأى أنّ الفعل لا يستوجب الملاحقة. وبالطبع، يرتبط ذلك أيضاً بحجم الضغوط السياسية والدينية التي ستُمارس للحؤول دون أخذ إفادة رئيس حزب القوات، وهي المظلة نفسها التي حالت دون مثوله أمام القضاء العسكري سابقاً، رغم أنّ تحقيقات استخبارات الجيش كشفت عن تورط قيادي وعناصر في القوات في التحضير لجريمة الطيونة، وأظهرت نقل أسلحة حربية وانتقال مجموعات مسلحة إلى عين الرمانة، على رأسها مسؤول الأمن في معراب سيمون مسلّم عشيّة المجزرة، وتمركزت في النقطة التي حصل فيها الاشتباك الأول.

ادعاء عقيقي على جعجع راه حزب القوات مخالفاً للقانون بسبب تقدم القوات بشكوى ضد عقيقي أمام هيئة التفتيش القضائي، وبطلب لردّه عن النظر في الملف لدى محكمة الاستئناف في بيروت. غير أنّ مصادر قضائية أكدت لـ«الأخبار» أنّ ادّعاء عقيقي حصل قبل تبلّغه طلب الرد، مؤكدة أنّه يُفترض أن يوقّع على تبلّغه بردّه اليوم.

وفي الخلفيات، كشفت مصادر لـ«الأخبار» أن وكلاء أهالي شهداء الطيونة الذين كانوا قد تقدّموا قبل أشهر بطلب لردّ صوان، تراجعوا أخيراً عن هذا الطلب عقب اتصالات سياسية وبلدية للوصول إلى تسوية، ما سمح للقاضي صوان باستئناف تحقيقاته. عندها، تقدم محرّر القوات بطلبات لإخلاء سبيل الموقوفين، لكنهم خشية قيام عقيقي برفضها تقدموا بطلب لردّه عن الملف، إلا أن الأخير قرر الادعاء قبل أن يتبلّغ بالطلب. أما في ما يتعلق بما أعلنه عن توافر معطيات جديدة في الملف، فإن ذلك، بحسب المصادر، مدعاة لارتياب أصلاً. فالقاضي عقيقي استند إلى مقابلة على «يوتيوب» مع الرئيس السابق لتنظيم «نمور الأحرار» جورج أعرج تحدث فيها عن مسؤولية القوات عن المجزرة، وأنّ مسؤول أمن جعجع زاره قبل ليلة من الجريمة ليطلب مساندة الأحرار «لنكون جميعنا في المعركة... وقلّي بكرا مش نظيف». وأضاف: «كلّن بشرّانية إجوا من بشري على عين الرمانة».

وبحسب المصادر، فإن أعرج لم يُقدّم جديداً يختلف عن مضمون التحقيقات التي توصلت إليها استخبارات الجيش عن مسؤولية القوات اللبنانية في الجريمة، وإن كان قد عزّزها. وبالتالي، فإنّ استناد عقيقي إلى مضمون هذه المقابلة غير كافٍ للادعاء. إذ يُفترض به قانونياً أن يستدعي أعرج لتثبيت مضمون إفادته في محضرٍ رسمي يحصل الادعاء بموجبه.

100 ألف دولار

هو الحدّ الأقصى لشريحة الودائع التي يوافق صندوق النقد الدولي على حمايتها، علماً بأن هناك مشاورات لإقناعه بالموافقة على 150 ألفاً

(دالاتي ونهرا)

انتخابات 2022

لم يعد اتحاد جمعيّات العائلات البيروتيّة بخير. عرف فؤاد السنيورة كيف يخرق الهيئة التي اسسها رفيق الحريري للمّ شمل «البيارتة» خلفه واختيار المرشحين للانتخابات النيابية والبلديّة في العاصمة. معظم الاعضاء خلعوا «الثوب الحريري» ووافقوا على المشاركة في الانتخابات والتصويت للائحة التي يدعمها. والى السنيورة، تمكّن فؤاد مخزومي ونبيل بدر ايضاً من حجز «حصة» في ترشيح بعض الرموز او اعضاء من الهيئة الإدارية. كلّ ذلك يشي بان «الاتحاد» الذي عاش عزاباً بعد عهد الحريري الاب، بات مهدداً اليوم بالتحوّل إلى جمعيّة خيريّة لتوزيع التبرّعات على المحتاجين

السنيورة يسحب من تحت الحريري بساط العائلات البيروتية

لينا فخر الدين

عام 1998، تلقّف الرئيس رفيق الحريري فكرة جمع شمل العائلات البيروتية. كان الهدف حاضنةً بيروتية للرجل الآتي من صيدا بعدما استطاع خلق حالة شعبيّة في العاصمة، انكبّ وفيق سنو الذي كان متحمّساً للفكرة على تأسيس اتحاد جمعيات العائلات البيروتيّة وتولّى رئاستها حتى عام 2001 حينما كان يضم أكثر من 80 عائلة. في الداخل، عرف «أبو بهاء» كيف يدير التوازنات. أغدق المال على الهيئة الإدارية لتتمكّن من مساعدة «البيارتة» وفتح أبواب مؤسساته لتقديم المنح المدرسية والجامعية لأبنائهم. كانت الهيئة ممراً إلزامياً لمن يريد الدخول إلى حلقة العمل الضيّقة للحريري. ومن هذا الائتلاف، صار يخرج الدّخان الأبيض بشأن لوائح الانتخابات النيابيّة والبلديّة في العاصمة، ولو اختلفت الروايات حول ما إذا كان باستطاعة «الاتحاد» فرض أسماء مرشحيه على «دولة الرئيس»، أو أن العائلات البيروتية بقيت على السمعة والطاعة في من يُفضّله «دولة الرئيس» ويهمس باسمه في آذان أعضاء الهيئة ليتم اختياره بين الراغبين. هكذا، استند الحريري إلى «جبل الاتحاد» في كل الملفّات التي تتعلّق ببيروت، وكان يُردّد: «الاتحاد هو حزبي».

كما الأب كذلك الابن، أدرك سعد الحريري سريعاً قيمة الاتحاد في تأمين غطاء بيروتي. صحيح أنّه لم يوله الاهتمام نفسه الذي كان يوليه إياه والده، إلا أنّه كان حاسماً في الإبقاء على التواصل وعلى العلاقات الممتازة مع هيئته. لم يدم «شهر العسل» طويلاً، إذ سقط رئيس تيار المستقبل في مطبّ الطامحين إلى السلطة داخل الاتحاد. كانت السقطة الأولى عام 2017 حينما رفض التمديد لمحمد فوزي زيدان، فيما قبل بالتمديد للرئيس الحالي محمّد عفيف يموت عام 2020. حينها، احتدمت الأزمة في «حرد» زيدان، وقرّرت أكثر من 15 عائلة الانسحاب من الاتحاد مع الكابتن عماد حاسبيني الذي كان يمنّي نفسه برئاسة الاتحاد، قبل أن يعلن انشقاقه ويؤسّس «الاتحاد الأهلي البيروتي».

مع ذلك، بقي «الاتحاد» بخير. قلب صفحة حاسبيني كأنّها لم تكن، واستمر بـ«يدٍ واحدة» واقفاً خلف الحريري. كان الدعم للشيخ سعد بديهياً على اعتبار أنّه الزعيم السنّي الأقوى ولو خفتت جماهيريته.

> **يموت: الحريري ليس عاتباً على «الاتحاد»**

اليوم، كل شيء تغيّر. بكل بساطة، لم يعد الاتحاد لـ«ابن الرئيس الشهيد» بعدما علّق عمله السياسي. لذلك، لم تكن فكرة مقاطعة الانتخابات النيابيّة ترشيحاً أو انتخاباً مقبولة خلال النقاشات التي أُجريت في الهيئة الإدارية على مدى الأسابيع الماضية. فكانت النتيجة أن خلع معظم الأعضاء عنهم «حريريّتهم» وصمّوا آذانهم عن رغبة رئيس المستقبل في عدم ترشّح الشخصيات السنية إلى الانتخابات. بالطبع، لم ينجح الأمر إلا بعدما نخر فؤاد السنيورة عظام الاتحاد بتاليب الأعضاء ضد قرار الحريري. يعرف ابن صيدا أن دخوله في مجلس بيروتي سيكون محالاً، فكلف حسن مئيمنة وعمّار حوري الدعوة إلى اجتماعات مكثّفة للاتحاد كانا يصرّان فيها على إخراج السنيورة من المشهد على اعتبار أنه لن يتدخّل في اللائحة التي ستشكّل، بغض النظر عن دعمه لها. وتحت عنوان ضرورة الترشّح «كي لا يأكلنا حزب الله»، قطف «رجال السنيورة» حصّة الأسد في الاتحاد بعدما اقنعوا رئيسه والرؤساء السابقين وغالبية الهيئة الإدارية بضرورة المشاركة في الانتخابات. البداية كانت من الرئيس الحالي الذي وُعد بأن تكون له الكلمة الفصل في أسماء المرشحين، فاختار بموت مرشّح عائلة دمشقية، ماجد دمشقيّة. كما تقرّر الإتيان بمرشّح قوي من قلب الاتحاد على لائحة السنيورة، هو بشير عيتاني، علماً بأن الأخير هو مرشّح عائلته ومدعوم من رئيس الاتحاد السابق محمّد أمين عيتاني.

في المحصلة، خسر الحريري حزب الوالد الأول بعدما صار الاتحاد فعلياً في جيب السنيورة. من أدار الظهر لرئيس المستقبل يُراهن «صولد» في اللائحة التي ستشكّل، بغض النظر عن دعمه لها. وتحت عنوان ضرورة الترشّح «كي لا يأكلنا حزب الله»، قطف «رجال السنيورة» حصّة الأسد في الاتحاد بعدما اقنعوا رئيسه والرؤساء السابقين وغالبية الهيئة الإدارية بضرورة المشاركة في الانتخابات. البداية كانت من الرئيس الحالي الذي وُعد بأن تكون له الكلمة الفصل في أسماء المرشحين، فاختار بموت مرشّح عائلة دمشقية، ماجد دمشقيّة. كما تقرّر الإتيان بمرشّح قوي من قلب الاتحاد على لائحة السنيورة، هو بشير عيتاني، ترشيحهما: دمشقية على لائحة السنيورة ويسري التنير مومنة على لائحة نبيل بدر، إضافة إلى حسن كشلي على لائحة مخزومي. هذه السابقة تنضمّ إلى سابقة نشر ما يحصل في الاجتماعات على وسائل التواصل الاجتماعي، إذ نشرت يسرى مومنة أكثر من «بوست» على فايسبوك اتّهمت فيه بيوت «دولته» عاتب على جحود البعض، عبر بعض المقربين منه في الداخل.

ترشيحات بالجملة

وإذا كان السنيورة قد نجح في استمالة السواد الأعظم من الاتحاد، فإن لرئيس نادي الأنصار نبيل بدر والنائب فؤاد مخزومي حصتيهما أيضاً. لمحة سريعة على أسماء أعضاء الهيئة الإدارية الـ 18 والرموز البارزة للاتحاد تؤكّد التشرذم، إذ إنّ اثنين من أعضاء الهيئة أعلنا ترشيحهما على لائحة «العز» الذي ناله الاتحاد بعد تأسيسه في التسعينيات ذهب إلى غير رجعة. حتماً، لن يكون بمقدور «منتج الحريري» أن يختزل العائلات الـ 98 التي تنضوي في إطاره في مرشح أو اثنين خلال المرحلة المقبلة، أو حتى الالتفاف حول مرشحين من العائلات البلدية. فعلياً، انتهى الدور السياسي للاتحاد في توحيد الصف السني البيروتي خلف زعيمه، ولن يكون بمقدوره في المرحلة المقبلة إلا أن يكون جمعيّة خيريّة تستقبل التبرّعات وتوزّعها على «المحتاجين البيارتة». هذه الهواجس تدور في أذهان العديد من أعضائه، وخصوصاً أولئك المحسوبين على الحريري. يعبّر هؤلاء عن خوفهم على مصير الاتحاد في حال عدم نجاح المرشحين على لائحة السنيورة في دخول المجلس النيابي. فيما يذهب البعض إلى أبعد من ذلك، بالتساؤل عن كيفيّة قيام الحريري بـ«قصّ أجنحة» المسؤولين عن تغيير وجه الاتحاد في حال عودته إلى الحياة السياسية.

في المقابل، يكابر كثيرون بقولهم إن الأمور تحت السيطرة. واحدٌ من هؤلاء هو محمد عفيف يموت الذي يقول لـ«الأخبار» إن «أعضاء الاتحاد ما زالوا يداً واحدة، والهيئة الإدارية اختارت دمشقية بالغالبية الساحقة»، لافتاً إلى أنّ اللائحة ليست لائحة السنيورة بل هي لائحة الاتحاد، إذ إننا لسنا تابعين لأحد بل نشارك في صياغة القرارات». ويشير إلى أنّه على اتصال دائم مع الحريري لوضعه في أجواء ما يحصل «ولم يصلني أي خبر أن الرجل عاتب، وخصوصاً أنه لم يدعُ إلى عدم المشاركة بل علّق عمله السياسي»، معتبراً «أننا نسّقنا مع السنيورة لأنه مكلّف من رؤساء الحكومات السابقين بشأن الانتخابات النيابية».

«الجماعة» و«الجمعيّة»: سباق على ملء الفراغ

عبد الكافي الصمد

بعد انسحاب الرئيس سعد الحريري وتيّار المستقبل من المشهد الانتخابي، وعزوف رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وأعضاء نادي رؤساء الحكومات السابقين عن الترشّح للانتخابات، توجّهت الأنظار نحو قوى وشخصيات سنّية تقليدية وزعامات محلية، وخصوصاً التيارات الإسلامية، ما يثير مخاوف من أن يملأ «متطرفون» الفراغ الذي خلّفه «المعتدلون»، خصوصاً في الدوائر ذات الثقل السني كما في دائرة الشمال الثانية (طرابلس، المنية والضنية).

مصادر إسلامية مطّلعة تؤكّد أنّ «الظروف تغيّرت كثيراً والسّاحة الإسلامية شهدت تشرذماً كبيراً انعكس في عدم اتفاقها على التحالف انتخابياً واغتنام غياب تيار المستقبل لإثبات حضورها». ويلفت الخبير في الحركات الإسلامية الشيخ إبراهيم الصالح إلى أن «الإسلاميين متفرّقون وكثيرون ترشّحوا من دون أن يتمكنوا من توحيد صفوفهم في لائحة واحدة ما يجعلهم طرفاً غير أساسي في اللوائح، بل روافع لها يرفدونها بأصواتهم».

رغم ذلك، تبقى الأنظار مسلّطة على الجماعة الإسلامية وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش)، كونهما الجهتين الوحيدتين اللتين نجحتا، في ذروة قوة تيار المستقبل، في الوصول إلى المجلس النيابي، وإن كان «حضور الجمعية يتقدّم على حضور الجماعة»، بحسب الصالح، عازياً ذلك إلى أنّ «جمعية المشاريع، على عكس الجماعة الإسلامية، لا تستمد قوتها من نفسها فقط، بل من مرشحيها أيضاً. فمرشّحها طه ناجي، مثلاً، ينتمي إلى عائلة طرابلسية عريقة، ما يكسبه تأييداً إضافياً، على عكس الجماعة التي ترشّح شخصيات غير ذات حضور في المدينة، كما حصل مع مرشحها في انتخابات 2018 وسيم علوان الذي تقاعس طرابلسيون كثر مؤيدون للجماعة عن الاقتراع له كونه من بلدة القلمون».

يبقى أن «الجماعة» و«الجمعية» هما أكثر الأحزاب تنظيماً في الشارع السني وأوسعهما انتشاراً، والأكثر حضوراً وإثارة للجدل على الساحة الإسلامية السنية. لكنّ طموحهما لـ«وراثة» تيار المستقبل يثير مخاوف من أن يزيد ذلك الشارع السني تشظّياً، إذ يُخشى أن يعيد بروزهما إحياء الصراع السياسي والعقائدي الذي لم يخلُ من إشكالات وصدامات بينهما.

المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في الشمال إبهاب صالح نافع أكّد «أننا سنعوّض بلا شكّ جزءاً كبيراً من غياب التيارين في الشمال، لكننا لن نحلّ مكانهما، فهما كانا في السلطة فيما نحن تيار شعبي». وأوضح لـ«الأخبار» أن «تقديراتنا تشير إلى أننا سننال أصوات ضعف لا بأس به من المؤيدين لهما»، مشيراً إلى أن الأصوات التي نالها علوان في طرابلس في انتخابات 2018 (2000 صوت تفضيلي) «تعكس حجمنا الفعلي»، معتبراً أنّ «تلك النتيجة جاءت في ظروف مختلفة، والتحالفات يومها أضرّت بنا، بينما الظروف اليوم أفضل بكثير».

> **«الأحباش» أكثر حضوراً في طرابلس لانتماء مرشحهم إلى واحدة من كبريات عائلات المدينة**

نافع أكّد أنّ مرشّحي الجماعة في دائرة الشمال الثانية، الأمين العام عزّام الأيوبي في طرابلس ومحمود السيّد في الضنية «ماضيان في خوض الانتخابات، والاتصالات جارية بيننا وبين آخرين لتأليف نواة لائحة نحرص أن تكون كاملة، وهي تضم حتى الآن، بالإضافة إلى مرشّحي الجماعة، كلاً من إيهاب مطر (سنّة) وطوني محفوض (روم أرثوذكس) من طرابلس، ومحمد الدهيبي (سنّة) من المنية».

جمعية المشاريع، من جهتها، تخوض الانتخابات بالتحالف مع لائحة النائبين فيصل كرامي وجهاد الصمد تحت شعار «استعادة الحق»، في إشارة إلى «فوز» مرشّحها، مسؤول الجمعية في الشّمال، طه ناجي في انتخابات 2018 (نال 4152 صوتاً تفضيلياً) قبل أن يُسلب» منه الفوز.

يؤكد القيادي في «المشاريع» المرشّح في دائرة بيروت الثانية أحمد دباغ «أننا لا ندّعي بأنّنا بديل عن أحد. لا أحد يُستبدل بأحد ولكل طرف خصوصيته، كما أن لا قدرة لنا على حمل كرة النّار في البلد في ظل الكوارث التي تحلّ به». واعتبر أن الكلام بأنّ «الفراغ الذي تركه معتدلون سيملؤه متطرفون يستفزّ أهل السنّة. لكننا لا نتأثر بهذه المقولات، ونحضّر حملاتنا الانتخابية على أساس ثقة جمهورنا بنا في كلّ الدوائر التي لنا حضور فيها».

غضب الثائرين على المواقع الافتراضية، بسبب ترشّح مروان خير الدين للانتخابات المقبلة عن المقعد الدرزي في حاصبيا ــ مرجعيون لا يعكسه الهدوء الذي يخيّم على البلدة. المصرفي المتّهم، مع زملائه، بالسطو على أموال المودعين وتهريب الأموال المنهوبة إلى الخارج، يخلف خاله أنور الخليل. ويشبهه في توافق الزعامات المعنية على اختياره، من راعي اللوائح الجنوبية الرئيس نبيه بري إلى زعيم الطائفة الدرزية وليد جنبلاط إلى زوج شقيقته طلال ارسلان

خير الدين «يتعرّف» إلى حاصبيا: لم أعد مصرفياً... صرت خبيراً مالياً!

أمال خليك

أسعف طقس نهاية الأسبوع أهل حاصبيا الذين سارعوا إلى إطفاء «الوجاقات» لتوفير المازوت. كثيرون من المقيمين البالغ عددهم حوالي ستة آلاف نسمة، سيمضون ما تبقّى من الشتاء متسلحين بالحرامات. السبت الماضي، خرج معظمهم إلى الشرفات والبراري بحثاً عن دفء الشمس التي أطلّت أخيراً بعد عواصف متتالية. فيما كان ابن بلدتهم المرشّح مروان خير الدين يدشّن أولى جولاته الانتخابية. الغالبية تعرّفوا إليه للمرة الأولى. كبار السنّ منهم يعرفون الفتى الذي زار المنطقة مرات قليلة برفقة أسرته. جدّه أبو سليم كان يملك آلاف الدونمات من أراضي حاصبيا وجوارها وعمل لديه معظم الفلاحين. الفروقات الطبقية باعدت بين مروان وأقرانه في صغره، قبل أن يبعدهم عنه سفره إلى الولايات المتحدة، حيث أكمل تحصيله العلمي وانخرط في عالم المال والبورصة. يشبه خير الدين خاله أنور الخليل، لكنه لا يشبه معظم الحاصبانيين الذين قد يمثلهم في البرلمان. لكن من وافق على التجديد لنيابة خاله، المصرفي أيضاً، لسبع دورات متتالية، لن يجد حساسية تجاه مروان.

أولى جولات التعارف لعضو المجلس السياسي في الحزب الديموقراطي اللبناني كانت مع «ديموقراطيي» حاصبيا وبعض فعاليات بلدته. لم يستقبلهم في دارة عائلته، بل في منزل أمين سر الحزب وسام شروف. معظم الحاضرين تناوبوا على تقديم أنفسهم له. «لو كنت صاحب القرار، لاخترت ترشيح الدكتور وسام»، استبق من سأله عن سبب قبوله بالترشح. حفظ حق رفيقه. لكن الزعامات تختار من يشبهها، علماً بأن الحظ لم يحالف شروف الذي ترشح ضمن لائحة المعارضة في الدورة الماضية. بالنسبة إلى خير الدين، هو محظوظ ليس لنجاحه شبه المضمون، وإنما لـ«توحد طائفتي على ترشيحي». أقرّ بأنه ابتعد عن مسقط رأسه كسائر من اختار السفر أو الزواج، «وكانت زياراتي لحاصبيا عائلية إلى منازل عماتي وأولادهنّ. لم أشتغل شغلاً انتخابياً». واكد لـ«الأخبار»: «لم آت لأدفع المال، لا الآن ولا لاحقاً»، حاسماً في رفض «الرشوة الانتخابية». لكن ذلك لم يعجب بعض من همسوا: «شو جابي يعمل؟!»، مشيراً إلى أن أكثر من 600 شاب من حاصبيا تطوّعوا في ماكينته الانتخابية، ظناً بأنه «جابي يوزع مصاري في زمن القلّة».

رئيس مجلس إدارة بنك الموارد «كارم» أهل بلدته النائية، قبل سنوات، بافتتاح فرع لمصرفه فيها، لكنه، خلال الأزمة، لم يكارمهم بصرف مستحقاتهم أو على الأقل إعفائهم من طوابير الانتظار أمام الصرّاف الآلي. أحد المشاركين في الجلسة توسّم بالحملة الانتخابية خيراً، سأله إن كان سيدفع لناخبيه المودعين جزءاً من أموالهم كامتياز استثنائي. صاحب المصرف أقفل باب الأمل، مقرناً «استرجاع أموال كل المودعين بقرار مصرف لبنان. وهذا لا يحصل قبل أن نستعيد نحن، المصارف، أموالنا التي أقرضناها للدولة». قطع خير الدين الحوار على المتأملين باستعادة ودائعهم. أبلغ الحاضرين بأنه استقال من منصبه في إدارة بنك الموارد، «وأصبحت خبيراً مصرفياً. اسألوني». أحدهم ساله عن سعر صرف الدولار، فأجاب: «أنصحكم بألّا تصرفوا دولاراتكم إلا لمصروفكم الأسبوعي فقط».

يتفهّم الاعتراضات على ترشيحه، كما رحلاته حول العالم. في إجابته عن سؤال عن ذلك، قال: «خير انشالله. كل اللبنانيين يصطادون»، مستغرباً من انتقاد نشره للصور: «أنا من ينشرها بكامل إرادتي ولم تسرّب».

كلما طال أمد الدردشة بين النائب المفترض وأهل منطقته، ظهر البون الشاسع بين الطرفين اللذين لا يجمعهما سوى «المصلحة العليا» للدروز التي يزول عندها أي تفصيل» بحسب أحد الحاضرين. فالدردشة مع من يشغل بالهم تعبئة الوجاقات بالمازوت تخلّلها شرح للأسباب التي دفعته إلى بيع طائرته الخاصة. إذ إن «كلفتها أغلى من كلفة استئجار طائرة».

يدرك خير الدين أن فوزه ليس في الجيبة كودائع الناخبين. في دائرة الجنوب الثالثة، يشكل المقعد الدرزي واحداً من المقاعد الثلاثة التي يمكن للوائح المعارضة خرقها، إلى جانب المقعدين السني والأرثوذكسي. التململ السني المتكرر لأنور الخليل حلّ محله غضب من اختيار خير الدين قد يدفع البعض إلى عدم التصويت للائحة المدعومة من حزب الله وحركة أمل. في المقابل، قد يدفع خير الدين ثمن الصراع الضمني مع الحزب التقدمي الاشتراكي «الذي قد يحجب عنه الصوت التفضيلي رغم وعد جنبلاط لبري بتجيير أصوات الاشتراكيين للائحة» بحسب مصادر متابعة. خير الدين يواجه أيضاً عقدة انقسام الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي يتمسك حتى الآن برفض التصويت للائحة بعد إعادة ترشيح النائب أسعد حردان. لذلك، حاول استرضاء القوميين على اختلافهم بالنظر إلى قوتهم الناخبة المهمة في المنطقة، فخصّ منفذية حاصبيا بلقاء حواري في مقرها وتراجع عن زيارة حردان بعد اعتراض القوميين.

> **للغاضبين على مواقع التواصل: خلونا نشوف هالغضب يوم الانتخاب**

«اتفهّم الناس التي تعتبر أيّ مصرفي شخصاً غير مرغوب فيه بالسلطة. لكن هناك من يتحملون مسؤولية، ومن يتحملون مسؤولية أقل». غير أن هذا التفهّم لا يدوم طويلاً. إذ يصف من يهاجمه على الـ«سوشال ميديا» بـ«الجيش الإلكتروني الوهمي»، داعياً إياهم إلى ترجمة اعتراضهم في الصناديق، ويتحدّى هازئاً: «خلونا نشوف هالغضب يوم الانتخاب».

التصويب على ترشيح خير الدين جاء أيضاً من ناشطين بينين وجمعيات الرفق بالحيوان بسبب استعراضه صور الطرائد التي يصطادها في

(شريف طاهر)

قضية

الجريمة إعلامياً: الإثارة أو العدالة؟

مهى زراقط

لم تنجح عودة طوابير البنزين، ولا تحليق أسعار الخضار، ولا ارتفاع عدد ضحايا انفجار المرفأ، ولا غيرها من المشاكل المعيشية التي تؤرّق اللبنانيين، في حجب الأنظار عن جريمة أنصار أو في إنزالها إلى المرتبة الثانية من اهتمامات الرأي العام.

لطالما جذبت أخبار الجرائم المواطنين، لما تحمله من غموض بالدرجة الأولى، ولأنها تعدّ من الأحداث التي تتناقض مع منظومة القيم التي تحكم المجتمع بدرجة ثانية. هذه هي حال الجماهير مع أي جريمة، وفي كلّ المجتمعات. لا خصوصية في تعامل الناس مع أخبار القتل والدم. فكيف إذا وقعت الجريمة في قرية وادعة وكان ضحاياها من النساء؟ عندها تصبح جريمة "غير عادية" وعندها يخرج أهل هذه القرية ليخبروا الناس أن "هذه ليست قيمنا وما حصل لا يشبهنا".

تدرك وسائل الإعلام هذه الحقائق، فلا توفّر فرصة متابعة أخبار الجرائم وضخّ المعلومات حولها كلّما سنحت لها الفرصة. هذا ما حصل في الأيام القليلة الماضية، إذ طغت تفاصيل الجريمة، الصحيحة منها والكاذبة، على كلّ ما عداها وتحوّلت إلى أخبار عاجلة تصلنا عبر إشعارات هاتفية. حجزت هواء النقل المباشر التلفزيوني مع مواكبة مماثلة عبر منصّات العالم الرقمي، وأحتلّت مقدّمات نشرات الأخبار وذكرتنا مجدّداً بمهارة كتّاب العناوين المثيرة في الصحف والمواقع الإخبارية.

وكالعادة، ارتُكب خلال هذه المتابعة الإعلامية الكثير من التجاوزات المهنية، يشعر من سيكتب عنها باللاجدوى بما أنّه يكرّرها نفسها في كلّ مرة تقع فيها جريمة، لكن تبقى الإشارة إليها ضرورية خصوصاً عندما يشعر المتابع أنّ سير التغطية بهذا الشكل قد يؤدي إلى جريمة ثانية. إن الإصرار على النقل التلفزيوني المباشر، وفتح الهواء، لانتهاك الخصوصيات، ولاستصراح الأهالي ليعبّروا عن غضبهم ما يضاعف من حدة هذه المشاعر، يدفع إلى التعبير عن آراء متطرّفة تصل إلى حدّ التحريض على القتل كما حصل في الأيام الماضية. لقد بدا طبيعياً، بعد هذا الحجم من التغطية الإعلامية للجريمة عبر مختلف الوسائط المتاحة، أن يستعيد كثيرون على مواقع التواصل الاجتماعي جريمة كترمايا التي وقعت قبل نحو 12 عاماً (قتل طفلتين وجدّيهما)، وأن يطالبوا بالاقتصاص من مرتكب جريمة أنصار بالطريقة نفسها التي اقتُصّ فيها من المشتبه فيه بارتكاب جريمة كترمايا. نذكر جميعنا أن الأخير أُعدم من قبل أهل البلدة بطريقة وحشية، حتى قبل أن تثبت مسؤوليته عن الجريمة، ما أخّر اكتشاف دوافعها نحو عامين.

إن البحث عن الجمهور من خلال تغطية الجريمة لا يحتاج إلى أي جهد مهني استثنائي لأنه هدف متحقّق نتيجة إقبال الناس طوعاً على هذا النوع من الأخبار. فماذا لو بذلت وسائل الإعلام جهدها بشكل إيجابي؟

فلنتذكر أن الهدف الأساسي من أي تغطية إعلامية لجريمة هو إعلام المواطنين بها أولاً، ومدّهم بكلّ ما يتوافر من معلومات موثوقة حولها كي لا تنتشر الإشاعات، الإضاءة على الثغرات في حال وُجدت من دون مبالغة وبشكل لا يؤثر في سير التحقيق، والحرص على محاكمة عادلة للمتهم بعيداً من التحريض، خصوصاً حين تكون دوافع الجريمة غامضة وقد تكشف التحقيقات أموراً لم تكن في الحسبان. في هذا الإطار كان لافتاً حرص بلدية أنصار، من خلال اللافتات التي ارتفعت في أرجاء البلدة أمس، على المطالبة بتحقيق العدالة.

شقيق المتهم استدرجه من سوريا إلى لبنان ليعترف بجريمته

تشييع واسع لضحايا جريمة أنصار

طغى الحزن أمس على بلدة أنصار التي ودّعت أربعة من نسائها قضين قتلاً. الأم باسمة عباس، وبناتها ريما وتالا ومنال صفاوي. عدن محفّلات في النعوش بعد 25 يوماً على اختفائهنّ. الوداع كان حاشداً. الضحايا دُفنّ كما يجب وليس كما أراد لهنّ القاتل عالقات بين مغارة جرمه وبين جوارير القضاء ومرميات إلى الأبد بتهمة «هاربات»

نظمية الدرويش

دعت بلدية أنصار إلى وقفة اليوم في البلدة احتجاجاً على أداء الأجهزة الأمنية والقضائية غير الجدّي والفعّال مع قضية اختفاء الأم وبناتها منذ اليوم الأول. وهي دعوة متوقعة في البلدة التي يطغى فيها الحديث عن تقصير القضاء، ومبادرة أهل البلدة أنفسهم إلى كشف الحقيقة.

"الحمدلله بيّن حقهن" تقول قريبة الأم الضحية، معلّقةً على تهم المجتمع الجاهزة بحق النساء، وتضيف "لم يكن المجتمع وحده من ظلمهنّ بل القضاء الذي انقاد للأقاويل وتجاهل المعلومات والوقائع". الكلّ مجمع على تقصير القاضية غادة أبو علوان واستخفافها بخبر الاختفاء. يقول أحدهم "لم تلتفت إلى داتا الاتصالات والموقع الجغرافي اللذين تعارضا مع إفادتي المتهم حسين. ف.". ويضيف آخر: "إصرار القاضية على عدم توجيه الاتهام إلى المتهم على الرغم من مناشدات والد الفتيات المختار زكريا صفاوي منذ اليوم الأول الذي تلى اختفاءهنّ، سمح للمتهم وشريكه بالجرم السوري حسن غ. بالهروب إلى سوريا. ولولا مبادرة شخصية من شقيق الجاني علي ف. وابن خالته شهيد وهبي في استدراجه للعودة إلى البلدة لم تكن القوى الأمنية لتنجح في القبض عليه والكشف عن مصير الضحايا وإيجاد جثامينهن".

فما الذي حصل؟

يروي يوسف عاصي، ابن بلدة أنصار أن "تغيير حسين. ف. لأقاويله بين الإفادة الأولى والثانية خلال التحقيق، وتعارضها مع موقعه الجغرافي وفق الدراسة التي قدّمها المكتب الفنّي لمخابرات الجيش للقضاء جعلتنا نشك في صدق براءته". الشاب القريب من أهل الجاني ومن أهل المجنى عليهنّ استطاع مقارنة الوقائع "وعدم الاكتفاء بسماع تحليلات الناس الخرافية فتبيّن لي كذب حسين في أكثر من موضع رغم عدم توقيفه من قبل القضاء".

ويؤكد مصدر قضائي أن إصرار القاضية على عدم التحفّظ على المتهم في حينها وإقفالها الملف أثار حفيظة المحامي الموكل بالدفاع عن المتهم، حتى أنه سألها في إحدى المرّات إذا ما كانت تعرف مكانهنّ وإذا ما كنّ بحماية القضاء مثلاً ولا تريد الإفصاح عن ذلك!!

لاحقاً انضمّ محامي حسين ف. إلى المجموعة التي تشكّك في براءته، وبدأت محاولة استدراجه بالكلام إلّا أن هروبه إلى سوريا أكّد المؤكّد!! يقول يوسف: "تحدّث عن إرسال إحدى الضحايا رسالة له بأنهنّ مختطفات وطلبت منه جلب مبلغ خمسة آلاف دولار إلى سوريا مقابل تحريرهنّ، ثم كذبه حول سرقة المهرّبين الذين ساعدوه للخروج من لبنان إلى سوريا بطريقة غير شرعية للمبلغ المفترض، وهاتفه الذي يحوي رقم الهاتف الذي يفترض أن تالا أرسلت منه الرسالة المزعومة أكّد لنا أنه متورّط بحادثة اختفائهن". يضيف: "هنا عمل علي شقيق حسين، وابن خالته شهيد على استدراجه للعودة إلى البلدة، بحجة أن الملف أُقفل. وعند عودته اعترف حسين لشقيقه أنه استدرج الضحايا إلى بستان عمّه حيث قتلهنّ السوري حسن غ. وساعده في دفنهن في مغارة داخل البستان. عندها تم الاتصال بالعقيد علي إسماعيل مدير مكتب مخابرات النبطية، لتنجح القوى الأمنية بالقبض عليه في اليوم التالي لعودته في بستان آخر يملكه عمّه".

يطغى الحديث عن تقصير القضاء ومبادرة أهالي البلدة أنفسهم إلى كشف الحقيقة (الأخبار)

سير التحقيق منذ اختفاء الضحايا

المتهّم نفّذ جريمته مع سبق الإصرار

عبدالله قمح

تشير التحقيقات الأوّلية مع المشتبه فيه الأول حسين ف. في جريمة قتل أمّ وبناتها الثلاث من بلدة أنصار (أوقف قبل أيام من قبل مديرية المخابرات في الجيش)، أنه نفّذ جريمته عن سابق إصرار وتصميم. بدأت القصة باستدراج العائلة الضحية على عشاء وانتهت بإطلاق النار على الصدور والرؤوس في مغارة اختارها الجاني مسرحاً لجريمته. غير أن الجريمة التي نُفّذت قبل نحو 25 يوماً من تاريخ اكتشاف أمرها، لم يكن الجاني وحيداً فيها. فقد ألقى القبض في وقت متأخر أمس على المشتبه فيه الثاني بالمشاركة في الجريمة، حسن غ.، بالتعاون بين مديرية المخابرات في الجيش وآل ناصر الدين. ومن المتوقع أن تكشف المواجهة بين الموقوفَين المزيد من التفاصيل حول كيفية ارتكاب الجريمة التي تدخل فيها سباق قضائي – أمني طويل، بدأ بعد 24 ساعة على التبليغ عن اختفاء العائلة، وانتهى في تلك المغارة.

> وعدت شعبة «المعلومات» بإنجاز التحقيقات ورسم الصورة الكاملة للجريمة خلال 3 أيام

التبليغ عن مفقودين

خلال الفترة الماضية، أضحت قضايا اختفاء مواطنين لا سيما الفتيات منهم، مسألة طبيعية وتتبع مساراً تقليدياً، يبدأ بإبلاغ أهالي المختفي/ة عن الحالة لدى أقرب قطعة أمنية، ومن ثم يجري تعميم صورة شمسية، اسم ورقم هاتف للتواصل في حال وجود معطيات مفيدة، ومن ثم يتم النشر كمدوّنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأخيراً تُحال المسألة إلى أقرب فصيلة أمنية للمتابعة. هذا المسار، سرعان ما ينتهي مع وصول الملف إلى القطعات عادة، بناءً على اعتقاد مسبق بأن معظم الحالات المشابهة، إما تكون عبارة عن حالات فرار مع حبيب أو فرار من المنزل تحت ضغط خلافات الأهل ومشكلاتهم، وغالباً في أعقاب نشر أي رسم، يتم التوصل إلى حل للقضية عبر تسليم المفقود/ة لنفسه. لكن مسألة «عائلة أنصار» مثلت استثناء، فطيلة فترة الاختفاء لم ترد أي معلومة إضافية حول القضية ولم يحدث أن ظهر أي عنصر أو معطى يقود إلى الفتيات ووالدتهما، ما دفع بذويهم إلى اعتبارهم في عداد المفقودين، ليتصرّفوا على هذه الأسباب، بمحض الإرادة»، وسرعان ما يجري حلها.

تدخل مديرية المخابرات

دام ذلك إلى حين تولي مديرية المخابرات في الجيش اللبناني القضية، بعد ظهور «إشارات» أثارت شكوكاً لدى المحققين. وبناء على عمليات التقصّي والمتابعات التي أجريت والتي بيّنت أولاً وجود المشتبه به «حسين ف.» برفقة الضحايا قبل حصول الجريمة، وثانياً غياب غير قصري وناتجة من قرار ضمني من الوالدة بمغادرة البلدة، وثالثاً وجود اتصالات بين الموقوف والضحايا قبل حصول الجريمة، ولاحقاً اتضاح مغادرته الأراضي اللبنانية باتجاه سوريا، من دون أي سبب أو تفسير، كان لا بد من إحضاره لاستماع إليه بصفته شاهداً. وتشير المعلومات إلى أن الجاني تم استدراجه من الأراضي السورية عبر عدد من أقاربه لمصلحة مديرية المخابرات، بعدما فقد أوراقه الثبوتية وما لديه من أموال هناك. وتشير معلومات «الأخبار»، إلى أن الموقوف/المشتبه فيه، قدّم إفادة أمام المحققين في مديرية المخابرات كشفت خيوطاً حول علاقته بالإجهاز على المغدورات، ومن جملة ما تم التوصل إليه، مسرح الجريمة ومكان الدفن. غير أن القضاء الذي وجد ضرورة في التوسّع بالتحقيق، طلب عبر النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات، نقل الملف من مديرية المخابرات إلى شعبة المعلومات، نظراً للقدرات التقنية التي تتمتع بها.

تولت مديرية المخابرات القضية بعد «إشارات» أثارت شكوكاً لدى المحققين (الأخبار)

في فرم المعلومات

وبحسب مصادر «الأخبار»، تقدم حسين ف. بمزيد من الاعترافات بعيد ساعات من تسلّمه، يمكن اعتبارها أنها تقدم صورة مبدئية حول ما جرى تلك الليلة. فقد ذكر الموقوف أنه قام باستدراج الضحايا بناء على فكرة ناقشها مع شريكه سوري الجنسية، من خلال دعوة على العشاء في أحد مقاهي مدينة صور. وبعد قبول المغدورات تلبية الدعوة، وفي أثناء وجودهن في سيارته، ادعى رغبته في اطلاعهم على «العمل» الجاري في مغارة موجودة في خراج بلدة «أنصار» (كان قد أعدّها مسبقاً مع شريكه لغرض إتمام الجريمة)، مدعياً أنها عبارة عن «مشروع سياحي» يقوم بإنجازه. وعند وصولهم إلى المغارة قاما بضرب الضحايا على رؤوسهن من جهة الخلف ودفعهن إلى داخل المغارة ومن ثم إطلاق النار عليهن من سلاح صيد بندية القتل (عثر عليه في منزل حسين ف.). ولاحقاً وبناءً على مشورة شريكه السوري، قاما بدفن الجثث وإغلاق الحفرة بمادة الإسمنت منعاً لانبعاث الروائح، وغادرا المكان. وتشير المعلومات، إلى أن التقرير الأولي للطبيب الشرعي، لم يذكر وجود أي عيث في الجثث، ما له أن يقضي على فرضية «بيع الأعضاء» كسبب أدى إلى حصول الجريمة.

وتشير معلومات «الأخبار»، إلى أن التحقيقات مع الجاني والتي تتمّ تحت إشراف القاضي غسان عويدات، وعدت شعبة «المعلومات» بإنجازها ورسم الصورة الكاملة للجريمة خلال 3 أيام من تاريخ تسلم المتهم من مديرية المخابرات، علماً أن الأخيرة كان لها الحصة الأكبر من كشف ملابسات ما حصل، بدءاً من العثور على الجاني ثم الوصول إلى مكان دفن الجثث وإماطة اللثام عن السياق المبدئي للجريمة.

تقرير

متوسّطة رسمية في البقاع الشمالي مهدّدة بالإقفال!

رامح حمية

نحو 700 تلميذ مهدّدون بالتشرّد، عشيّة امتحانات نصف السنة، والبحث عن مقاعد في مدارس أخرى، بعدما أبلغ مدير متوسطة الزيتون الرسمية في بلدة الفاكهة في البقاع الشمالي، أحمد خليل، المنطقة التربوية نيّته إقفال أبواب المتوسطة المستأجرة.

وكانت الأزمة المالية أحكمت الخناق على الذمة المالية الشخصية للمدير، إذ بادر إلى استدانة تكاليف مازوت الإنارة والتدفئة من محطة للمحروقات، والقرطاسية والمعقّمات وسائر المتطلبات من مكتبات ومؤسسات تجارية مختلفة. والمتوسطة تعتمد كما غالبية المدارس الرسمية على الذمّة المالية الشخصية للمدير، فيكون الكفيل للسداد على اسمه الشخصي وذمته المالية مع صاحب محطة المحروقات والمكتبات والمؤسسات التجارية، ما أدى إلى تراكم المبالغ وتوقّف المصرف عن توفير السيولة اللازمة.

وقال: «وردني شيك من مؤجّر المتوسطة، وتفاعل اعتراض الدائنين ومطالبتهم بالسداد، وخصوصاً بعد معرفتهم بأني سأتقاعد العام المقبل، في حين أنّ الديون على ذمتي، ولا ألومهم لأنهم يريدون حقهم، فيما الدولة لم تدفع للمدارس منذ 3 سنوات».

لم يكتف خليل بإبلاغ المنطقة التربوية بما آلت إليه الأمور ونيّته الإقفال، بل أبلغ ذوي التلامذة بخطوته وأسبابها المبنية على تعذّر تأمين المازوت والمتطلبات الضرورية والملازمة للمتوسطة، وعدم توافر السيولة المالية للمتعاقدين والموظفين في المتوسطة. إلّا أنّ الدولة الممثلة بوزارة التربية لم تحرّك ساكناً، كما قال، تجاه الموضوع و«كأنه لا يعنيها إقفال المتوسطة، وتشريد مئات التلامذة».

خليل أشار إلى أنّ الأمور وصلت إلى حائط مسدود، «ويحزّ في قلبي إنهاء حياتي المهنية. العام المقبل بإقفال صرح تربوي متميز على مستوى المنطقة». يعزو الرجل الذي أمضى 29 عاماً في إدارة المتوسطة سبب الإقفال إلى أنّ الدولة تخلّت عن المدرسة الرسمية، ولم تعد توفّر لها السيولة اللازمة لتسيير شؤونها التربوية، «وما عم نحكي عن متوسطة فيها 10 تلاميذ بل عن مدرسة تضم 700 تلميذ بدوامَين نهاري ومسائي». يكشف خليل عن أعباء مالية كبيرة بدءاً من إيجار المبنى ذات الغرف «المشقوعة»، في وقت شيّدت مبان ضخمة لمدارس أخرى لا تحوي ثلث عدد تلامذة

> وزارة التربية تخلّت عن المدرسة ولم تعد توفر لها السيولة اللازمة

> لجنة الأهل: خفّضنا القسط من 35 مليون ليرة إلى 28 مليوناً

أن المدرسة تضم نحو 3000 تلميذ، وإذا افترضنا أن النظام يكلف 200 ألف دولار، فإن المبلغ المتوجب على التلميذ الواحد لا يتجاوز 80 دولاراً، وهو مبلغ يمكن تقاضيه لمرة واحدة فقط». وتشير مصادر الأهل إلى أنه سبق للمدرسة أن أجرت تحسينات على المبنى والملاعب وتقاضت كلفتها من الأهل أكثر من مرة، علماً بأن الأهل غير مسؤولين عن تغطية بند التجديد والتطوير في المدرسة.

ولمّا راجع بعضهم لجنة الأهل كان الجواب "الزودة مقرّرة سواء وافقنا أم لم نوافق والمدرسة تتمتع بغطاء سياسي".

إلا أن رئيسة لجنة الأهل، لميا الراسي، أوضحت أن اللجنة درست الموازنة دراسة دقيقة وبذلت جهوداً للخفض قدر الإمكان من قيمة الزيادة التي كانت مُقرّرة أن ترفع القسط إلى 35 مليوناً، بحسب ما جاء في الفيديو الذي وزّعته الإدارة في بداية العام الدراسي. وقالت: "لا يخفى على أحد وضع البلد والتطورات الاستثنائية التي طاولت المصاريف التشغيلية، ولا سيما الكهرباء والمازوت، وما يهمنا كلجنة أن لا يتأثر المستوى التعليمي بهذه التطورات ويتراجع. واكدت أن لجنة الأهل هي من فرضت تركيب نظام الطاقة الشمسية للتخفيف من المصاريف وبالتالي من قيمة القسط، وإذا تبيّن أن هناك توفير أموال سوف تعاد للأهل".

مصادر لجنة المعلمين أوضحت أن إدارة المدرسة هيّأت الأهالي منذ بداية العام الدراسي بأنها ستزيد الأقساط ثلاثة أضعاف من دون أن تلحظ أي زيادة للمعلمين، أي قبل التفاوض مع اللجنة بخصوص الزيادة على الرواتب، "ومعركتنا مع الإدارة كانت إعطاءنا نسبة من هذه الزيادة التي ستفرضها على الأهل".

(الأخبار)

تقرير

«الليسيه الفرنسية الكبرى» زادت أقساطها 250 %

لم يُفاجأ أهالي التلامذة في الليسيه اللبنانية الفرنسية الكبرى، التابعة للبعثة العلمانية الفرنسية، بفرض زيادة على الأقساط في نهاية العام الدراسي الحالي، "فالزودة متوقّعة"، كما قالت إحدى الأمهات، لكن ما هو غير مفهوم هو أن يتضاعف القسط مرتين ونصف مرة، أي أن يرتفع من 10 ملايين و800 ألف إلى 28 مليوناً. الزيادة حُددت على شكل دفعة رابعة مقسّمة على ثلاثة أشهر، آذار ونيسان وأيار، في حين أن الأهالي لم يسددوا بعد الدفعة الثالثة من القسط الأساسي.

لجنة الأهل التي وافقت على "الزودة الفضفاضة" لم تدعُ الأهالي إلى أي لقاء تشرح فيه المبررات المنطقية، بحسب الأم المذهولة بحجم المبلغ الذي ستدفعه "كاش"، باعتبار أن الإدارة رفضت سداده عبر "شيك مصرفي" أو أي وسيلة أخرى. وقالت: "ما حصل هو تجنٍّ على الأهل، ولا أدري ما إن كانت اللجنة دقّقت فعلاً في صحة أرقام الموازنة والكلفة الحقيقية للنفقات التشغيلية أم أنها أُقرت بها من دون دراسة، وخصوصاً بعدما باتت الزيادات على الأقساط موضة تُفرض على الأهل بشكل عشوائي". وأبدت الأم استغرابها كيف أن هذه "الخوات" لا تحرك وزير التربية للتدخل ووقف "تشليح" الناس لأموالهم.

وفيما يجري التداول بين الأهالي بأن المدرسة تنوي اعتماد نظام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء وتوفير المحروقات، ينفي هؤلاء أن يبرر ذلك الزيادة الجديدة، باعتبار

> لجنة الأهل: خفّضنا القسط من 35 مليون ليرة إلى 28 مليوناً

أن المدرسة تضم نحو 3000 تلميذ، وإذا افترضنا أن النظام يكلف 200 ألف دولار، فإن المبلغ المتوجب على التلميذ الواحد لا يتجاوز 80 دولاراً، وهو مبلغ يمكن تقاضيه لمرة واحدة فقط». وتشير مصادر الأهل إلى أنه سبق للمدرسة أن أجرت تحسينات على المبنى والملاعب وتقاضت كلفتها من الأهل أكثر من مرة، علماً بأن الأهل غير مسؤولين عن تغطية بند التجديد والتطوير في المدرسة.

ولمّا راجع بعضهم لجنة الأهل كان الجواب "الزودة مقرّرة سواء وافقنا أم لم نوافق والمدرسة تتمتع بغطاء سياسي".

إلا أن رئيسة لجنة الأهل، لميا الراسي، أوضحت أن اللجنة درست الموازنة دراسة دقيقة وبذلت جهوداً للخفض قدر الإمكان من قيمة الزيادة التي كانت مُقرّرة أن ترفع القسط إلى 35 مليوناً، بحسب ما جاء في الفيديو الذي وزّعته الإدارة في بداية العام الدراسي. وقالت: "لا يخفى على أحد وضع البلد والتطورات الاستثنائية التي طاولت المصاريف التشغيلية، ولا سيما الكهرباء والمازوت، وما يهمنا كلجنة أن لا يتأثر المستوى التعليمي بهذه التطورات ويتراجع. واكدت أن لجنة الأهل هي من فرضت تركيب نظام الطاقة الشمسية للتخفيف من المصاريف وبالتالي من قيمة القسط، وإذا تبيّن أن هناك توفير أموال سوف تعاد للأهل".

مصادر لجنة المعلمين أوضحت أن إدارة المدرسة هيّأت الأهالي منذ بداية العام الدراسي بأنها ستزيد الأقساط ثلاثة أضعاف من دون أن تلحظ أي زيادة للمعلمين، أي قبل التفاوض مع اللجنة بخصوص الزيادة على الرواتب، "ومعركتنا مع الإدارة كانت إعطاءنا نسبة من هذه الزيادة التي ستفرضها على الأهل".

(الأخبار)

على الغلاف

مبادرة «الفرصة الأخيرة»

صنعاء للرياض: كفى مكابرة

أطلقت صنعاء، عشية انعقاد مشاورات «الرياض الثانية»، مبادرةً جديدة تقضي بالوقف الأحادي للتصعيد العسكري، مهملةً المملكة ثلاثة أيام للردّ عليها. مبادرةٌ يُتوقّع أن يكون مصيرها كسابقاتها، خصوصاً في ظلّ انشغال حلفائها بالحرب الدائرة في أوكرانيا، محذّرةً، مَن يعنيهم الأمر، من الأضرار التي يمكن أن تصيب سوق الطاقة العالمية، إذا واصلت صنعاء استهداف صناعتها

هدّدت قيادة «التحالف» بتدمير ميناءي الحديدة والصليف (أ ف ب)

صنعاء - **رشيد الحداد**

قبل ساعات من انطلاق مشاورات «الرياض الثانية»، برعاية «مجلس التعاون الخليجي»، دعت صنعاء، التحالف السعودي - الإماراتي، إلى التعاطي بجدّية مع ملف السلام في اليمن، والتوقّف عن كل الممارسات التي تعيق التوصّل إلى اتفاق. وعرض رئيس المجلس السياسي الأعلى في صنعاء، مهدي المشاط، مبادرة جديدة لوقف التصعيد العسكري، معلناً التعليق الأحادي للضربات الصاروخية والطيران المسيّر وكلّ الأعمال العسكرية في اتجاه الأراضي السعودية برّاً وبحراً وجواً لمدّة ثلاثة أيام، ومبدياً استعداد «أنصار الله» لتحويل هذا المبادرة - التي شملت جبهة مأرب أيضاً - إلى «التزام نهائي وثابت ودائم في حال التزمت السعودية بإنهاء الحصار ووقف غاراتها الجوية على اليمن بشكل نهائي وثابت ودائم».

المبادرة التي أعادت عرض صنعاء السابق في ما يتعلّق بالإفراج الكامل عن أسرى الحرب من الطرفين وفق قاعدة «الكل بالكلّ»، لا تزال تنتظر ردّ الجانب السعودي. ودخلت المبادرة حيز التنفيذ ابتداءً من الساعة السادسة من مساء أمس، على أن تتواصل لمدّة ثلاثة أيام. من جهته، أكد الناطق باسم «أنصار الله»، رئيس وفد صنعاء المفاوض محمد عبد السلام ، أن «التعاطي الإيجابي مع المبادرة التي أعلنها الرئيس المشاط، والاستجابة لوقف إطلاق النار وفكّ الحصار وإخراج القوات الأجنبية من اليمن، مدخل أساسي للسلام»، لافتاً إلى أن «الحديث عن الحلول السياسية سيتمّ في أجواء هادئة، بعيداً عن أيّ ضغط عسكري أو إنساني».

وتعيد هذه المبادرة التي أُعلنت في أعقاب تنفيذ الجيش اليمني و«اللجان الشعبية»، «عملية كسر الحصار الثالثة» - واحدة من أكبر العمليات التي نفّذتها صنعاء -، إلى الأذهان أخرى كان المشاط قد أطلقها في عام 2019، عشية الذكرى الخامسة لـ«ثورة 21 أيلول»، وأعلن فيها استعداد «أنصار الله» لوقف الهجمات الجوية على السعودية من طرف واحد، مع الاحتفاظ بحق الردّ في حال عدم الردّ بالمثل (جاءت هذه المبادرة بعد أيام من تنفيذ قوات صنعاء «عملية الردع الثانية»، التي استهدفت منشآتي بقيق وخريص التابعتين لشركة «أرامكو» في المنطقة الشرقية، وكبّدت السعودية خسائر فادحة). ويرى مراقبون يمنيون أن المبادرة المعلَنة تمثّل «اختباراً لمدى جدّية الرياض في التوجّه نحو سلام حقيقي، وتسقط ورقة المزايدة بالسلام من أيدي دول العدوان». من جهتها، قالت مصادر مقرّبة من «أنصار الله»، لـ«الأخبار»، إن المبادرة «تقيم الحجة على المملكة في حال تجاهلها»، خصوصاً أن قائد الحركة، عبد الملك الحوثي، توعّد، في خطابه الأخير، تحالف العدوان بـ«ضربات مؤلمة... ستكون أقوى من سابقاتها»، إضافة إلى التهديدات التي أطلقها وزير الدفاع في «حكومة الإنقاذ»، اللواء محمد ناصر العاطفي، والتي تدلّ أيضاً على أن صنعاء مقبلة على تنفيذ عمليات كبرى في العمق السعودي والإماراتي.

لكنّ مصادر سياسية في صنعاء، استبعدت التقاط الرياض فرصة المبادرة الجديدة والتعاطي الإيجابي معها، مشيرةً إلى أن السعودية تحاول الخروج من المأزق اليمني دون تبعات لاحقة. وعلى رغم تكثيف تواصلها مع عدد من الدول، كسلطنة عُمان وإيران، التي أكد وزير خارجيتها، حسين أمير عبد اللهيان، تلقّي بلاده طلباً من المملكة لتوظيف علاقتها في اليمن لإنهاء الحرب، إلّا أن السعودية تكابر في ما له علاقة بالتفاوض النِدّي مع صنعاء، وتسعى إلى عقد مشاورات مع أطراف موالية لها، كما يجري التحضير له حالياً في الرياض بإشراف السفير السعودي، محمد آل جابر، الذي اعتمد قوائم التكتلات المشاركة في مشاورات دعا إليها «مجلس التعاون الخليجي» في 29 الشهر الجاري. وأثارت هذه الدعوة جدلاً واسعاً في أوساط اليمنيين، خصوصاً أن الرياض قدّمت إغراءات مالية كبيرة للوفود المشاركة، وجمعت كتّاباً وصحافيين موالين لها، وناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، وقادة تكتلات لا ثقل لها، لإجراء مشاورات من دون أجندة واضحة، لا تشارك فيها أيّ من الأطراف اليمنية الفاعلة على الأرض.

وفي الوقت الذي لا تزال صنعاء تنتظر فيه ردّ الرياض على مبادرتها، تواصل هذه الأخيرة هجماتها على المدن اليمنية، إذ هدّدت قيادة «التحالف»، خلال الساعات الماضية، بتدمير ميناءَي الحديدة والصليف (غرب). تهديد تزامن مع ارتكاب طيران العدوان، فجر السبت، مجزرة راح ضحيتها أسرة مكوّنة من ثمانية أشخاص في منطقة حدّة، وسط العاصمة صنعاء، فيما تواصلت الغارات على عدد من مناطق المأهولة بالسكان في كل من صنعاء والحديدة وصعدة. وكانت شركة النفط في صنعاء قد أكدت تعرّض خزانات النفط التابعة لها في ميناء الحديدة، فجر السبت، للاستهداف والتدمير من قِبَل طيران «التحالف»، وقالت إن الخزانات المستهدَفة كانت فارغة من أيّ مواد بترولية في ظلّ منع العدوان دخول السفن إلى الميناء، مشيرة إلى أن ما تم استهدافه، كميات من مادة السولار «الديزل»، تخصّ الأمم المتحدة وكانت في خزانات الشركة في الحديدة.

> تمثّل المبادرة اليمنية اختباراً لمدى جدّية الرياض في التوجّه نحو سلام حقيقي

السعودية ترفع بطاقة النفط: «أنصار الله» تهدّد إمداداتنا!

لقمان عبدالله

انتقل اليمن، في الأعوام الثلاثة الماضية، من مرحلة الصمود إلى مرحلة المبادرة والهجوم. وبات، وفق الوضع القائم، يقفر قفزات نوعية واستثنائية في المبادرة، واضعاً النظام السعودي أمام تحديات قد لا يستطيع تحمّلها. وتُظهر الأهداف التي تعرّضت للقصف في الداخل السعودي، أن القيادة اليمنية قرّرت التعامل بالمثل مع الرياض، فتعمّدت، للمرّة الأولى، استهداف محطات الكهرباء ومحطّات تحلية المياه والتكرير. وعلى هذا المنوال، إنْ لم يتمّ رفع الحصار عن اليمن بحلول الصيف، سيكون النظام السعودي أمام وضع بالغ الخطورة، من شأن تداعياته أن تطاول كلّ أنحاء البلاد.

وإنْ تعمّدت المملكة استغلال حاجة السوق العالمية إلى نفطها، عبر الضغط على حلفائها الغربيين المشغولين بالأزمة الأوكرانية، إلّا أن هذه الأزمة تشكّل، من جهتها، فرصة للقوى المعادية لواشنطن، إذ تعطيها مجالاً أوسع للمناورة، وهو ما بدأت مؤشراته بالظهور في بعض الأحداث والتطورات، بدءاً بالضربة الإيرانية التي استهدفت مقرّاً لـ«الموساد» في أربيل، وليس انتهاءً عند عمليات «كسر الحصار» اليمنية. وعليه، لم يَطُلّ الوقت كثيراً ليرتفع صراخ السعودية وحلفائها الذين تداعوا إلى قمة شرم الشيخ، وهم يحضّرون لعقد أخرى في تل أبيب.

ولعلّ أبرز المفارقات في عمليات «كسر الحصار» التي ينفّذها الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» ضدّ أهداف حيوية في الداخل السعودي، التغطية الإعلامية الواسعة والمباشرة على الهواء من قِبَل الفضائيات ووسائل الإعلام السعودية المختلفة، سواء تلك الموجّهة إلى الداخل أو الخارج. وعبر إعلامها، توجه المملكة رسائل إلى مَن يعنيه الأمر، لتشير إلى خطورة الاستهدافات اليمنية التي تطاول إمدادات النفط العالمية، وأن مَن يضغطون على الرياض بالطلب منها ضخّ المزيد من النفط، عليهم اتخاذ قرار بحماية المنشآت النفطية والأمن الطاقوي والممرات البحرية. وبقدر ما تمثّل الرسائل السعودية أداة ضغط على المجتمع الدولي، وخصوصاً واشنطن، فهي تكشف، في الوقت ذاته، عجز المملكة التامّ عن حماية نفسها ومنشآتها الحيوية. ومن ناحية أخرى، يهدف السعوديون، من وراء تغطيتهم مقرّاً لـ«الموساد» في الشعب والقيادة اليمنيين من تالبب الرأي العام والمجتمع الدولي، فضلاً عن إيجاد التبريرات لاعتداءاتهم اليومية على هذا البلد. وبات واضحاً أن الرياض تحاول تحميل «أنصار الله» مسؤولية ارتفاع أسعار النفط العالمية، غير أن هذه السياسة تحمل وجهاً آخر؛ فبدل أن تستدرج تدخلاً دولياً في اليمن، قد تشكل ضغطاً على السعودية عبر إجبارها على رفع الحصار عنه، خصوصاً أن أنظار الدول الكبرى واهتماماتها منصرفة بالكامل نحو الأزمة الأوكرانية. وعليه، وإذ يُحتمل أن تأتي هذه السياسة بنتائج عكسية، ثمة رأي يقول إن تعرّض مصادر الطاقة السعودية لاستهداف، قد يلزم أصحاب القرار الغربيين بالبحث عن الاستقرار في باب المندب ومضيق هرمز والمتوسط، حيث تمتلك إيران حلفاؤها حضوراً وازناً.

> انتقلت الرياض إلى ربط زيادة إنتاج النفط باستدراج الحماية للمملكة وللممرات الملاحية

ولا يقتصر الضجيج السعودي على الإعلام، بل إن المؤسسات الحكومية انتقلت - بشكل واضح - إلى ربط زيادة إنتاج النفط باستدراج الحماية للمملكة وللممرات الملاحية. وفي هذا السياق، قال مصدر مسؤول في وزارة الطاقة السعودي، بعد عملية «كسر الحصار» الثالثة، إن هناك آثاراً جسيمة تترتّب على قطاعات الإنتاج والمعالجة والتكرير ستفضي إلى التأثير على قدرة المملكة الإنتاجية. وفي وقت سابق من الأسبوع الماضي، وفي أعقاب عملية «كسر الحصار» الثانية، قالت الخارجية السعودية إنها تخلي مسؤوليتها من أيّ نقص في إمدادات البترول، في ظلّ الهجمات التي تتعرّض لها منشآتها النفطية من قِبَل اليمن.

على أن حكام الرياض لم يتعلّموا من تجارب الحرب الطويلة، والتي من المفترض أن تكون غنية بالدروس والعِبر. وفي هذا السياق، أُخبرت القيادة السعودية بأن بنك الأهداف الذي زوّدتها به الولايات المتحدة، والذي بموجبه شنّ طيرانها، الشهر الماضي، غارات عنيفة على صنعاء وبقية المدن اليمنية، كفيل بالقضاء على المنظومتَين الصاروخية والطائرات المسيّرة ومصانع إنتاجهما، ليتبيّن لاحقاً أن ما كانت تعلنه قيادة «التحالف» من استهداف للمنظومات الصاروخية والطائرات المسيّرة في اليمن، هو عبارة عن أعيان مدنية ومنازل سكّان آمنين. أما سوء التقدير الأخير الذي وقعت فيه القيادة السعودية، فهو أنها قدّرت، إثر اعتراضها، في الأشهر الماضية، جزءاً من المسيّرات والصواريخ البالستية والمجنّحة، بأنها نجحت في إسقاط هذا السلاح بشكل كلي من يد الجيش و«اللجان الشعبية»، وأبطلت مفعوله. وكانت وزارة الدفاع الأميركية، «البنتاغون»، وافقت في تشرين الثاني الماضي، «في مواجهة الواقع الجيوسياسي الجديد»، على بيع صواريخ ونظام دفاع مضاد للصواريخ للسعودية، بما في ذلك 280 صاروخ جو - جو بقيمة تصل إلى 650 مليون دولار. ولم تدرك القيادة السعودية أن المنظومات المتطوّرة التي حصلت عليها من واشنطن، سيقابلها تطوير آخر في صنعاء التي احتفظت بقدرات نوعية واستثنائية تمتلك ميزة التعمية على رادارات المنظومات الأميركية، والتي يُعتبر «الباتريوت» إحداها. ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مسؤول أميركي رفيع، قوله، إن إدارة بايدن أرسلت هذه المنظومة الدفاعية إلى الرياض الشهر الماضي، بناءً على طلبها، لمواجهة «الحوثيين».

وبخلاف قادة الحرب في السعودية، أثبتت صنعاء أنها تمتلك المزيد من المفاجآت، وأن الجانب السعودي لا يزال غير جاهز للاستماع، على رغم أن الجانب اليمني أعلن ذلك بوضوح وفي مناسبات مختلفة، وآخرها ما كشفه قائد حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، في خطابه في الذكرى الثامنة للحرب، من أن تطورات نوعية كبيرة يشهدها التصنيع الحربي والصاروخي. ويأتي هذا الكشف المهم بعد سبع سنوات من العدوان ليؤكد أن المغامرة العسكرية وأوهام القوة لم تدفع الشعب اليمني إلى الاستسلام بقدر ما حفزته على بناء قدرات ردع كفيلة بإفهام دول العدوان أن كلفة استمرار عدوانهم سترتفع أكثر وأكثر.

تحاول الرياض تحميل «أنصار الله» مسؤولية ارتفاع أسعار النفط العالمية (أ ف ب)

تقرير

لقاء «مواساة» في النقب: الخوف يجمع الحلفاء

علي حيدر

ليس مفاجئاً أن يضفي قادة العدو على لقاء النقب، برعايةٍ ومشاركة أميركية، طابعاً احتفالياً وتاريخياً. فهو يأتي - كبقية المحطّات - في ظلّ تحولّات متسارعة في معادلات القوّة الإقليمية، وما تحمله من مخاطر على الأمن القومي الإسرائيلي، وإعادة تشكيل الخريطة العالمية التي تفرض تحديّات مشتركة على المنضوين في المعسكر الغربي والملتحقين بقطار التطبيع. وعلى الرغم من أن اللقاء، ليس على مستوى الرؤساء، إلّا أن الرواية الإسرائيلية حرصت على الترويج له تحت عنوان «قمّة النقب»، انطلاقاً من أبعاده الرمزية والسياسية. ويتّضح أن جانباً من الهالة التي يتم إضفاؤها على هذا اللقاء، يعود إلى حرْص رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، الذي يحاول أن يُظهر بأن إسرائيل، تحت قيادته، كما عبَّر أمام جلسة الحكومة، كمَن «يلعب دوراً على المنصّة العالمية والإقليمية»، وبأنه يضيف جديداً إلى ما حقّقه أسلافه: «نحن نُنمّي روابط قديمة، ونبني جسوراً جديدة».

ويتّضح أيضاً أن التطورات الإقليمية المتسارعة حفَّزت عقْد قمّة شرم الشيخ، التي يبدو أنها مهّدت لهذا اللقاء. لقاءٌ يجمع إلى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، ونظيره الإسرائيلي يائير لبيد، كلّاً من وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد، والبحريني عبد اللطيف الزياني، والمغربي ناصر بوريطة. إلّا أن الرمزية التي تُعمِّق الإساءة للشعب الفلسطيني هو أن يكون اللقاء في مستوطنة «سديه بوكر». إذ يدرك الوزراء العرب خلفية اختيار القيادة الإسرائيلية لهذا المكان من زاويتَين: الأولى، أن الرمزية الصهيونية لهذه المستوطنة تنبع من كون المسؤول عن نكبة الشعب الفلسطيني وتهجيره من وطنه، ومؤسّس الكيان الإسرائيلي، دافيد بن غوريون، عاش فيها آخر أيام حياته بهدف تشجيع الاستيطان في النقب، ومقبور فيها؛ والثانية أن الأجهزة الأمنية والسياسية، عزّزت، في هذه المرحلة، من سياسة التنكيل بسكان النقب، بغرض مواصلة سياسة التهويد التي تمارسها إسرائيل على حساب السكان الأصليين. ويأتي اللقاء، في هذه المنطقة، ليعبّر عن تجاهل لمعاناة الشعب الفلسطيني، وليمعن في الإساءة لسكان النقب، وليوجّه رسالة صريحة إلى الشعب الفلسطيني مفادها بأنهم يشكلون عبئاً على خياراتهم الاستراتيجية.

ويغيب عن هذا «التحالف الإقليمي»، ممثّل عن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، الذي جاهر، في مقابلة أجراها أخيراً مع مجلة «أتلانتيك» الأميركية، بـ«أننا» لا ننظر إلى إسرائيل كعدو، بل ننظر إليها كحليف محتمل في العديد من المصالح التي يمكن أن نسعى إلى تحقيقها معاً. لكن يجب أن تحلّ بعض القضايا قبل الوصول إلى ذلك». وبذلك، يعلن انتماءه الرسمي إلى ما يتجاوز البعد التقليدي للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي إلى مستوى التعامل كحلفاء، الأمر الذي يجسّد ارتقاءً في الخطاب الرسمي العلني، مع أن الأداء العملي تجاوزه منذ سنوات. ويؤشر هذا الموقف أيضاً إلى أنه، وعلى رغم عدم إرساله ممثّلاً رسمياً عنه، لكن ابن سلمان، من الناحية العملية، جزء لا يتجزّأ من لقاء سديه بوكر.

> الرمزية التي تُعمِّق الإساءة للشعب الفلسطيني هو أن يكون اللقاء في مستوطنة «سديه بوكر»

وفي حين لا يُتوقّع أن يصدر عن هذا اللقاء قرارات واتفاقات مفصلية جديدة، فهو يعكس المخاوف المشتركة للأطراف المشاركة فيه، من التطورات التي تشهدها البيئة الإقليمية على مسارَين: مرحلة ما بعد الاتفاق النووي، إضافة إلى التحوّلات المتسارعة في معادلات القوّة. في ما يتعلّق بالبعد الأوّل، كشفت «القناة 13»، أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ترى أن مسألة عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مسألة محسومة، وهي بدأت تناقش اليوم الذي يلي ذلك، وما تستطيع إسرائيل أن تفعله في هذا المجال. أمّا في البعد الثاني، فإلى جانب التحوّلات التي شهدتها إيران و«حزب الله» الذي يواصل تصنيع المسيّرات وتحويل الصواريخ إلى دقيقة، كشفت الردود اليمنية الأخيرة ضدّ منشآت حيوية في السعودية، عن اتجاه تحوّلات القوّة. والحدث الذي يمكن أن يختصر انعكاس هذه التحوّلات في الداخل الإسرائيلي، هو تأهّب سلاح الجو الإسرائيلي لحماية لقاء النقب، خوفاً من تهديدات جوية من جهة اليمن.

في مواجهة هذه المسارات والتحوّلات، يأتي تعزيز الاتصالات واللقاءات والزيارات والاتفاقات بين إسرائيل والعديد من الدول الإقليمية، باعتباره جزءاً من مسار تأسيسي لتحالف يهدف إلى محاولة احتواء تداعيات المرحلة المقبلة وما تحمله من مخاطر على أتباع المعسكر الغربي في المنطقة. وبحسب تقارير إسرائيلية، فإن أحد المواضيع المهمّة التي سيطرحها الجانب الإسرائيلي، وهي عنوان ثابت في كل لقاءاته الإقليمية والدولية، كيفية الاستفادة من هذه التحالفات عبر نشر منظومات كشف وإنذار من الصواريخ والمسيّرات الإيرانية وبقية أطراف محور المقاومة.

مع هذا، يتأكد أن كل هذه اللقاءات وما سبقها وسيتبعها، لن توقف المسار التصاعدي لمحور المقاومة الذي انتقل إلى مرحلة جديدة بدأت ملامحها تتّضح أكثر فأكثر. لكن ما يقلق تل أبيب، هو حصول انفجار شعبي فلسطيني يطيح أهداف المسار التطبيعي الذي تتسارع وتيرته، وتفاخر به وزير الخارجية الأميركي، بالقول: «يحدث أمر استثنائي لم يكن يبدو منطقياً قبل عدة سنوات. التطبيع تحول إلى نهج جديد في المنطقة، وأنا أعتقد بأن هذا سيمتدّ إلى دول إضافية. الولايات المتحدة فخورة جداً بكونها جزءاً من هذا المسار».

في الخلاصة، يرجّح صحة ما أشارت إليه تحليلات إسرائيلية بأنه لن يصدر عن لقاء النقب أيّ قرارات جدية، إلّا أن أصل انعقاده ومكانه وسياقاته تشكّل تأكيداً إضافياً على مشاركة الطرف العربي في المخطّط الصهيوني الذي يستهدف القضية الفلسطينية. ومن الواضح أن إسرائيل هي المستفيد في كل هذه المحطات. أما بالنسبة إلى دول الخليج، فهي خزّان نفطي ومالي يمكن لها تطوير اقتصادها عبر المشاركة في نهب ثرواتها، فضلاً عن أنها مواقع جغرافية متقدّمة يمكن أن تلعب دوراً محدّداً في منظومة الإنذار المبكر التي تحتاجها إسرائيل في مواجهة الصواريخ البعيدة المدى والمسيّرات التي قد تنطلق من مسافات بعيدة. ومن أبرز من عبّر عن هذا المفهوم، رئيس الوزراء السابق، إيهود باراك، الذي قال إن ما يجري يُعدّ «تطوّراً مهماً جداً، على أمل أن يكون هناك استكمال له على صعيد التنسيق الأمني بشكل خاص ضدّ المسيّرات، وربما الصواريخ الباليستية الإيرانية، وضد جزء من أعمالهم عبر الوكلاء، وأيضاً في المجالات الاقتصادية والتعاون بالإجمال».

الحدث

شهرٌ على الحرب: «تحرير» الدونباس يقترب

مرّ شهر بالتمام على بدء روسيا عمليتها العسكرية ضدّ أوكرانيا. شهرٌ تمكّنت القوات الروسية، في خلاله، من إطباق الحصار على العاصمة كييف، والمدينة الثانية من حيث الأهمية، خاركيف، التي لا تزال ترجحُ اقتحامها، فيما يبدو أنها ألغت التوجّه جنوباً إلى أوديسا في الوقت الراهن. ومع أن العملية العسكرية تسير ببطء، وأن ضمن خطط موضوعة سلفاً كما يقول الجانب الروسي، فهي تركّز خصوصاً على ضرورة السيطرة الكاملة على الشرف الأوكراني، الدونباس، ليكون منطلقاً لأيّ تقدُّم لاحق

باتت مجموعة القوات المسلحة الأوكرانية في الدونباس أمام خطر التصفية الكاملة (أ ف ب)

موسكو - **أحمد الحاج علي**

مع إتمام العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا شهرها الأوّل، تتّجه الأنظار إلى قُرب إعلان موسكو سيطرتها الكاملة على الدونباس. ووضعت وزارة الدفاع الروسية «تحرير الدونباس» هدفاً أوّل، كونها تحتلّ، بموجب الخطة العسكرية الموضوعة، الأولوية الزمنية والمعنوية والاستراتيجية. وسيعقب إطباق السيطرة على المنطقة الشرقية، توفّر تشكيلات كبيرة من القوات الروسية وقوات دونيتسك ولوغانسك، التي سيتاح لها تعزيز التقدُّم على كافة الاتجاهات في الشمال والوسط والجنوب.

ورُصدت، خلال اليومين الماضيين، مجموعات مؤلّفة من القوات الروسية تتقدّم في اتجاه مدينة سومي، شمال غربي خاركيف وأقصى شرق كييف. إلّا أنها لم تقدم على اقتحام المدينة، بل عبرت الحدود الروسية عند كراسنابولي، وعادت لتعبُر الحدود الأوكرانية متجهةً جنوباً إلى ضواحي خاركيف، وإلى ما بعد خاركيف، وصولاً إلى مدينة إيزيوم التي سيطرت عليها القوات الروسية خلال الأيام القليلة الماضية. ويرى خبراء عسكريون أن هذه التطورات بعملية التفاف حول مدينة خاركيف من جنوب شرقها، تحضيراً لتشديد الحصار عليها، وربّما اتخاذ القيادة العسكرية الروسية قراراً استراتيجياً باقتحامها في وقت قريب. وفي انتظار جلاء الصورة، قرّرت القوات الروسية استكمال معركة السيطرة على الدونباس و«جمهوريتَي دونيتسك ولوغانسك»، حيث وصلت أفواج مدرّعة وتجهيزات ضخمة من كافة الاتجاهات إلى محيط مدينة إيزيوم. ومع قرب إطباق السيطرة على هذه المنطقة، اضطرّت القوات الأوكرانية للتراجع من محاور بيترفسكويه، فيليكايا كاميشيفاخا، فيرنابوليه، دولغينكويه، سفياتاغورسك، وليمان، أي من كامل خطّ جنوب غربي إيزيوم إلى جنوب شرقها، وتجمّعت حول منطقة بارفينكوفا، والحدود الفاصلة بين ضواحي خاركيف وضواحي دونيتسك. ويبدو الوضع مشابهاً في الجنوب، حيث استُقدمت قوات روسية إضافية عبر مرفأ بريديانسكن، فيما تمّ حشْد قسم كبير من القوات التي شاركت في معارك كريفوي روغ وضواحي نيكولايف في جنوب زيباروجيا. ويتّضح أن التقدُّم في اتجاه مدينة أوريسا ألغيَ حالياً، حتى أن القوات الروسية رفعت طوق الحصار عن شمال نيكولايف التي يستمرّ حصارها من الجنوب والشرق، فيما تتواصل عملية القصف المدفعي والجوي لهذه المدينة. ولا يُتوقّع حصول تقدُّم روسي على محاور نيكولايف، أو في اتجاه أوديسا، إذ جرى نقل القوّة الروسية الضاربة الأساسية شرقاً إلى الدونباس، حيث تواصل قوات «الشعبية» استهداف خطوط دفاع القوات الأوكرانية في محاور غورلوفكا، والتقدُّم يومياً لبضعة كيلومترات.

لا يُتوقَّع حصول تقدُّم روسي على محاور نيكولايف، أو في اتجاه أوديسا

وفي ماريوبول، وردت معلومات تفيد بانهيار دفاعات القوات المسلحة الأوكرانية. ومن شأن السيطرة على هذه المدينة، أن يُحرِّر تشكيلات القوات الروسية و«الشعبية»، والتي يُقدَّر عديدها بـ20 ألف مقاتل، وسيتم توجيهها من ماريوبول نحو الشمال والضفة الشرقية لحوض نهر الدنيبر، حيث ستشارك في «معركة تحرير الدونباس الكبرى». وفي محاور الشمال الأوكراني، يجري العمل للسيطرة على ضواحي تشيرنيغوف، والقسم الشمالي من ضواحي سومي، أي المنطقة الواقعة ما بين خاركيف وكييف. ويُعدّ هذا المحور استراتيجياً بالنسبة إلى القوات الروسية، خصوصاً لجهة الاستمرار في تطويق العاصمة من ناحية الشرق والشمال الشرقي، من اتجاهَي برافاروف وبوريسبول.

وتمكّنت القوات الروسية، بعد 30 يوماً على بدء الحرب، من التوغُّل في العمق الأوكراني إلى حدّ كبير؛ فالعاصمة كييف والمدينة الثانية خاركيف باتتا تحت الحصار، والأمر نفسه ينطبق على مدينة نيكولايف وضواحي خيرسون، فيما بات الجيش الروسي عند تخوم زاباروجيا، وماريوبول في معركة تكاد تكون محسومة. وباتت مجموعة القوات المسلحة الأوكرانية في الدونباس أمام خطر التصفية الكاملة، على رغم أنه يُسجَّل لكييف صمود هذه المجموعة خلال الأسابيع الماضية، حيث زجّت القوات الأوكرانية بكل ما لديها من الوية مدرّعة وميكانيكية وقوات خاصة من الغرب لدعم محاور ضواحي خاركيف، ولكن من دون جدوى. وتفيد المعلومات الاستخبارية من داخل المدن الأوكرانية، بنقص حادّ في التجهيزات القتالية وحتى الشخصية لهذه القوات. ففي مدينة أوديسا، يجري تزويد أفراد عديد الفوج المستحدث ببنادق آلية كلاشنيكوف صنعت في عام 1960، فيما يفتقرون للرشاشات والأسلحة المتوسطة. يؤشر ما سبق، إلى أنه تم تدمير الهيكلية العسكرية الأساسية للقوات المسلحة الأوكرانية، ولم تعد قادرة على تحقيق اختراق نوعي في مسار العمليات العسكرية.

فناء القلعة الملكية وعدة آلاف آخرين خارج جدرانها الحجرية تابعوه من خلال شاشة ضخمة، قال بايدن إنّ خيار روسيا لشنّ حرب من دون مبرّر أو استفزاز «مثّل على واحد من النوازع البشرية البدائية: استخدام القوّة الغاشمة والمعلومات المضلّلة لإشباع الرغبة في السلطة والسيطرة المطلقة». واتّهم الرئيس الروسي بإحياء الحرب الباردة التي حرّضت أميركا الغرب خلالها ضدّ الاتحاد السوفياتي، طوال عقود، في مواجهة محفوفة بالمخاطر بين قوى مسلّحة نووياً.

لكن بعض الكلمات الأخيرة في الخطاب تسبّبت بلغط واسع، بعدما أشار بايدن إلى بوتين، قائلاً: «من أجل الله، لا يمكن لهذا الرجل أن يبقى في السلطة». وهو ما اعتبره مراقبون، كما الكرملين، كدعوة صريحة وغطاء لأطراف معيّنة لإطاحة الرئيس الروسي، ومبرّراً لتوسيع نطاق الصراع، وجعله أكثر خطورة. وفور إنهاء بايدن كلمته، كان المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، يسارع إلى التعليق على ذلك أمام الصحافيين، بالقول إن «مصير بوتين ليس في يد الرئيس الأميركي»، مضيفاً إن «رئيس روسيا منتخَب من الشعب الروسي». وفيما شدّد مساعدو بايدن على أن التصريح يجب ألّا يفهم أبداً كدعوة لتغيير النظام في روسيا، وإنّما كدعوة لعدم منح بوتين القدرة على استخدام القوّة ضدّ جيران روسيا والإقليم، من خلال أدوات الحصار، قال ريتشارد هاس، رئيس «مجلس العلاقات الخارجية» الأميركي، في تغريدة له على موقع «تويتر»، إن «تراجع البيت الأبيض لن يغسل هفوة بايدن السيئة والخارجة عن النص، والتي تخاطر بتمديد نطاق الحرب ومدّتها».

ومهما يكن من أمر خطاب بايدن المخصّص للعلاقات العامّة، فقد أنهى الرئيس الأميركي رحلته الأوروبية وعاد إلى بلاده، من دون أن يمنح حلفاءه أي إجابات محدّدة في شأن كيف أو متى ستنتهي الحرب. وكرّس، بذلك، المخاوف القائمة حول إمكانية توسّع نطاق العنف والدمار، كما المصاعب الاقتصادية الطاحنة المتوقّعة نتيجة العقوبات المفروضة على روسيا والتي ستطيح حتماً برفاه الأكثرية من المواطنين الأوروبيين.

ومن الجليّ أن التداعيات الاقتصادية للحرب ومنظومة العقوبات على روسيا أكثر حدّة بما يقاس بالنسبة إلى الأوروبيين، كما أن الخطاب الأيديولوجي وحده لن يدفئ قلوب المواطنين في القارّة، أو يضيء منازلهم. وبالنسبة إلى القارّة القديمة، فإن جارها الشرقي الكبير، مصدّر رئيسيّ لوارداتها من النفط والغاز والفحم والمعادن الأساسية، التي تُستخدم في مختلف الصناعات، من الهواتف المحمولة إلى السيارات. روسيا هي أيضاً مصدر رئيسيّ لمحاصيل القمح والذرة. وقد تسبّب استمرار حالة عدم اليقين في شأن النقص في الإمدادات بارتفاع الأسعار التي تضخّمت بالفعل قبل الحرب بسبب جائحة فيروس «كورونا» واختناقات في سلاسل التوريد. ومن المرجّح أن تشهد أسعار النفط صعوداً إضافياً بعد تعرّض مواقع نفطيّة سعودية لهجمات يمنية واسعة، في عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

بايدن في أوروبا: الأيديولوجيا لا تدفئ قلوب الحلفاء

لندن ــ **سعيد محمد**

عجّت سماء مدينة بروكسل، قبل نهاية هذا الأسبوع، بأصوات طائرات المروحيات، والمواكب الرسمية، بعدما وصل إليها الرئيس الأميركي جو بايدن، والفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس الوزراء الكندي جاستن تردو، والمستشار الألماني أولاف شولز، وغيرهم من الزعماء الغربيين، لحضور مارثون من القمم الكبرى: جلسة خاصة للمجلس الأوروبي، واجتماع مجلس «حلف شمال الأطلسي» على مستوى رؤساء الدول والحكومات، إضافة إلى قمة طارئة لقادة دول «مجموعة السبع». وهيمنت الحرب في أوكرانيا على اللقاءات، التي بدت، إلى الجانب الاستعراضي منها، أقرب إلى محاولة أميركية لتعزيز وحدة الحلفاء الغربيين ضدّ روسيا، بعدما بدأت التصدّعات بالظهور في جدار حصار اقتصادي ومالي تريد واشنطن إحكامه حول موسكو.

وأمضى بايدن معظم الرحلة في بثّ دعاية مكثّفة ضدّ ما سمّاه «فظائع بوتين» في أوكرانيا؛ فوصف الرئيس الروسيّ بأنه «جزّار» و«مجرم حرب»، ومسؤول مباشرة عن الأضرار المدمّرة التي لحقت بمدن أوكرانيا وسكّانها. كما حثّ دول الغرب، ولا سيما تلك التي تتحفّظ على تبنّي كامل ترسانة العقوبات الأميركية، على مواصلة العمل لخنق الاقتصاد الروسي، مجدّداً التأكيد على تعهّد الولايات المتّحدة بالدفاع عن حلفائها في «الناتو» ضدّ أيّ تهديد روسي محتمل.

وعلى الرغم من أن «حلف شمال الأطلسي» استبق لقاءات بروكسل بالإعلان عن تعظيم أعداد القوات المتأهّبة للقتال في ثمان من دول شرق أوروبا، إلّا أن الإدارة الأميركية كانت واضحة في تجنّبها، العلنيّ على الأقل، التصعيد عسكريّاً مع موسكو، والذي قال بايدن إنه «قد يؤدّي إلى حرب عالمية ثالثة». وفي مناقشات مغلقة في مقر «الناتو» في بروكسل مع قادة أكثر من 30 دولة، تعهّد الرئيس الأميركي، مراراً وتكراراً، بعدم إرسال قوات أميركية للقتال ضدّ روسيا، حتى في ظلّ مناشدات الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، اليائسة للحصول على مساعدات عسكرية نوعية. وظلّ بايدن على موقفه المعارض لاستخدام قدرات «الأطلسي» أو الطائرات المقاتلة الأميركية، لفرض حظر طيران فوق المجال الجوي الأوكراني.

ومن بروكسل، انتقل الرئيس الأميركي إلى بولندا، حيث ألقى، أول من أمس، في قلعة تاريخية كانت مقرّاً للملوك البولنديين ـ وضمن مشهد استعراضي أُعدّ بعناية ـ خطاباً مفعماً بالضجيج الأيديولوجي؛ استبدّ فيه أنفاس الحرب الباردة ضدّ الاتحاد السوفياتي، منذراً بشدّة بالعملية العسكرية في أوكرانيا، وواصفاً إياها بأنها جزءٌ من معركة استمرّت عقوداً بين «الديموقراطية» و«الاستبداد»، ومعتبراً المواجهة التي فرضها بوتين ـ على حدّ تعبيره ـ «لحظة لطالما حذّر منها شخصياً، أي صدام بين أيديولوجيات عالمية متنافسة: الحرية مقابل القمع». وأمام حشد من مئات الأشخاص في محطة القطار المركزية في العاصمة البولندية، وقف بايدن، وإلى جانبه زوجته جيل، ليختم خطابه بالقول: «لنقف هنا، في هذا اليوم، في هذا المكان، ولنعلن أن طغيان بوتين لن يستمرّ».

رأى البعض أنّ خطاب بايدن دعوة صريحة وغطاء لأطراف معيّنة لإطاحة الرئيس الروسي

أمضى بايدن معظم الرحلة في بثّ دعاية مكثّفة ضدّ ما أسماه «فظائع بوتين» في أوكرانيا (أ ف ب)

سوريا

لم تُحقّق الجولة السابعة من اجتماع اللجنة الدستورية أيّ خرق على المستوى العملي، سوى لجهة الاتفاق على عقْد جولة جديدة. وفيما يبدو أن واشنطن تتحضّر لاشتباك جديد مع روسيا عنوانه ملف المساعدات الأممية إلى سوريا، بدا لافتاً اهتمامها المتزايد بعمل «الدستورية»، في ظلّ تصعيد قطري، وخلاف بدا يدبّ بين هذه الأخيرة وحليفتها التركية على خلفية رعاية المعارضة والأحقيّة في الاستحواذ عليها

لا خرق في «الدستوريّة»
واشنطن وموسكو نحو صدام جديد

علاء حلبي

لم تخرج الجولة السابعة من اجتماع اللجنة الدستورية في جنيف بأيّ جديد يُذكر، على رغم التفاؤل الذي أحاط باليومين الثالث والرابع منها. وفي هذا الإطار، أحجم المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، عن إصدار أيّ بيان في نهاية الجولة، فيما أكد مسؤولون أمميون أن الوفود الثلاثة المشاركة (الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني) ستعاود الاجتماع مرّة أخرى، في أيار المقبل.

وبينما كانت الوفود تستعدّ لمغادرة جنيف، كثّف مساعد وزير الخارجية الأميركي، إيثان غولدريتش، الذي شارك في اجتماعات «الدستورية»، من نشاطه السياسي لضمان تحشيد جديد في مجلس الأمن هذه المرّة، تحضيراً لصدام منتظر مع روسيا على خلفية ملف المساعدات الأممية، الذي تنتهي مفاعيله في شهر تموز المقبل. وبدا لافتاً الاهتمام الأميركي المتزايد بعمل اللجنة الدستورية، وهو ما فسّرته مصادر معارضة بأنه يأتي في سياق الاهتمام الكبير الذي باتت واشنطن توليه للملفّ السوري، إذ قدّمت نصائح عديدة لوفد المعارضة خلال الاجتماع، تتعلّق بالمبادئ الأربعة التي حدّدها بيدرسن مسبقاً، وهي: أساسيات الحوكمة، هوية الدولة، رموز الدولة، وتنظيم وعمل السلطات العامة. وشهد مبدأ «رموز الدولة» جدلاً واسعاً بعد تمسُّك المعارضة بضرورة تغيير العلم السوري، ليردّ الوفد الحكومي بأن إجراء كهذا ممكن بعد التوصّل إلى حلّ سياسي يسمح بإجراء استفتاء شعبي لإقراره.

كذلك، بدا لافتاً ارتفاع نبرة تصريحات المعارضة السورية، التي لوّحت بإمكانية «مقاطعة أعمال اللجنة الدستورية»، الأمر الذي فسّرته مصادر معارضة، تحدثت إلى «الأخبار»، بأنه يأتي نتيجة للتصعيد القطري في الملفّ السوري، وتأثير الدوحة على المعارضة من جهة، والجهود الأميركية المتواصلة التي تسعى إلى «تقوية المعارضة» من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، أحجم المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، عن إصدار أيّ بيان في نهاية الجولة، فيما أكد مسؤولون أمميون أن الوفود الثلاثة المشاركة (الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني) ستعاود الاجتماع مرّة أخرى، في أيار المقبل.

وبينما كانت الوفود تستعدّ لمغادرة جنيف، كثّف مساعد وزير الخارجية الأميركي، إيثان غولدريتش، الذي شارك في اجتماعات «الدستورية»، من نشاطه السياسي لضمان تحشيد جديد في مجلس الأمن هذه المرّة، تحضيراً لصدام منتظر مع روسيا على خلفية ملف المساعدات الأممية، الذي تنتهي مفاعيله في شهر تموز المقبل. وبدا لافتاً الاهتمام الأميركي المتزايد بعمل اللجنة الدستورية، وهو ما فسّرته مصادر معارضة بأنه يأتي في سياق الاهتمام الكبير الذي باتت واشنطن توليه للملفّ السوري، إذ قدّمت نصائح عديدة لوفد المعارضة خلال الاجتماع، تتعلّق بالمبادئ الأربعة التي حدّدها بيدرسن مسبقاً، وهي: أساسيات الحوكمة، هوية الدولة، رموز الدولة، وتنظيم وعمل السلطات العامة. وشهد مبدأ «رموز الدولة» جدلاً واسعاً بعد تمسُّك المعارضة بضرورة تغيير العلم السوري، ليردّ الوفد الحكومي بأن إجراء كهذا ممكن بعد التوصّل إلى حلّ سياسي يسمح بإجراء استفتاء شعبي لإقراره.

كذلك، بدا لافتاً ارتفاع نبرة تصريحات المعارضة السورية، التي لوّحت بإمكانية «مقاطعة أعمال اللجنة الدستورية»، الأمر الذي فسّرته مصادر معارضة، تحدثت إلى «الأخبار»، بأنه يأتي نتيجة للتصعيد القطري في الملفّ السوري، وتأثير الدوحة على المعارضة من جهة، والجهود الأميركية المتواصلة التي تسعى إلى «تقوية المعارضة» من جهة أخرى.

وفي وقت بدأت تظهر فيه إلى العلن حالة خلاف تركي - قطري حول سوريا، في ظلّ مساعي الدوحة المتنامية للاستحواذ على المعارضة التي تستحوذ عليها أنقرة، جاء «منتدى الدوحة» ليوفّر بيئة مناسبة لقطر لإعادة خلْق مشهد سياسي يتّسق مع موقفها المعادي لدمشق، والداعي إلى إعادة الزمن إلى الوراء والدعوة مجدداً إلى «إسقاط النظام». وظهر تأثير قطر بوضوح في كلمات المعارضة السورية، ومن بينها كلمة رئيس «الائتلاف» المعارض، سالم المسلط، الذي غزل على المنوال الأميركي والقطري، وصعّد ضدّ روسيا، معتبراً أن ما يجري في أوكرانيا حالياً مشابه لما جرى في سوريا، وأن الأزمة في سوريا «سياسية وليست إنسانية»، في وقت انصبّ فيه اهتمام تركيا، خلال مشاركتها في المنتدى، على قضية اللاجئين، وتوفير بيئة مناسبة لإعادتهم.

فتح ملف المساعدات، واقتراب موعد انتهاء مفاعيله، الباب أمام سجال روسي - أميركي جديد

بدا لافتاً الاهتمام الأميركي المتزايد بعمل اللجنة الدستورية

من جهتها، صعّدت موسكو موقفها ضدّ المحاولات الأميركية الأخيرة، فاعتبر مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، ديميتري بوليانسكي، في كلمة له خلال اجتماع لمجلس الأمن حول آخر المستجدات في سوريا، أن «الحل يكمن في شنّ معركة لا هوادة فيها ضدّ هيئة تحرير الشام وداعش، وإنهاء الوجود العسكري غير الشرعي في سوريا، ووقف الضربات الجوية الإسرائيلية التعسفية»، متّهماً الدول الغربية بأنها «تستخدم الإرهابيين وتستغلهم لأهدافها الخاصة». ورداً على التحركات الأميركية الأخيرة لحشد القوى السياسية لتمديد آليات إيصال المساعدات عبر الحدود (الآلية المُتبعة حالياً تسمح بإدخال المساعدات عبر معبر باب الهوى، بالإضافة إلى خطوط التماس عبر دمشق)، شدّد المندوب الروسي على أن بلاده «لن تغضّ الطرف عن فشل الدول الغربية في الامتثال للقرار المتعلّق بالمساعدات الإنسانية عبر الحدود في سوريا»، في إشارة مباشرة إلى أن موقف موسكو سيكون أكثر حزماً حيال استثمار معبر باب الهوى من قِبَل الولايات المتحدة، خصوصاً أن الآلية المتبعة تعرّضت لانتقادات روسية حادّة في وقت سابق، بسبب تمرير القسم الأكبر من المساعدات عبر الحدود، وليس عبر دمشق. وقال المندوب الروسي إن «دمشق أثبتت أن عمليات التسليم إلى إدلب عبر خطوط التماس ممكنة بشكل كامل»، لافتاً إلى أن «الغرب يحاول ربط الالتزامات بشروط سياسية مسبقة».

ويفتح ملف المساعدات، واقتراب موعد انتهاء مفاعيله، الباب أمام سجال روسي - أميركي جديد، وذلك بعدما نجحت موسكو، في أعقاب موافقتها على القرار في تموز من العام الماضي، بانتزاع تسهيلات أميركية حيال الأوضاع في سوريا بهدف تقديم دفع تنموي، تمثّل باستثناءات منحتها الولايات المتحدة لجمعيات ومنظمات عدة من قانون العقوبات «قيصر»، تبعها تصعيد أميركي جديد على خلفية الحرب في أوكرانيا، ما دفع روسيا إلى تشديد موقفها.

«قسد» والمناطق التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة في الشمال السوري، من طريق استثناء هذه المناطق من عقوبات «قيصر»، من جهة أخرى.

الكرة اللبنانية

اعتراضات كبيرة في الشارع النجموي

ماهر صقال: الفوضى ليست الحل وهناك طرق قانونية للمعالجة

لم يكن ختام يوم امس الاحد هادئاً. فيوم العطلة الاسبوعية شهد صخباً من نوع آخر. صخبٌ رياضيٌ نجمويٌ عاشته شوارع بيروت عصر امس مع تحرّك لبعض جمهور النجمة عبر مسيرات سيارة رافعين الصوت مطالبين باستقالة رئيس النادي اسعد صقال، متوجهين الى والده ماهر صقال مطالبين اياه بإبعاد ابنه عن رئاسة النادي. فما هو راي الحاج ماهر في ما يحصل؟

كان التحرك النجموي امس مختلفاً شكلاً ومضموناً (طلال سلمان)

عبد القادر سعد

تكرر مشهد تحرّك بعض جمهور النجمة أمس للمطالبة باستقالة رئيس النادي أسعد صقال من منصبه. المشهد الأول كان يوم الاثنين الماضي، والمشهد الثاني كان أمس. اختلاف كبير طرأ على المشهدين. كان التحرّك النجموي أمس مختلفاً شكلاً ومضموناً. أعداد المشاركين كانت أكبر

كانت أعداد المشاركين النجموبين اكبر بكثير وتجاوزت ضعف المرة الاولى

وتجاوزت ضعف المرّة الأولى. شكل التحرك غلب عليه طابع المسيرات في شوارع بيروت مع مكبرات للصوت والتنقل من مكان إلى آخر. الطابع السلمي للتحرّك الذي طغى على يوم الاثنين اهتزّ أمس، إذ قام بعض الجمهور بالتوجه إلى ملعب النادي في الأب الذي يحترمونه كثيراً بالعمل على إبعاد ابنه أسعد عن رئاسة النادي وتقديمه للاستقالة وليس الاكتفاء بمجرّد الابتعاد عن ممارسة عمله.

كلام كثير قيل عن ماهر الصقال الشخصية الاجتماعية والاقتصادية المرموقة والتي يكن لها الكثيرون وبمن فيهم الأشخاص الذي يتحركون في الشارع الاحترام الكبير. هناك جو شائع بأن صقال - الأب غير راضٍ عن وجود ابنه في رئاسة نادي النجمة وغير راضٍ عن تصرفاته. «الأخبار» وقفت عند رأي الحاج ماهر حول ما يحصل فكان ردّه مفاجئاً وبعكس كل ما يُشاع.

السؤال الأول الذي يقفز إلى الذهن لدى الحديث مع ماهر صقال هو عن رأيه بما يحصل. يجيب صقال - الأب «أسعد من خمس سنوات فتح معركة على مافيا موجودة في كرة القدم. رأسه كبير وثقيل ولن يستكت عنها أو يتراجع». جواب مفاجئ من والد الرئيس يدعم فيه موقف ابنه. يضيف ماهر صقال «ما يحصل في الشارع خطأ كبير. هناك جمعية عمومية ولجنة إدارية وإذا كان هناك من ملاحظات أو آراء عن وجود أخطاء في العمل الإداري، فالحل يكون عبر الطرق القانونية من خلال طرح الثقة في الجمعية العمومية.

أما ما يحصل فهو غوغائية وأخطاء يرتكبونها من يقومون بهذه الأفعال ومن يدعمهم ويقف خلفهم» يقول والد رئيس نادي النجمة.

لكن من يتحركون في الشارع نجمويون حقيقيون وتهمهم مصلحة النادي. «لا أعتقد أنهم يتحركون باسم نادي النجمة أو لمصلحته. هذا الشخص جاء إلى الرئاسة منذ خمس سنوات وبذل جهداً كبيراً لرفع شأن النادي، ولا يمكن التعامل معه بهذه الطريقة. هناك مافيا موجودة ومتورطون بها أشخاص ونوادٍ لا يريدون لنادي النجمة الخير» يجيب ماهر صقال حول مسألة مصلحة النادي وتحرّك من يدافعون عنه.

ويضيف صقال الأب «إذا سلّمنا أن هؤلاء نجمويون ويتحركون لمصلحة النادي، فما يقومون به له رد فعل عكسي ومضر للنادي الذي يحبونه. فاللجوء إلى الشارع خطأ كبير، وإذا كان هناك من اعتراضات، فمكانها في المؤسسات وبالطرق القانونية السليمة وليس عبر التظاهرات والتحركات. هؤلاء أولادنا لكنهم يتصرفون بطريقة خاطئة، والفوضى لا توصل إلى أي مكان. أسعد دفع مالاً وبذل جهداً على مدى خمس سنوات، وما يحصل يجعلنا مهزلة أمام الأندية الأخرى. ماذا تعني هذه التحركات وما الهدف منها. هل أسعد ولد كي يتراجع تحت ضغط هذه التصرفات. على العكس سيزيد إصراراً. ما يحصل يشوّه صورة نادٍ كبير بحجم نادي النجمة العريق» يختم ماهر صقال حديثه لـ«الأخبار».

السلة اللبنانية

الحكمة من رحم المعاناة إلى قلب المنافسة

لم يكن المشهد عادياً في غزير بعد ظهر السبت بعدما ملأ جمهور الحكمة قاعة أنطوان شويري خلال المواجهة مع فريق بيروت. تماماً كما هو حال ما فعله الفريق الأخضر هذا الموسم، والذي لا يمكن وصفه بالعادي. إذ خرج من رحم المعاناة التي عرفها لفترة قصيرة ليرتقي إلى مستوى التحدي ويدخل دائرة المنافسة على المراكز الأولى، وذلك لأسباب فنية يمكن اعتبارها استثنائية في كرة السلة اللبنانية

اسقط الحكمة كل التوقعات هذا الموسم بفضل مجموعة من المواهب الشابة (سركيس برتسيان)

شربل كريّم

على وقع الأزمات المتلاحقة تسلّمت الإدارة الحالية لنادي الحكمة الدفّة، محاولةً تذويب المشكلات وهي في الأساس ماليةٌ في ظل تراكم الديون التي أثقلت كاهل النادي وحوّلته من فريق منافسٍ دائم على الألقاب إلى آخر عادي في بطولة لبنان لكرة السلة.

مشكلات تمّ التخلّص من بعضها وبقي بعضها الآخر معرقلاً لمسيرة النادي وتطوّر فريقه السلوي، لكن في موازاة الأزمة كانت ولادة «فريق بطل» هذا الموسم بعدما قلب كل التوقعات ووجد نفسه بين الأوائل على لائحة الترتيب العام، لا بل إنه تصدّر الجدول في فترةٍ من الفترات.

يكفي النظر إلى التشكيلة الحكموية قبل أشهر قليلة لعدم توقّع حدوث هذا الأمر، وخصوصاً أن الفريق يضمّ مجموعة من الأسماء اليافعة التي تسعى جاهدةً منذ الموسم الماضي لوضع اسمها بين نجوم اللعبة. أضف أن منافسي الحكمة الأساسيين دخلوا البطولة بميزانياتٍ ضخمة مقارنةً بما صرفه نادي منطقة الأشرفية لتكوين فريقه، فذهبت التوقعات إلى وضع الحكمة خارج ترشيحات الفرق المؤهلة لبلوغ «الفايننال فور» وهي عملياً الرياضي حامل اللقب، ديناميو، بيروت والشانفيل.

لكن كل هذه التوقعات سقطت، فأظهر الفريق بوادر إيجابية منذ خسارته أمام بيروت بفارق سلةٍ واحدة فقط في المرحلة السابعة من عمر البطولة، قبل أن يحقق في المرحلة التي تلتها فوزاً كبيراً على الشانفيل بفارق 30 نقطة، وبعدها مباشرةً على الرياضي، ومن ثم على ديناميو (بطل مرحلة الذهاب) قبل أقل من أسبوعين.

فريقٌ بشخصية قوية

صحيحٌ أن الفريق سقط أمام بيروت وبفارق كبير في غزير في نهاية الأسبوع الماضي، لكن الحضور الغفير في مدرجات ملعبه عكس إيماناً بأن الحكمة يستطيع الذهاب إلى أبعد ممّا كان متوقّعاً له، وحتى أكثر مما توقعه الفريق لنفسه، وهي مسألة تمحو معها كل السلبيات التي أخذ النادي قسراً إليها.

إذاً وفي موازاة المشكلة القديمة - الجديدة التي ستحرم الفريق من التعاقد مع لاعب أجنبي، تحوّلت هذه العثرة إلى نقطة إيجابية من الناحية النفسية مع تحدي اللاعبين الشبان لأنفسهم ولخصومهم لإثبات بأنهم يمكنهم الارتقاء إلى مستوى المنافسة، وهو ما حصل لأسباب فنية محددة تبدأ من الاستمرارية على اعتبار أن معظم اللاعبين تواجدوا سويّاً في الموسم الماضي، وذلك بإشراف نفس الجهاز الفني الذي يقودهم خلال الموسم الحالي.

هذا يعني أن نظام اللعب الذي عمل عليه المدرب جو غطاس ومساعدوه لا يزال نفسه وتطوّر من خلال اعتياد اللاعبين عليه، فاكتملت شخصية الفريق واصبحت أكثر قوة. وهنا الكلام عن معرفة كل لاعب لدوره، وهي مسألة لا يمكن إيجادها عند بعض الفرق المنافسة مباشرةً للحكمة، الذي بدا أحد أقوى الفرق دفاعياً، فلا ضرورة ليسجّل اللاعب عدداً كبيراً من النقاط ليكون بارزاً في المباراة بل من خلال التنفيذ الدقيق للعمل الموكل إليه، إذ على سبيل المثال لا الحصر لم يكن دور جونيور بيروتي مؤثّراً هجومياً في تلك المواجهة الصعبة أمام ديناموـ لكن العمل الذي قام به في الدفاع حتى على علي حيدر كان لافتاً جداً.

نقاط قوة عدة

كل هذا مردّه إلى التحضير الجيّد لكل مباراة، وطبعاً إلى العمل الدقيق لدراسة الخصم، وهي المهمة التي يضطلع بها «الكشّاف» جاد مبارك، لينقلها إلى غطاس، وهو المدرب الشاب الذي تعلّم بسرعة وعكس شخصيته المقاتلة أيام كان لاعباً في اداء لاعبيه، وقد ساعده لتحقيق مبتغاه كثرة الشبان القادرين على إرهاق الخصوم من خلال الجري المتواصل والمترافق مع الروح القتالية دفاعاً، إلى جانب إظهار إمكانات هجومية قابلة للتطوّر أكثر مع نضوج بعض المواهب واكتسابها خبرة اللعب بشكلٍ أكبر.

دور المدرب مهم جداً في هذه الحالة لأن اللاعبين اليافعين بحاجةٍ إلى التوجيه لتنفيذ أفكارهم وترجمة أدوارهم بشكلٍ صحيح، فيما تكون عملية تطوير الفريق عامةً من خلال توجيه المجموعة نحو نقاط القوة التي تتمثّل في اللاعبين الذين يملكون خبرةً أكبر في الدرجة الأولى أمثال صانع الألعاب المثالي علي مزهر.

وهنا يُحسب لغطاس التعاقدات الذكية التي أقدم عليها في ظل الميزانية المحدودة، فكان تقديم كريستوف خليل ومارك خوري ورودي الحاج موسى كمواهب ستكون بلا شك هدفاً لأبرز الأندية، إذ برزوا غالباً حتى في المباريات التي خسرها الفريق ومنها المباراة الأخيرة أمام بيروت. وتضاف إلى نقاط القوة مسألة الانضباط الحاضرة في التمارين والمباريات، وذلك بفعل منح الجهاز الفني صلاحيات مطلقة.

بطبيعة الحال، تفرض الواقعية عدم التفكير بفوز الحكمة ببطولة لبنان هذا الموسم، لكن الهدف الأساس المفترض العمل عليه هو الحفاظ على كيان هذا الفريق والبناء عليه من خلال إبعاد مطامع الفرق الأخرى عن نجومه الشبان، إلى جانب إضافة لاعبَيْن أو ثلاثة من الصف الأول إليه، يمكنهم حتماً أن يعيدوا الأمجاد إلى «الأخضر»، الذي يكفيه وفاء جمهوره.

مارثون

شيرين نجيم تحتفظ بلقب سباق السيدات

أحرزت العداءة الأولمبية اللبنانية شيرين نجيم لقب سباق السيدات «طريق قرارك» (10 كلم) الذي نظمته جمعية بيروت مارثون بالتعاون مع الاتحاد اللبناني لألعاب القوى. وهذا هو اللقب الثاني على التوالي للعداءة نجيم.

السباق الذي أقيم يوم أمس الأحد انطلق من واجهة بيروت البحرية وتضمّن الركض لمسافات ثلاث. كانت الأولى مع سباق نصف المارثون 21 كلم للسيدات والرجال، وسباق 10 كلم التنافسي للسيدات فقط، والسباق المفتوح لجميع الفئات ومن مختلف الأعمار وهو مخصص لأجل قضية بالتنسيق مع 7 جمعيات خيرية. وقد حضر المارثون شخصيات رياضية واجتماعية وسياسية، ورؤساء اتحادات وعدد من سفراء الدول، اضافة الى ممثلين عن جمعيات اجتماعية عدّة، ومنظمات دولية.

ورغم احتلالها المركز الأول، فقد أخفقت العداءة نجيم في تعزيز رقمها في سباق العام الماضي، حيث كانت قد سجّلت زمناً بلغ 35:24 دقيقة، في حين كان رقم هذا العام 36:39. وجاءت في المركز الثاني العداءة جوان مكاري (صاحبة المركز الثالث العام الماضي)، وذهب المركز الثالث للعداءة جنيفر تومازو.

وفي سباق نصف المارثون (21 كلم)، حل في المركز الأول للسيدات العداءة لواء زعرور، وعند الرجال العداء عماد جزيني.

إعلانات رسمية

تبليغ مجهول مقام

محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة تدعو المدعى عليه أحمد محمد كريم العذاري لتبلغ أوراق الدعوى 2020/9533 المقدمة من المدعية عفاف علي شعيتلي والرامية الى فسخ اتفاقية البيع تاريخ 2018/1/24 المتعلقة بالقسم 10 بلوك B من العقار 4345/الشياح وتسليم المبيع شاغراً للمدعية.

يجب حضورك إلى قلم المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

.....

اعلان قضائي

تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة القاضي المكلف حسين الحسيني

المدعى عليه: توفيق قاسم صفا/ والمجهول محل الإقامة، الحضور الى قلم المحكمة لاستلام استحضار الدعوى ومربوطاته وكافة الأوراق رقم أساس 149/م/2020 مدور 102/م 2022 بالدعوى المقامة من المدعي: بهيج حسن بكري بوكالة المحامي علي جابر بموضوع: مالية/ بقيمة 136914 $ وإتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر أو تعيين محام حيث يعد مكتبه مقاماً مختاراً لكم اينما وجد هذا المكتب وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على لوحة الإعلانات بإستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم
فاطمة فحص

استراحة

كلمات متقاطعة 3992

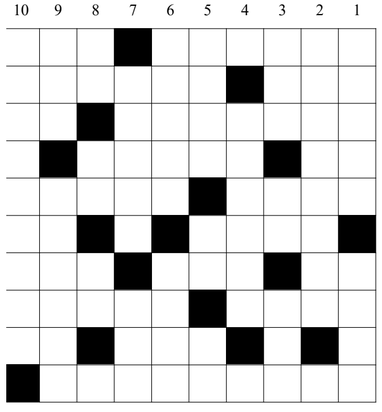

افقيا

1- جزيرة اميركية وسط مدينة نيويورك – ضمير منفصل – 2- خوف – أسطول ضخم لا يُقهر أرسله فيليب الثاني ملك إسبانيا لغزو إنكلترا فاغرقته العواصف – 3- ماركة سيارات – خاصم أشدّ الخصومة – 4- قلب الإناء على راسه – نوع من الحمام البرّي – 5- حيوانات البرّ – بحر بين إيران وروسيا – 6- نبني – للتعريف – 7- بيت العنكبوت – رافعة بالأجنبية – كنية – 8- دلّ بإصبعه – عكسها طبق لبناني دسم – 9- كاس – شاي بالأجنبية – 10- أديب لبناني راحل

عمودياً

1- عاصمة دولة عظمى – وكالة أنباء عربية – 2- عُرف بظريف لبنان – 3- عالجت الرغيف على يديها لكي يرقّ ويتسّع – صوت الطفل إذا بكى – من لا يعرف الكتابة ولا القراءة – 4- موقع سياحي في أميركا نقشت فيه وجوه تمثّل بعض رؤساء الولايات المتحدة – 5- برج بالأجنبية – دقّ الجرس – راحة اليد – 6- نرمي بالسهام – إحساس – 7- بيوت – إلهي – 8- ضمير متصل – عاصفة بحرية – للنفي – 9- إستعمل المحدلة – من الحجارة الكريمة – 10- مخرجة لبنانية

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- الرياض – دكا – 2- حج – غونكور – 3- قدموس – بن – 4- هولاكو – 5- عامل – سوديت – 6- ال – فر – بيار – 7- تغم – شراع – 8- يال – ور – لن – 9- فال – هم – مها – 10- مضيق ماجلان

عمودياً

1- قاعات – فم – 2- لحد – الغياض – 3- رجمهم – مالي – 4- وولف – 5- أغسل – رش – هم – 6- ضو – اس – روما – 7- نيكوبار – 8- دلّ – وديع – مل – 9- كوب – يا – لها – 10- ارنست رينان

sudoku 3992

6	8	5			4			9
			5		1			
3	1					6	2	
1				8			3	7
				2		4		
7	3	8				5		
	9				6		5	
		7	3	5				1
	2			1			4	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3991

9	5	1	8	3	4	6	2	7
4	7	2	1	9	6	3	5	8
8	6	3	5	2	7	4	9	1
1	3	8	6	5	9	7	4	2
6	2	7	3	4	1	9	8	5
5	4	9	2	7	8	1	3	6
7	8	4	9	6	2	5	1	3
2	9	5	7	1	3	8	6	4
3	1	6	4	8	5	2	7	9

مشاهير 3992

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سياسي وديبلوماسي سوري. وزير الخارجية والمغتربين. ترأس عدة جلسات لمجلس الأمن. شغل منصب نائب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

5+4+3+2+9+2+6+9 = بائع الأدوية ■ 8+10+1 = حرف أبجدي ■ 7+11 = يجري في العروق

حل الشبكة الماضية: والتر ليبمان

إعداد
نعوم مسعود

يوم المسرح العالمي

في السنوات الماضية، قبل الزلزال الوبائي والاقتصادي والسياسي، كان احتفاؤنا بيوم المسرح العالمي (27 آذار/ مارس)، محمّلاً بالآمال والتوقّعات من صنّاع ابي الفنون في لبنان. لكنّ الحال تغيّرت، اختفى العالم الذي نعرفه، وها نحن نقف على شفير الانتظار... انتظار عالم مجهول تماماً، لا ندري ملامحه، ولا شكله، ولا الممارسات والواقع الجديد الذي سيرسيه. مع ذلك، في قلب هذه الظلمة، تحاول المدينة استعادة همّتها، بمبادرات فردية هنا وهناك، وتجارب جديدة تحاول ان تشقّ لها طريقاً وسط الضباب. هذا ما تقوله لنا الممثلتان جوليا قصّار وكارول عبود، والمخرج والمنتج جاك مارون الذي تضرّر مسرحه الصغير في منطقة الاشرفية جرّاء انفجار الرابع من آب، كما الكاتب والمخرج محمد دايخ الذي استطاع ـ رغم كل شيء ـ استقطاب جمهور جديد وكبير إلى عرضه «السبعة ودمّتا» المستمر منذ شباط (فبراير) الماضي.

تقديم **فاتن حمود**

خشبات بيروت تحيا بالمبادرات الفردية: شغف لا يطفئه الخراب

فعل صمود

جوليا قصّار

في ظلّ الخراب الذي يسوّر بيروت، ترفض الممثلة جوليا قصّار القول بأنّ هذا الواقع ينسحب على راهن المسرح ومستقبله: «اليوم بالتحديد، هو فعل صمود وإثبات وجود. هناك خرّيجو مسرح كثر قدّموا تجارب في المسرح، وصارت أسماؤهم معروفة ولديهم مخزون مسرحي جميل جداً، نراهم على المسرح رغم الأزمات التي نعيشها على صعد عدّة منها السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية. هناك إرادة بأنّنا موجودون وسنكمل، والدليل أنّ كل المسارح تحتضن عروضاً تحمل نبضاً جديداً ضد الخراب الذي يحصل. هناك أشخاص لديهم ما يقولونه، وأناس يحكون عن وجعهم وموجودون بقوّة، وهذا فعل مقاومة وصمود بامتياز. رغم الخراب، هناك حياة جديدة تخلق، وروح نابضة لم تسكت. لا أحكي شعراً بل هذه الحقيقة. اليوم سأشاهد مسرحية، وبعد يومين أتابع أخرى ورأيكُ مسرحية قبل أيام. هناك حبّ وشغف كبير للمسرح».

نسألها عمّن يتحمّل مسؤولية النهوض بالمسرح، فتقول «لا تكمن المشكلة في المسرحيّين المستمرين رغم كل شيء»، فالنبض موجود بل يخفق بسرعة أكبر. المسرح ملء بالحياة ومَن يشاهد الأعمال المسرحية، يرى الحياة جميلة، فالمسرح يمنح الأمل. هو الحياة. المشكلة هي بما يحيط بالمسرح، أي واقعنا الذي يجب أن يتغيّر».

هل تجد قصّار نفسها قريباً على خشبة المسرح؟ تجيب: «هناك صعوبات عدّة لتقديم مشروع مسرحي، بسبب كلفته الباهظة، ولو كان العمل لشخصيّتين أو ثلاث، فهو مكلف من حيث إيجار المسرح، والتنقّلات وكلّ التفاصيل الأخرى مكلفة. نرى كثيرين من المسرحيّين والمسرحيات من كل الأجيال موجودين ومستمرين. لا زمان ولا مكان يحول دون تنفيذ ما نريد، بل نتحلّى بالإرادة. عندما يقول أحدهم أريد تقديم عمل مسرحي، نجده قدّمه على الرغم من كل التحديات والصعاب»

الأنفاس الأخيرة؟

كارول عبّود

ترى الممثلة كارول عبّود أنّه رغم كلّ ما يحصل، يحاول المسرح من خلال مبادرات فرديّة تُقام على نطاق ضيّق أن يبقى على قيد الحياة ويأخذ الأوكسيجين لتبقى المسارح حيّة أيضاً. «رغم كلّ شيء، أرى جمهوراً يريد أن يتنفّس بعد كورونا، وعندما تكون أسعار البطاقات غير باهظة، تكون صالات المسرح مليئة. أرى احتمالَين إمّا أنّ المسرح يلفظ أنفاسه الأخيرة أو أنّه يأخذ جرعة أوكسيجين».

تعتبر عبّود أنّ وجودها على خشبة المسرح بات أقرب إلى الحلم، فـ «المسرح بحاجة إلى تفرّغ تام، ولا يمكنني أن أصوّر مشاهدي في عمل ما، ومن ثمّ أذهب لأقوم بالتمارين المسرحية، لا يمكنني القيام بعملَين في وقت واحد. المسرح يريد تفرّغاً كاملاً وتمارين قد تستغرق شهرين أو ثلاثة». تعلن عبّود آسفة أنّ المسرح «غير موجود حالياً في نطاق تفكيري، قد أشارك في عرض أدائي قد يحتاج تمارين أقلّ، وهذا لا يُعتبر عملاً مسرحياً تقليدياً. هذا يمكن أن يكون أقرب إليّ في المرحلة الحالية كطريقة للتعبير. المسرح يحتاج إلى بال طويل وأنا أصبح نفسي قصيراً».

لا تجد عبّود أنّ لديها حلولاً لإعادة النبض إلى المسرح، «كنت دوماً أقول إنّ هذا الموضوع خاضع لسياسة ثقافية وحكومات البلد هي الموكلة بوضعها. سيبقى المسرح جهداً فردياً والسينما كذلك. ليس لديّ حلول حول إعادة العمل في المسرح على نطاق وطن كامل. هذا يحتاج إلى خطة ومال وتأهيل الأماكن، وفتح مسارح جديدة في مناطق جديدة، ليس فقط في بيروت، ويحتاج إلى جمهور على صعيد وطن. هذه خطّة كبيرة. استمرّ تعليم المسرح في المدارس ضمن المناهج الرسمية فترة، وبعدها صار اختيارياً. كانوا يحاولون صنع جمهور إلى جانب الفوائد الأخرى للطلاب، وفي ظلّ غياب كلّي لكيان يقف على رجليه، لا أعتقد أنّ المسرح سيقف على رجليه».

تعمل عبّود في المرحلة الحالية في الدراما التلفزيونية، وقد تشارك في أعمال سينمائية، فهل هجرت المسرح إلى الشاشة؟ تجيب: «أجد نفسي حالياً في الدراما، لكن يبقى المسرح موجوداً في داخلي. أين سيذهب؟ أعتقد أنّه سيأتي الوقت المناسب للمسرح».

من قلب المعاناة

جاك مارون

يعلن المنتج والمخرج جاك مارون المتواجد حالياً في الولايات المتحدة الأميركية أنّه لم يهاجر، «لم ولن أبتعد عن لبنان، أنا مسافر في الوقت الحالي في محاولة لمعالجة نفسي والتصالح مع الواقع من أجل استمراريّتي الشخصية وبالتالي المهنية. أنا متعلّق جداً بوطني، لكن أحياناً نُجبر على المغادرة لأسباب عديدة منها شخصية ومالية واقتصادية. أنا من بين الأشخاص الذين عادوا إلى لبنان بعدما غبت عنه في الثمانينيات خلال الحرب الأهلية مثل كثيرين. لا أحب الهجرة، ولكن أتفهّم أنّ هناك مَن يضطر أحياناً للسفر أو يفقد الأمل أو يفكّر في أولاده ومستقبلهم».

وما إذا كان ما زال مؤمناً بقطاع المسرح في لبنان، يُضيف مارون إنّه لم يفقد الأمل، والضائقة الاقتصادية والأزمات الوحيدين. من حقّنا أن نعرف كيف صُرفت هذه الأموال. أشعر بالفخر بكلّ شاب وصبية شاركوني العمل والسنوات العشر الأخيرة من حياتي من عبر تاريخه. من الطبيعي أن يتأقلم، فهو حيّ وليس ماكينة، يمرّ بمراحل ويجب أن يعالج نفسه وكلّ العناصر التي تشكّل وتنتج المسرح. سيتأقلم وسيأخذ فرصة ليفكّر بما يريد قوله وتقديمه. في بعض الأوقات، لا يجد شيئاً لقوله، يريد أن يستمع فقط لا غير. هذه الظروف تجعلنا نكتشف فنانين جدداً، أفكاراً جديدة، وأجيالاً جديدة، قد لا نراهم في هذه اللحظة بالذات ولكننا بدأنا برؤيتهم، والمستقبل سيشهد تكوينهم بشكل أكبر لأنّه مع بعض التراجع، يمكننا أن نعالج ما حصل ونفكّر فيه بطريقة أكثر إيجابيةً. أنا مؤمن بالمسرح وسيعود أقوى من ذي قبل».

لا يندم مارون على الاستثمار في قطاع المسرح ولا سيما أنّه خسر الكثير بعد انفجار الرابع من آب، فمسرحه الصغير في منطقة الحكمة (الأشرفية) تضرّر بشكل كبير، «في حال قرّرت الندم، فعليّ أن أندم على كلّ الضرائب التي دفعناها وقدّمناها كمؤسسة فنية، ولكننا لسنا نشعر أنّهم يحضرون مسرحيات لعرضها كأنّنا نعيش في «هونولولو» على سبيل المثال. عندما يصبح المسرح قريباً من الشعب سيستقطب جمهوراً، وإذا أرادوا المسرح قريباً من النخبويين فقط، وكأنّه احتكار لهم. دعوهم. فليلعب كلّ شخص في المنطقة التي يريدها».

وعن يوم المسرح العالمي، يعلّق دايخ: «هو يوم ميلادي، وبما أنّ أمي لا علاقة لها بالمسرح، لم أعرف أنّني ولدت في هذا اليوم بالذات. لا أعرف إذا كان يجب أن يكون هناك عيد للمسرح أو يجب أن تكون السنة بأكملها مشبعة بالفن والثقافة أكثر من السياسة والاقتصاد، أعتقد ذلك».

شعبي/نخبوي

محمد دايخ

الكاتب والمخرج المسرحي محمد دايخ يقول إنّ سبعين في المئة من الجمهور الذي تابع مسرحيته «السبعة ودمّتا» منذ بداية شباط (فبراير) وحتى يومنا هذا، يرتاد المسرح للمرّة الأولى، «ما حصل كان أكبر من فكرة المسرحية كمسرحية. نجد خليطاً مبنياً على ثقافات وخلفيات مختلفة. الناس مجتمعون في المسرح من دون أن يتعاركوا. يضحكون ويتسلّون سوياً، ومن المفترض أن يأخذوا معهم جديداً من المسرحية يحملونه معهم لدى مغادرتهم الصالة»..

يعتبر دايخ أنّ جزءاً كبيراً من جمهور المسرح النخبوي معتدّ بنفسه، يجلس في المقاهي ويتحدّث في شؤون المسرح ولكنّه غير فاعل. «إذا أتى شخص ما من خارج هذه البوتقة ليقدّم عملاً مسرحياً أو سينمائياً، يقولون له ماذا ستفعل ويبدأون بالنميمة عليه، ولكنّهم لا يفعلون شيئاً، ولا أعرف مَن صنّفهم نخبويّين. حين نرى الخليط الذي يشاهد مسرحيتنا إن كان للمرة الأولى أو لا، يصبح الذين يسمّون نخبويين وهماً بالنسبة إليّ لا لزوم لهم إن أتوا إلى المسرح أو لم يأتوا».

ويجد دايخ أنّ سكرة النجاح يليها ألم في الرأس في اليوم التالي، «أي أن ينهض الإنسان من سريره حاملاً مسؤولية كبيرة ومحاولاً أن يبقى على الأرض ومركزاً على ما سيأتي، لأنّ الآتي بعد سكرة النجاح أخطر من أن ينام الإنسان ليصحو بعد سكرة فشل. أمّا بالنسبة إلى أسعار بطاقات عرضه، فيقول «كان الهدف من التسعير أن يستطيع الكلّ مشاهدة المسرحية».

وعن كيفية استقطاب المسارح الأخرى جمهوراً جديداً، يقول دايخ: «عندما تقدّم هذه الفضاءات مسرحيات تشبهنا بكلّ تفاصيلنا لا مسرحيات آتية من مجتمعات خارجية لا تخصّنا ولا علاقة لها بنا. نشعر أنّهم يحضرون مسرحيات لعرضها كأنّنا نعيش في «هونولولو» على سبيل المثال. عندما يصبح المسرح قريباً من الشعب سيستقطب جمهوراً، وإذا أرادوا المسرح قريباً من النخبويين فقط، وكأنّه احتكار لهم. دعوهم. فليلعب كلّ شخص في المنطقة التي يريدها».

وعن يوم المسرح العالمي، يعلّق دايخ: «هو يوم ميلادي، وبما أنّ أمي لا علاقة لها بالمسرح، لم أعرف أنّني ولدت في هذا اليوم بالذات. لا أعرف إذا كان يجب أن يكون هناك عيد للمسرح أو يجب أن تكون السنة بأكملها مشبعة بالفن والثقافة أكثر من السياسة والاقتصاد، أعتقد ذلك».

أنطوان كرباج تحيّة إلى «الملك»

هالة نهرا

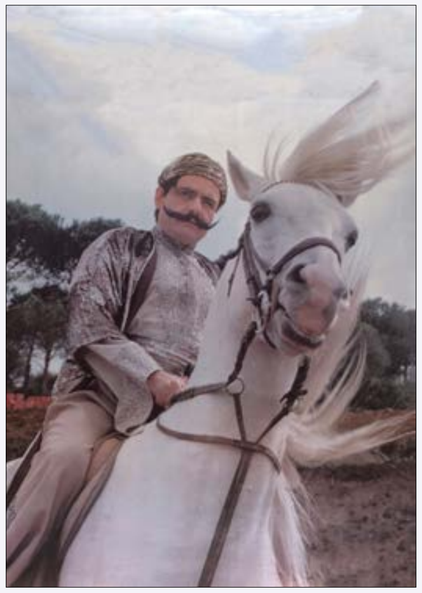

مَن منّا لم يشاهد أو يسمع «الملك» أنطوان إلى جانب السيدة العظيمة فيروز في مسرحية «ناطورة المفاتيح» (الأخوان رحباني)؟ مَن لم يشاهده في «صيف 840» لمنصور الرحباني؟ بعد الشائعة البغيضة التي تناقلتها وسائل الإعلام عن رحيل الفنان أنطوان كرباج (1935)، يوجّه أصدقاؤه ومحبّوه وزملاؤه (النجم جوزيف بو نصار، رائد التمثيل الإيمائي فايق حميصي، وابن مؤسِّس المسرح الوطني اللبناني نزار ميقاتي الفنان عمر ميقاتي، والفنان محمد عقيل، والنجم سمير شمص، والفنان أنطوان الصافي ابن وديع الصافي) هنا تحية حبّ وتمنّ بدوام الصحة والعمر المديد لـ «بربر آغا».

أطلعنا جوزيف بو نصار على تاريخ علاقته بأنطوان: «كان عمري 16 سنة حين دخلتُ «مدرسة المسرح الحديث» لدى منير أبو دبس. فوجئتُ هناك أنّ ثمة ممثلاً متكاملاً مثابراً منتظماً مثالاً يُحتذى به اسمه أنطوان كرباج. أنا وكل الطلاب الجدد كان مثالنا أنطوان، وقد حقّق توازناً بين القدرات كافة، هالةً وقامةً وصوتاً وحضوراً». ويوضح الصلة الفنية الوثيقة بينه وبين أبو دبس: «بشكلٍ عام كل مخرج مسرحي أو سينمائي يكوّن لديه نموذجٌ (Cobaye على حد تعبير بو نصار الذي شدّد على تفسير الاصطلاح بالعربية والفرنسية معاً منعاً للالتباس) بوصفه منفّذاً يطبّق نظريته في التمثيل، مثلاً بيرغمان كان يطبّق نظريته ماكس فون سيدو. كل المخرجين لديهم ممثل يوصل رسالتهم الإخراجية. أنطوان كرباج كان يوصل نظرية منير أبو دبس في العمل المسرحي والتمثيلي».

أمّا فايق حميصي، فيرى أنّ «العصافير إذا تشابهت قلّت قيمتها وما يميّز عصفوراً عن آخر فرادته وندرة نوعه، والجواهر إنْ كثرت قلّت قيمتها فما يميّز جوهرةً عن أخرى جودتها، والخيول حين تجهل أصالتها ينتفي تقديرها». بهذا المعنى في تقييم حميصي أنطوان كرباج كان فريداً ومتميّزاً وأصيلاً. ويردف قائلاً: «عرفَ فرادة صوته فأحسن تدريبه ليحافظ على بريقه، وأدرك تميّزه فحافظ على احترام زملائه بتواضعه. اكتنفَ كرباج أنّ الأصالة مفتاح التقدّم بجدارة في عمله، فأحسن تقدير الأمور بميزان أصالتها. تجلّت هذه الصفات في كلّ عملٍ فنّي رأيناه فيه نجماً ولم يرَ فيه نفسه إلاّ ممثلاً يتلمّس طريقه لتأدية هذا الدور بإخلاص للنص والرؤية الإخراجية. أنطوان كرباج عصفورٌ نادر يطير بتميّز في الفضاء، ويقفز كفَرسٍ أصيل على الرمال».

عمر ميقاتي يقول لنا إن أنطوان كرباج هو الاسم الذي تعشقه الآذان والعيون والفارس المسرحي الرائع بالصوت الجهوريّ الذي أحسن التحكّم بطبقاته وفقاً للشخصية المؤدّاة. «كانت له مساهمة قيّمة في المسرح الكلاسيكي العالمي المترجَم في إطار اللغة العربية، وكان متفوّقاً لنا على مسرح الرحابنة». التقى عمر ميقاتي كرباج في عملين كما يؤكّد، أحدهما في «تلفزيون لبنان» بعنوان «الضحية» (إخراج باسم نصر). يذكر ميقاتي أيضاً أنه مثّل إلى جانبه مطلع التسعينيات في «استديوهات عجمان الخاصة» في «جحا الضاحك الباكي» (تأليف مروان العبد). من سمات أنطوان بحسب أقوال عمر أنه كان متواضعاً ولطيفاً: «كان بيننا تجاوُب الاحترام وتناغم المهنة والاحتراف». مختتماً همسَ ميقاتي: «عافاه الله وحماه. أنطوان رمزٌ من رموزنا الثقافية والفنية الراقية». بعد الشائعة التي مسّتهُ تأثّر عمر متسائلاً: «أنّى للأموات أن يدفنوا الأحياء؟ ربّما ثمة مَن نراه في موقع المسؤولية يعيش في كوكب آخر! لا يغادر أحدنا هذه الدنيا إلاّ بميقاتٍ». قبل سفره إلى إسطنبول لتصوير فيلم «الهيبة» باح لنا محمد عقيل بأنّ عينَيْ أنطوان كرباج كانتا تستميلانه. كان يشعر بأنّ هذا «التشوّه الخِلقيّ» -على حدّ تعبيره- هو ما أعطى هذا الممثل شخصيته المتفرّدة، إضافةً إلى صوته الجبلي الجهوريّ الذي يشكّل لهم كممثلين ثلاثة أرباع حضورهم على الخشبة. وفي تجربة أنطوان في المسرح الغنائي الرحباني، يَعُدُّ عقيل كرباج ركناً من أركان بنائه وتكوينه، وبالتالي من تكوين «لبنان- الفكرة» في نظر الرحابنة، لا بنظر عقيل. أنطوان كما يراه عقيل ركنٌ وعمودٌ من أعمدة التمثيل في لبنان عموماً والمسرح خصوصاً منذ قيامته حتى وقتٍ قريب مضى.

سمير شمص قال لنا إنّ صديقه أنطوان كان أستاذاً في التاريخ والجغرافيا، إضافةً إلى مكانته في الفن على اعتباره ممثلاً كبيراً شارك في أعمال معروفة جداً. أخبره أنطوان بأنه تعرّض في طفولته لخطر الموت على إثر حادثٍ فتوقّف قلبه عن النبض ثلاث دقائق وأصبح لا يرى ولا يسمع ولا يتحرّك! قال الأطباء يومذاك إنه سيموت لكن بإرادة الله شُفيَ. وأخبره أيضاً بأنه تعرّض لاحقاً في طفولته لخطر بتر رجله بعد سنوات إثر حادثٍ آخر لكنه تعافى بعد أعوام عدّة. يقول شمص: «هذا الإنسان قدّم أعمالاً خلال تاريخه لطالما كان معروفاً أنّ أكبر الفنانين لا يقدّمونها، وكان مشهوراً بصوته الجهوريّ وتمثيله الجميل في المسرح والتلفزيون، إضافةً إلى نشاطاته الأخرى في نقابة الممثلين حيث انتُخب نقيباً. استناداً إلى العشرة بيننا في النقابة، لمستُ في شخصيته مدى حبّه لزملائه».

> **أنطوان كرباج كان يوصل نظرية منير أبو دبس في العمل المسرحي والتمثيلي (جوزيف بو نصّار)**

أفادنا أنطوان الصافي من تونس بأنه تعرّف إلى «الحبيب ذي السطوة» أنطوان كرباج من خلال ملاقاة والده وديع الصافي في المطار، وفي مناسباتٍ ثقافية وفنية متنوّعة جمعتهم. كان حضور كرباج يعبق كل مرّة بحرارةٍ إنسانية فريدة، ولا سيما في استقبال وديع واحتضانه. ثم جالسَ أنطوان الصافي كرباج ورافقه بعد ذلك في مناسباتٍ عدّة برفقة صديقهما أنطوان أبو جودة (رئيس «التجمّع الوطني للثقافة والبيئة والتراث») وكان يدعو أنطوان غندور، وجوزيف عنداري، ووليم حسواني، وشخصيات ووجوهاً ثقافية وفنية وأدبية، وشعراء من الجنوب والشمال وبعلبك... «بفضل أنطوان أبو جودة، رافقتُ هذه النخبة الرائعة وكان يقلّني بسيارته مع أنطوان غندور وأنطوان كرباج فكنا نذهب معاً إلى حدث ثقافي أو تكريمي معيّن. كان حظي كبيراً بمرافقة كرباج. ما لا يعرفه كثيرون عن كرباج أنه كان شاعراً وصاحب كلمة». كما يؤكّد أنطوان الصافي، موضحاً أنّ ذلك من ضمن ما ميّزهُ بتركيزه القويّ وفي أساس شخصيته. كان أيضاً متفاعلاً مع محيطه، ويكمن تميّزه في بيئته الثقافية والأخلاقية التي تكشّفت في نشأته في لبنان وقد نقلَها إلى خشبة المسرح. قلبُ هذه الثقافة هو الوفاء وعمودها القيم الإنسانية. حتى لو شتّمَ أحدهم أنطوان كان يسامحه في اليوم التالي ويجد طريقةً ليكلّمه لأنه مجبولٌ على القيم هذه، والوفاء قلبه ولُبّه. لم يكن يشبه وديع الصافي برفقته ومشاويره إلاّ أنطوان كرباج. كنّا نغنّي يوماً كاملاً ولم يكن يرتوي من المغنّي! كنا نتلو «رِدّات» في أفلاك الشعر ولم يكن يشبع من كل ذلك. إنسانٌ نادر، أطال الله عمره.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 28 آذار 2022 العدد 4595

صورة وخبر

شارك الآلاف من فلسطينيّي الداخل أوّل من أمس في عملية تجهيز المسجد الأقصى وساحاته لاستقبال شهر رمضان المتوقّع في بدايات الشهر المقبل. وحضر أكثر من 10 آلاف بين رجال ونساء وأطفال من مختلف بلدات الداخل الفلسطيني، من النقب والمثلث والجليل والمدن الساحلية إلى المكان للمشاركة في العملية (مصطفى الخاروف ــ وكالة الأناضول)

على بالي

أسعد أبو خليل

من أغبى ما أسمع من فريق الإعجاب بالديموقراطيّة السعوديّة والإماراتيّة مقولة: المقاومة تحمي إسرائيل. هي تمنع إطلاق صواريخ ضدها من لبنان. عندما أسمع هذا القول، أكاد أصرخ في وجههم: حسناً تفعل. يجب أن تمنع إطلاق الصواريخ منعاً باتاً. هذا الإطلاق العشوائي غير المتّسق الذي تخصّصت فيه الفصائل الفلسطينيّة في لبنان كان وبالاً على لبنان والمخيّمات، لأنه لم يكن منظّماً ولم يكن جزءاً من خطة مقاومة مدروسة. كانت المنظّمات عندما يُفرط أحد قادتها في شرب الخمر، يأمر بزخّة من الصواريخ. وكان قادة بعض المنظّمات يطلقها في عيد إنشاء المنظّمة. ولم يكن الجنوب محميّاً، وكانت طائرات العدوّ تغير وتدمّر وتحرق من دون أيّ رادع. وهذا الدور للمنظمات الفلسطينيّة كان من العوامل التي غيّرت أهواء أهل الجنوب. ولم تكن حركات المقاومة تسجّل إنجازات في ردع العدوّ. المقاومة اليوم تهدف إلى حماية الأرض وردع العدوّ. وهذا مضمون اليوم. ماذا تريدون أكثر من ذلك؟ العدوّ لا يجرؤ على قصف لبنان ولا يجرؤ على التوغّل في الجنوب، كما كان يفعل بصورة أسبوعيّة. تريدون إطلاق صواريخ انفعالياً عشوائيّاً ضد إسرائيل؟ لأيّ غرض؟ فقط من أجل تسجيل نقاط غير ذكيّة ضد المقاومة؟ المقاومة هزمت إسرائيل، وهي وحدها التي تحكم في مَن يطلق النار والصواريخ ومن لا يطلق النار (الجيش اللبناني ممنوع، كما هو معروف، من إطلاق أي رصاصة ضد العدوّ، وقد تبلّغ جان قهوجي رسالة واضحة بهذا الشأن من الكونغرس بعد رشقة رصاص العديسة ـ الجنرال ميشال سليمان يرى أنّ رشقة رصاص العديسة هي خطة دفاعيّة فاعلة بديلة عن المقاومة. قالوا لجان قهوجي إنّ الحكومة الأميركيّة ستوقف كلّ مساعداتها للجيش لو أنه سمح بإطلاق رصاصة واحدة ضد إسرائيل). المقاومة تحمي والمقاومة تقرّر، لكن ليس انفعالياً. ثم هؤلاء المزايدون: نعرفهم واحداً واحداً. هؤلاء لو أنّ المقاومة دافعت عن لبنان بوجه العدوان، لقالوا: لقد ورّطوا لبنان في حرب مدمّرة. ولو أنّ المقاومة أنعمت على الجنوب بالسلام الرادع: لقالوا: إنه اتفاق تحت الطاولة.

المفكرة

عدنان السيد حسين: فوضى النظام العالمي

■ برعاية وحضور رئيس الجامعة اللبنانية بسام بدران، تُقيم «كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية» في الجامعة اللبنانية ندوة توقيع كتاب «فوضى النظام العالمي» لرئيس الجامعة الأسبق عدنان السيد حسين (الصورة). الندوة التي تُقام عند الخامسة من عصر اليوم الإثنين في «الجامعة اللبنانية» (مبنى الإدارة المركزية . المتحف)، تتخلّلها كلمات لكلّ من رئيس الجامعة اللبنانية بسام بدران، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية كميل حبيب والمؤلف عدنان السيد حسين. علماً أنّ الكتاب الجديد يتوقّف عند أبرز المتغيرات الدولية خلال مرحلة انهيار الاتحاد السوفياتي، مع الثورة الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات والإعلام الفضائي والعالم الافتراضي والذكاء الاصطناعي، ليطرح سؤالاً مركزياً: أين النظام العالمي من هذه الثورة؟

ندوة توقيع كتاب «فوضى النظام العالمي»: س: 17:00 اليوم. الجامعة اللبنانية (مبنى الإدارة المركزية، المتحف)

منى طراد دبجي: بحثاً عن «الفردوس الضائع»

■ منذ معرضها الأول «بيروت، مدينة الأشباح» عام 1992، انشغلت منى طراد دبجي (الصورة) برسم قلب بيروت المشظّى بفعل الحرب الأهلية. منذ ذلك الحين، تتمحور ممارستها الفنية حول تيمة واحدة: لبنان بتقاليده وثقافته. من خلال شخصيّاتها، النسائية بأغلبيّتها العظمى، جسّدت دبجي الطبقات الثقافية المركّبة والمتعددة للمجتمع اللبناني. تعود الفنانة اليوم بمعرضها «الفردوس الضائع» الذي يُفتتح في الخامس من نيسان (أبريل) في «قصر سرسق» بحضور الفنانة ليستمرّ حتى 30 منه. على أن يعود جزء من ريع المعرض إلى عملية ترميم «قصر سرسق».

«الفردوس الضائع»: بدءاً من 5 حتى 30 نيسان (أبريل). «قصر سرسق» (الأشرفية). للاستعلام: 01/218720

استئناف «الصداقة» الصينية ـ اللبنانية

■ بعد انقطاع دام أكثر من سنتين على خلفية جائحة كورونا، عادت الروح إلى لقاءات «الرابطة اللبنانية ـ الصينية للصداقة والتعاون». إذ عقدت الهيئة الإدارية للرابطة اجتماعاً موسّعاً في مقرّها في مكتب المهندس محمود الحطّاب (محلة الجناح ـ بيروت)، بحضور السفير الصيني في لبنان تشيان مينجيان. واستهل رئيس الرابطة مسعود ضاهر الاجتماع

مستعرضاً الأنشطة التي قامت بها الرابطة على الصعد كافة، خصوصاً في المجالات الشبابية والفنية والرياضية والثقافية والسياحية. وأمل في استمرار التعاون مع أركان السفارة الصينية في بيروت.

من جهته، أكّد السفير مينجيان ضرورة تعزيز الصداقة بين الشعبين اللبناني والصيني، مثنياً على عمل الرابطة في تعزيز العلاقات الطيبة التي «لا بدّ من أن تستمر وتنمو بعكس العلاقات التجارية التي غالباً ما تتبدّل مع تبدّل الظروف والأشخاص».

«متحف بيروت» كما تخيّلته آمال أندراوس

■ ينظّم «متحف بيروت للفنون ـ بما» لقاءً مع المعمارية آمال أندراوس (الصورة) تتناول فيه مشروع WORKac الذي شاركت في تأسيسه، وهو ممارسة معمارية وحضرية مقرها نيويورك تعمل على ابتكار عمارة وتخطيط استراتيجي يتقاطعان مع المناطق الحضرية والريفية. كذلك تتناول، عميدة «كلية كولومبيا للدراسات العليا في العمارة والتخطيط» تصميم «مبنى متحف بيروت للفنون» وحرم الجامعة اليسوعية وعلاقة الاثنين بالمدينة. تركز أبحاث أندراوس على تغيّر المناخ وتأثيره على العمارة، إلى جانب مسألة التمثيل وعصر الممارسة العالمية.

حديث مع أمل أندراوس: س:17:00 الأربعاء 30 آذار (مارس). «قاعة فرانسوا باسيل» (الجامعة اليسوعية) ـ رابط التسجيل للحضور عبر الإنترنت متوافر على موقعنا.

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير: ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول: وفيق قانصوه

مجلس التحرير: أمل الأندري، محمد وهبة، وليد شرارة، دعاء سويدان، جمال غصن، حسين سمور

المدير الفني: صلاح الموسى

المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

الإعلانات: الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع: شركة الاوائل 15ـ 666314 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com

الإثنين 28 آذار 2022 العدد 188
Lundi 28 mars 2022 no188

الأخبار

رأس المال

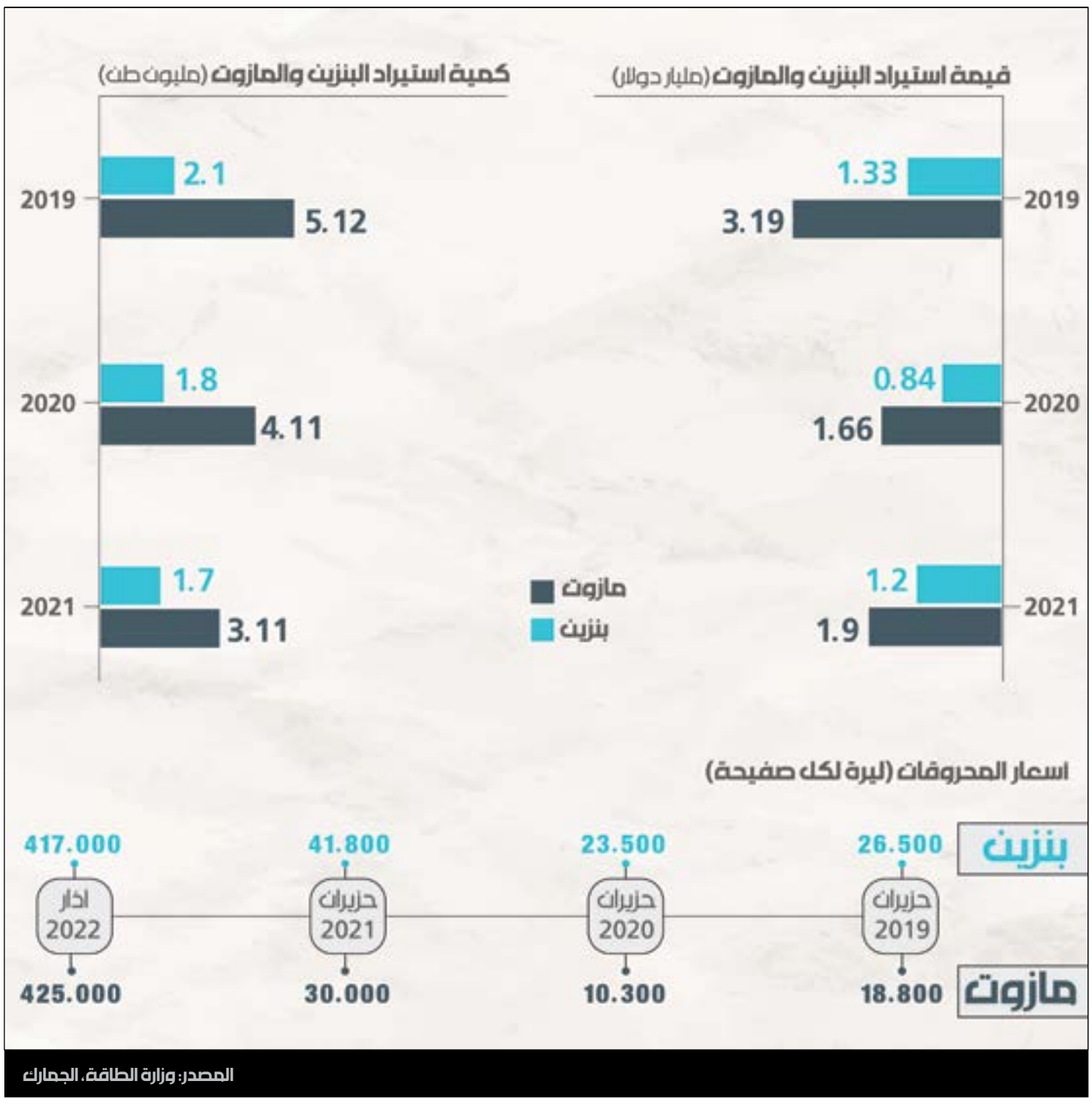

المصدر: وزارة الطاقة، الجمارك

في العدد

02
نور خليل رزق
«صناعة الهجرة»: خسائر ومكاسب

03
محمد وهبة
تذويب الخسائر: ماذا عن القسم الأكبر منها

04
إدمان مصر على «الصندوق»

06
ماهر سلامة
الهيمنة بالتكنولوجيا

07
علي عوّاد
الإنفاق العسكري لا يعكس القدرات

مخاوف تحرير أسعار البنزين

إلى أيّ مدى يمكن الاستغناء عن البنزين والمازوت؟ بحسب نتائج فترة الدعم مقارنة مع فترة ما بعد الدعم، فإن استهلاك لبنان من هاتين المادتين تعرّض لضربة هائلة دفعته إلى تقليص الكميات المستوردة أكثر من مليون طن للمازوت، من دون أن يكون هناك تأثير واسع على كميات البنزين المستهلكة. عملياً، نجح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في فرض ضريبة هائلة على المازوت وإجبار المستهلكين على تخفيف اعتمادهم على المازوت من أجل إنتاج الكهرباء، لكنه لم يتمكن بعد من توجيه الضربة التالية في دفعهم للانتقال من مكان سكنهم إلى مكان عملهم مشياً على الأقدام.

في 30 أيلول عام 2019 أصدر مصرف لبنان التعميم 530 المتعلق بفتح الاعتمادات المستندية، والذي بموجبه يسمح بتمويل استيراد الأدوية والمشتقات النفطية والقمح بسعر صرف للدولار يبلغ 1507,5 ليرات وسطياً. أُدخلت بعض التعديلات على التعميم لاحقاً ليشمل المعدات والتجهيزات والمستلزمات الطبية، ثم نحو 330 صنفاً من السلع الغذائية والبيطرية وسواها... وقد تعامل الجميع مع هذه العملية بأنها «آلية» الدعم التي قيل بأنه استنزف من احتياطات مصرف لبنان خلال 12 شهراً، نحو 7 مليارات دولار. وظلّت هذه العملية مستمرة لغاية آب 2021، إذ أوقف مصرف لبنان تمويل المازوت وصارت الكميات تباع في السوق بالدولار النقدي، كما أنه صار يُسعّر دولار البنزين على منصّة «صيرفة» فيما الشركات المستوردة تستوفي الأثمان من الموزعين ومن أصحاب المحطات بالليرة اللبنانية وهي تحصل على التمويل من مصرف لبنان بنسبة 85% مقابل 15% من السوق الموازية. والشركات لم تكن تمانع هذا الأمر لأنه جرى تضمين الفروقات في سعر الصرف كلّها في جدول تركيب الأسعار بالإضافة إلى «حبّات مسك» فوقها.

ما حصل في هذه الفترة، بحسب الأرقام الصادرة عن الجمارك اللبنانية هو الآتي:

- كان لبنان يستهلك نحو 2,1 مليون طن من البنزين في عام 2019، وانخفضت الكمية المستهلكة إلى 1,8 مليون طن في عام 2020، ثم إلى 1,7 مليون طن في عام 2021. نسبة التراجع في الاستيراد بلغت 20%. أما لجهة القيمة، فإن الكميات المستوردة كبّدت لبنان نحو 1,33 مليار دولار في عام 2019، و840 مليون دولار في عام 2020، و1,2 مليار دولار في عام 2021.

- استهلك لبنان نحو 5,12 ملايين طن من المازوت في عام 2019، وفي السنة التالية استهلك 4,11 ملايين طن، ثم في نهاية 2021 نحو 3,11 ملايين طن. هنا لا بدّ من الإشارة إلى أن مؤسسة كهرباء لبنان كانت تستحوذ على أكثر من مليون طن سنوياً من المازوت لزوم تشغيل معامل الكهرباء، إلا أنه بسبب قلّة الاعتمادات المالية التي رُصدت للمؤسسة، وامتناع مصرف لبنان عن تمويل استيراد الكميات في فترة ما بين عامَي 2020 و2021، فإن تحديد الكميات المستهلكة في السوق لن يكون سهلاً ودقيقاً. رغم ذلك، هناك تقديرات تشير إلى أن استهلاك السوق وحده، باستثناء كهرباء لبنان، تقلّص بنحو مليون طن من المازوت سنوياً أي أكثر من 20%، بينما إذا احتُسبت كل الكمية المستوردة لمؤسّسة الكهرباء وللسوق أيضاً، فإن تراجع الاستهلاك يفوق 55%. ويشار أيضاً إلى أن فترة الدعم تخللتها الكثير من المشاكل والتقنين في الكميات وفي فتح الاعتمادات من قبل مصرف لبنان، فضلاً عن ارتفاع مستوى التخزين والتهريب والإقفالات الناتجة من مكافحة انتشار «كورونا»، لذا يجب أخذ هذه العوامل في الاعتبار عند أي مقارنة.

المهم أن تراجع استهلاك البنزين والمازوت بنسبة 20% يأتي بعد رفع الدعم، وبعد ارتفاع الأسعار المحلية لمبيع هاتين المادتين بأكثر من 12 ضعفاً لسعر المازوت، وأكثر من 9 أضعاف لسعر البنزين. هذه الضريبة الهائلة التي فرضتها قوى السلطة عبر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومجلسه المركزي، لم تُترجم إحجاماً كبيراً عن الاستهلاك بسبب انعدام وجود البدائل. ليست هناك بدائل من كهرباء مولدات الأحياء، وليست هناك بدائل من السيارة للانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل. الأمر بهذه البساطة. فوق كل ذلك، أتى ارتفاع الأسعار العالمية ليعزّز فكرة أنه مهما ارتفعت أسعار هذه المواد أو مهما كانت الضريبة عليها، يصعب على المقيمين في لبنان الاستغناء عنها. وطريقة استيعاب هذه الزيادات تصبح أسهل يوماً بعد يوم، سواء على السلطة أو على الشركات المستوردة أيضاً. كلتاهما تعلمان، أن تقنين ضخّ الكميات في السوق يفتح الطريق لأي زيادة. هذه المؤشّرات مقلقة لأنها تدلّ على قصور الوعي الجماعي عن مواجهة سلوك السلطة في إدارة تبعات الانهيار وتوزيع الخسائر، بل توحي بأن المقيمين في لبنان على استعداد لاستيعاب أي تضخّم لأسعار النفط العالمية وعلى استعداد أيضاً لقبول واستيعاب نتائج تحرير أسعار البنزين بذريعة توقيع البرنامج التمويلي مع صندوق النقد الدولي.

«صناعة الهجرة»: خسائر ومكاسب

اعادت أزمة لبنان الأخيرة، ظاهرة الهجرة الجماعية ونزيف الادمغة. البنية الاقتصادية في لبنان قامت على ما يمكن تسميته «صناعة الهجرة» بدوافع اقتصادية بشكل أساسي، وقد تحوّلت هذه الصناعة إلى آفة اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة

نور خليك رزق

العمالة الماهرة وغير الماهرة تكمل بعضها البعض في عملية الإنتاج. ففي سياق ندرة العمالة الماهرة ووفرة العمالة غير الماهرة، كما هو الحال في لبنان وفي الكثير من البلدان النامية، يكون لهجرة العمالة الماهرة تأثير سلبي قوي على إنتاجية العمل وتراجع الأجور، ما يحرم هذه البلدان من المنافسة الاقتصادية والتنمية المستدامة التي توفّرها فئة الشباب، ويخلق اختلالاً في البنية الديموغرافية ليصبح المجتمع بنسبة كبيرة أكثر شيخوخة.

يُبنى الاقتصاد السياسي في لبنان على ركائز خدماتية من أبرزها المصارف والتعليم. العلاقة بين الاثنين لم تكن متوازنة. فوجود المصارف وتنميتها جاء على حساب خنق القطاعات الأخرى وفرص العمل التي يمكن أن تولد فيها. وانسحب الأمر على الاستثمار في التعليم بجذوره التاريخية مع الغرب، فاستحوذ على جزء من الرساميل الوافدة، ما أتاح له تعزيز مستواه. وفيما كان هذا القطاع ينتج يداً عاملة لا يمكن استيعاب القسم الأكبر منها في السوق المحلية ما أدّى إلى معدلات بطالة مرتفعة، وخصوصاً بين الخرّيجين الشباب، ازداد الطلب الخارجي على العامل اللبناني ليصبح نزيف الأدمغة ظاهرة تاريخية من أبرز مظاهرها محلياً هي تلك الهوّة بين السياسات التعليمية وحاجات سوق العمل المحلية. فالهيكل الاقتصادي يلعب دوراً أساسياً في التأثير النهائي لرأس المال البشري على التنمية الاقتصادية المحلية.

دائماً ما يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً إيجابياً بنموّ الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، ترتبط التحويلات (المغتربين) بنموّ سلبي في الناتج المحلي، ثم تُستخدم تدفّقاتها للتعويض عن النموّ السلبي. والتحويلات، تُعدّ ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنّ هذه المعادلة معكوسة في لبنان لأن التحويلات هي المصدر الرئيسي لعائدات النقد الأجنبي، لا أنها المصدر المالي الأكثر أماناً واستقراراً، وكانت بمثابة تأمين ضدّ الحرب وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي رغم أنها خلقت تفاوتاً كبيراً في البنية الطبقية وتكوّن المجتمع اللبناني. فالتحويلات توفّر التعليم والرعاية الصحية، ما فرض شعوراً بالظلم لبعض الأسر ودفعها إلى الهجرة للتعويض عن الأوضاع الاقتصادية السيئة وضعف تقديمات الدولة. بعبارة أوضح، إنّ رأس المال البشري في لبنان يتشكّل طمعاً بالهجرة، ما زاد خطر اعتماد الأسر على التحويلات المالية والتدفقات النقدية الخارجية التي كانت تُدخَر في المصارف أو تُستهلك بدلاً من استثمارها، أي أنها كانت تعود إلى الخارج على شكل طلب على الاستيراد. وأدّى ذلك إلى خفض الأجور المعروضة في لبنان وأحدث فوضى في سوق العمل الداخلية. هذا ما يفسر جزئياً سبب امتناع العديد من اللبنانيّين عن أداء وظائف محدّدة، وتواجد العمال المهاجرون العرب والآسيويون بدلاً منهم. أما السياسات الحكومية، فلم تستجب لهذه الظاهرة باعتبارها انحرافاً اقتصادياً واجتماعياً، بل تعاملت معها على أنها ظاهرة صحية يمكن البناء عليها، فعمدت إلى تنمية التحويلات عبر سياسات اقتصادية توفّر أرضية مالية جاذبة لها، ثم استخدمت وصولها إلى تحويلات المهاجرين كعنصر قوة للحصول على قروض ومساعدات أجنبية.

ثلاث اتجاهات

الأدبيات النظرية والتجريبية حول هجرة الأدمغة وذوي المهارات العالية من البلدان النامية متباينة إلى حدّ كبير. غير أنها بمعظمها أجمعت على أنّ قضية الهجرة تعبّر عن مظهر آخر للعملية التي تستخرج من خلالها البلدان في مركز الاقتصاد الرأسمالي، الفائض والموارد من البلدان الموجودة في الأطراف. من هذا المنظور، يتّضح أنّ الهجرة ما هي إلا عملية استبدال لعوامل الإنتاج المادية إلى أخرى بشرية تعبّر عن انعكاس لسياسات وترتيبات الدول الكبرى التي من خلالها تخضع الاقتصادات الأضعف لمصالح وأولويات الاقتصادات الأقوى. ومع ذلك، فإن هذا لا يلغي التأثيرات المتفاوتة للهجرة بين بلد وآخر لجهة الفرص، وهيكل الحوافز التي يواجهها العمال، وارتفاع العوائد المتوقعة في البلد الأجنبي.

ويمكن تقسيم الأطروحات الاقتصادية حول تأثيرات الهجرة على استنزاف العقول والبد العاملة الماهرة إلى ثلاثة أجيال من الأبحاث:

- تحدثت ورقة أعدّها هيربرت غرويل وأنطوني سكوت، عن فوائد الهجرة ودور التحويلات المالية في رفع دخل عائلات المهاجرين بشكل كبير، ما يفرض تجاهل الخسائر للدول المصدرة للعاملين التي اعتبروها ضئيلة وغير ذات تأثير. مثل هذه الأفكار كان سائدة في الستينيات حين أكدت معظم الدراسات بشكل عام أن تأثير نزيف الأدمغة مؤقّت، وبشكل خسائر اقتصادية على المدى القصير فقط إلى حين تدريب بدائل للمهاجرين.

- يتناقض الجيل الثاني تناقضاً حاداً مع الجيل السابق من الدراسات. فخلال السبعينيات، كان يُنظر إلى هجرة العقول بأنّها عامل خارجي سلبي على السكان الباقين في البلد بفعل خلل سوق العمل المحلّي، وإخلال نقص بين العمالة الماهرة المتعلّمة تعليماً عالياً وغير الماهرة. وقد شدّد الاقتصادي جاديش باجواتي، في أبحاثه مع اقتصاديين آخرين، على الآثار السلبية لهجرة الأدمغة، ونفوا وجود أي دور للتحويلات المالية من المهاجرين في تعزيز فرص التنمية. وخلصوا إلى أنّ الناس يهاجرون بسبب الافتقار إلى التنمية الهادفة في المقام الأول. فمعظم المجتمعات المرسلة للمهاجرين، هي من دول نامية بعيدة عن الأسواق العالمية، وتفتقر إلى البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والكهرباء والمياه والهواتف والتكنولوجيا الحديثة، ويتسّم الكثير منها برداءة نوعية الأراضي ونظام الحيازة المجزّأ وعدم المساواة في الدخل، وضعف في الإعانات الحكومية. وفي المقام الثاني، بفعل غياب السياسات المصمّمة لتوجيه مدّخرات المهاجرين وتحويلاتهم إلى استثمارات منتجة. لذا، وجدوا أنه من غير الواقعي، أن يُتوقع من الهجرة تعزيزاً للتنمية لأنّ البنية التحتية والخدمات غير ملائمة والسياسات الحكومية مُخفقة وفاشلة.

> **راس المال البشري في لبنان يتشكّل طمعاً بالهجرة وهذا ما زاد خطر اعتماد الاسر على التحويلات التي كانت تُستهلك او تُدّخر بدلاً من الاستثمار**

- ظهر جيل ثالث من أبحاث هجرة الأدمغة في منتصف التسعينيات يتمحور حول فكرة مفادها أنّ آفاق الهجرة يمكن أن تعزّز الالتحاق المحلّي في التعليم في البلدان النامية. تبحث هذه الدراسات في كيفية تكوين مخزون الدولة من رأس المال البشري وكيف تغيّر الهجرة هيكل الحوافز التي يجنيها سكان البلدان النامية عند اتخاذ قراراتهم التعليمية. المسألة تنطلق من فكرة أنّ البلدان النامية قد لا توفر فرص العمل المثلى للمتعلّمين، وهم يبحثون عن وظائف بمردود مرتفع. وبالتالي، فإنّ البقاء في البلد قد لا يدفع الأشخاص إلى التعلّم، في حين أنّ الهجرة تدفع بهم إلى تكثيف تعليمهم من أجل زيادة حظوظ فرصهم في وظائف الخارج ما ينتج زيادة في التعليم بين المواطنين. يمكن لاحتمال الهجرة تغيير الخيارات التعليمية للأفراد الذين يعملون على استثمار مواردهم بشكل أكبر في اكتساب المهارات القابلة للتطبيق عالمياً، والتي تزيد من تنقلهم في أسواق العمل الدولية بدلاً من المهارات القابلة للتطبيق محلياً. هذه الدراسات فسّرت سبب ارتفاع جودة التعليم وزيادة رأس المال البشري الكفء والماهر في البلدان الفقيرة والنامية. في هذه الحالات، لا ينضب مستوى رأس المال البشري في بلد المصدر، ويعزّز الاستثمار في التعليم ويمنح عائداً أعلى في اقتصاد مفتوح.

ضريبة على دول المهجر

يقترح جاديش باجواتي استعادة جزء من موارد البلد المصدّر للهجرة من خلال الآتي: على البلدان المستقبلة للمهاجرين أن تعوّض البلدان المصدّرة لهم، عن الخسائر التي تكبّدتها أو عن المكاسب التي جلبها لهم العمّال المتعلّمون والمهرة. يقوم الاقتراح على أساس فرض ضرائب بخلفية أن الحكومات في بلدان المصدر، أنفقت على تعليم الأشخاص من المال العام لكن بعد هجرتهم يقومون بدفع الضرائب لبلد الهجرة ويحرمون بلدهم من تغطية الإيرادات، ما يسهم في تراجع النفقات على التعليم في المستقبل والتي هي من حصّة الأجيال القادمة. وفرض الضرائب هنا لا يقع على دخل المهاجرين أنفسهم بل على البلدان المضيفة للمهاجرين. إذ تتقاسم البلدان المصدّرة عائدات ضريبة الدخل المجباة من قبل جهاز الضرائب في البلدان المضيفة.

يمعزل عن جدوى هذا المخطط الضريبي، فإنّ الأمر يتطلب تعاوناً ضريبياً دولياً بين الحكومات، للتوافق على تقاسم الإيرادات الضريبية التي تجنيها من مواطني البلدان المصدّرة على أساس صيغة ما. فعلى سبيل المثال، هناك اتفاقية بين جنيف وفرنسا بموجبها يكون العمال الفرنسيون عرضة لدفع ضريبة في جنيف بما يتناسب مع المعدلات الفرنسية، ثم تُعيد سويسرا بعضاً من هذه الضرائب إلى الخزانة الفرنسية. لكنّ المفارقة أنّ اقتراح مشاركة العوائد الضريبية وُجد في الأصل ليكون بين بلد نام وآخر متقدّم، ما يدفع البلدان النامية لزيادة اعتمادها على نفسها. ففي النهاية، يتم دفع هذه الإيرادات من قبل القوى العاملة الموهوبة والمتعلمة التي تشكّل «موارد الدولة» وهذا يُضفي الشرعية على ترتيبات تقاسم الإيرادات التي تمكّن البلدان النامية من المشاركة في الضرائب المتولّدة من مداخيل مواطنيها.

في الواقع، تسعى الدول المتضرّرة من هجرة أبنائها إلى حشد الطاقات ورسم السياسات للحؤول من دون تفاقم مشكلة نزيف الأدمغة. فمنها من قضى بزيادة مخصّصات الأبحاث بنسبة جيدة كاستراليا وتايوان من أجل استقطاب الأدمغة والكفاءات. ومنها من قام باستيراد التكنولوجيا والتقنيات الحديثة كالمملكة المتحدة من أجل إرساء المهنيّين والفنيّين البريطانيّين في البلاد بعد تكبّدها لخسائر كبيرة في رأسمالها البشري في الولايات المتحدة. كما وضعت الصين سياسة تنصّ على إجبار حاملي الإجازات الجامعية للعمل في البلاد لمدة خمس سنوات قبل الهجرة، أو بيع شهاداتهم للسلطات المعنية.

قصور لبناني

أما في لبنان، فالأمر لا يقتصر على عدم استغلال رأس المال البشري، لأن هذا البلد لم يتأهّب أيضاً لمواجهة موجات الهجرة الجماعية التي يتعرّض لها. كما لم تنتج أنظمة التعليم ما احتاجته أسواق العمل. وحتى لو نجحت أنظمة التعليم في إنتاج فئة متعلّمة ومدرّبة بشكل محترف، فإنّ إسهامها في المجتمع والأفراد لم يكن كافياً بسبب تدني مستويات النموّ الاقتصادي وغياب الاستثمارات. والأسواق نفسها لم تتطور بشكل كافٍ ليُتاح لها امتصاص القوى العاملة الجديرة ووضعها في المكان مناسب. يتوجّب رسم سياسات للحد من هجرة الأدمغة حتى لا يبقى عدم استيعاب سوق العمل لكافة الخرّيجين والجامعيّين أمراً طبيعياً وحتى لا يبقى خيار الهجرة مفتوحاً، وخصوصاً في ظل تحديات الاقتصاد المعرفي ونمو القيود المالية في الآونة الأخيرة. الأمر الأساسي يكمن في بنية النظام الاقتصادي السياسي للبنان. فإعادة النظر في سياسات الإنتاج المحلية هي المفتاح نحو إعادة النظر في حاجات السوق المحلية. تحديد الدور والوظيفة للاقتصاد اللبناني خارج الحدود، هو أمر ضروري لإعادة تحديد الأولويات وإعداد خطّة تنظيمية معينة يجري من خلالها الحفاظ على موارد البلد البشرية. فإعادة توجيه استثمارات التعليم نحو متطلبات السوق يتطلب أن يكون هناك اقتصاد بأفق واضح تتيح له عقد اتفاقات مع دول المهجر، وإبرام عقود مع مؤسّسات تهمّها هذه الثروة البشرية. ربما قد يكون تصدير الثروة البشرية لسنوات معيّنة مقابل قيمتها المادية في السوق العالمية أمر ملائم، لكن الأمر يتطلب إقراراً بإعادة هيكلة النموذج بكامله.

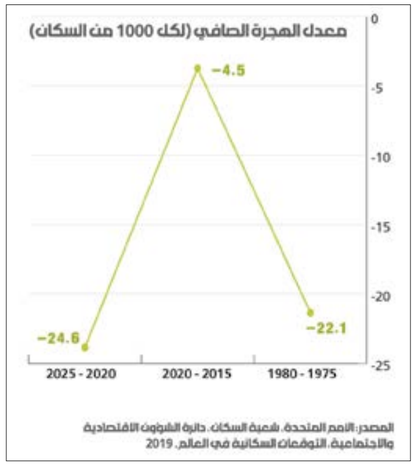

توزيع الخسائر: تذويب القسم الأصغر بكلفة باهظة... ماذا عن القسم الأكبر؟

الودائع لدى المصارف اللبنانية (مليار دولار)

	2017	2018	2019	2020	2021
ودائع بالليرة	53,47	51,6	38,43	27,22	26,42
ودائع بالدولار	116,9	123,4	120,8	111,9	102,5
المجموع	170,37	175	159,23	139,12	128,92

المصدر: مصرف لبنان

محمد وهبة

أدّى مسار ليرة الودائع خلال السنتين الماضيتين إلى تذويب قسم مهم من خسائر المصارف. فلم تعد لدى المصارف خسائر وازنة متوقّعة من توظيفاتها في سندات اليوروبوندز، أو من التسليفات للقطاع الخاص، بل بقيت لديها مشكلة رئيسية واحدة هي توظيفاتها لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية والتي بلغت 86,5 مليار دولار في نهاية 2021. مناسبة هذا الكلام مرتبطة بكون الفكرة الأساسية التي تسيطر على عقل السلطة المالية والنقدية في لبنان، لمواجهة التعامل مع خسائر القطاع المالي، تتمحور حول إجراءات معروفة من أبرزها تحويل قسم من الودائع بالدولار إلى ليرة. وذلك إلى جانب إجراءات من نوع: تحويل قسم من الودائع إلى أسهم في المصارف، شطب (هيركات) قسم من الودائع... وهذا المسار لتسييل الودائع بالليرة، يُعدّ الخطّة الأساسية لمصرف لبنان والتي رفضها صندوق النقد الدولي قبل نحو شهر، إذ كان يقترح ليلرة بقيمة 695 مليار ليرة تمتدّ على 15 سنة على أساس خسائر تُقدّر بنحو 69 مليار دولار وتسديد 25 ملياراً منها بالعملة الأجنبية.

بعبارة أوضح، إن هذه الخسارة ليست خسارة ناتجة من توظيفات المصارف في سندات اليوروبوندز أو من تسليفاتها للقطاع الخاص، إنما من توظيفاتها بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان. وقد بلغت هذه الخسائر في نهاية 2021 نحو 73 مليار دولار.

إذاً، ما الذي حصل حتى يتم حصر الخسائر بتوظيفات المصارف لدى مصرف لبنان بالدولار؟ عملياً، فرض مسار الليرة نفسه على الودائع من خلال آليات مختلفة طُبّقت بتعاميم عدّة صدرت عن مصرف لبنان. فهذه الأموال هي التي جمعتها المصارف من الزبائن وأودعتها لدى مصرف لبنان باعتبارها توظيفات مُدرّة للفوائد. لكن عندما تبيّن أن صافي الموجودات الأجنبية لدى مصرف لبنان سلبي، وأن الحصّة الأكبر من هذه الموجودات تعود إلى توظيفات المصارف لديه، بدأت حقيقة الخسارة تظهر بوضوح، ما دفع مصرف لبنان إلى بدء خطّة الليلرة. ففي نهاية 2019 كان مجموع قيمة ودائع الزبائن لدى المصارف 159,2 مليار دولار منها 120,8 ملياراً مقوّمة بالدولار، و38,4 مليار دولار مقوّمة بالليرة، فإنها انخفضت بقيمة 30 مليار دولار لغاية نهاية 2021، ولم يبقَ منها سوى 102,5 مليار دولار ودائع مقوّمة بالدولار، و26,4 مليار دولار مقوّمة بالليرة اللبنانية. التراجع في كل بند لا يقاس بنوع العملة المقوّمة فيها، ففي هذه الفترة كانت هناك تحويلات من الليرة إلى الدولار غذّت بند ودائع الدولار على حساب تراجع ودائع الليرة، فضلاً عن مفاعيل الليلرة التي تُرجمت في سحوبات نقدية، وتجارة شيكات مصرفية، وتحويلات محلية أخرى، وبعض التحويلات الخارجية أيضاً التي تُسمّى تهريباً أو مقوّننة مثل الدولار الطالبي أو سواها.

في مقابل هذا التراجع في قيمة الودائع، تراجعت التسليفات بقيمة 22 مليار دولار من 49,5 مليار دولار إلى 27,5 مليار دولار. يعتقد بعض المصرفيين أنه بهذا التراجع تكون المصارف قد صارت في موقع أمن تجاه الخسائر المتوقّعة من هذه التسليفات، أي أنها أخذت مؤونات تجاه القسم الأكبر من توقعات الخسائر، وما تبقّى من قروض عاملة هي قروض لديها قدرة على الاستمرارية والتسديد.

كذلك، تراجعت القيمة المسجّلة في ميزانيات المصارف لسندات اليوروبوندز من 13,7 مليار دولار في نهاية 2019 إلى 4,8 مليارات دولار، إذ إن المصارف باعت سندات بقيمة مقدّرة بنحو مليارَي دولار للخارج فيما حملت نحو 6,5 مليارات مؤونات تجاه خسائر متوقّعة في هذه السندات. أي أنها حملت بالفعل أكثر من 55% من الخسائر المتوقّعة رغم أن مصرف لبنان فرض عليها 40% حدّاً أدنى.

> **من الآن فصاعداً ستصبح معركة توزيع الخسائر، هي معركة على الصندوق السيادي والسيطرة على إيرادات الدولة**

ما الذي خسرته المصارف خلال هذا المسار؟ كان قيمة رساميلها 20,8 مليار دولار في نهاية 2019، لكنها انخفضت إلى 17,8 ملياراً (من ضمنها نحو 8,1 مليارات مسجّلة بالعملة الأجنبية)، كما أن لديها استثمارات في الخارج بقيمة 3,1 مليارات دولار مقارنة مع 4 مليارات دولار، أي أنها لم تسيّل سوى جزء من أملاكها واستثماراتها في الخارج.

عملياً، لم يعد لدى المصارف ما يُقلقها. يمكن القول بأنها باتت قادرة على الادّعاء بأن مصدر القلق الأساسي هو توظيفاتها لدى مصرف لبنان والتي لا تتحمّل مسؤولية مباشرة وحدها عنها، بل تحاول تحميل مصرف لبنان والدولة المسؤولية الأساسية عنها. من الآن فصاعداً ستصبح معركة توزيع الخسائر، هي معركة على الصندوق السيادي والسيطرة على إيرادات الدولة التي ستغطّي هذه الخسائر على فترة غير محدّدة من الزمن... وحتى لو أتيح تحميل المصارف الخسائر بكلّ رساميلها وتذويبها، فإن حجم الخسائر مع مصرف لبنان كبير جداً. فمن أصل 73 مليار دولار، يمكن إطفاء الرساميل كلّها بقيمة 17,8 ملياراً (الاحتساب قبل إعادة تسعير الرساميل وفق سعر صرف جديد وواحد)، وحتى لو جرى إطفاء كل رساميل مصرف لبنان (3 مليارات دولار)، فإن توزيع خسائر بقيمة 52 مليار دولار هو حدث ضخم يتطلب هيركات هائلة، وسندات دائمة هائلة، ويتطلب أيضاً ليلرة كبيرة أيضاً. بهذا العقل فإن عملية التوزيع سترتب أعباء كبيرة على المجتمع. حتى الآن تكتفي المجتمع خسائر مباشرة بتضخّم يقارب 800%، وخسائر مباشرة لا يمكن تقديرها تتعلق بهجرة العائلات والأسر والأفراد من ذوي الكفاءة والمهارة... لقد دفع لبنان ثمناً باهظاً لتذويب القسم الأصغر من الخسائر، والآن جاء دور القسم الأكبر.

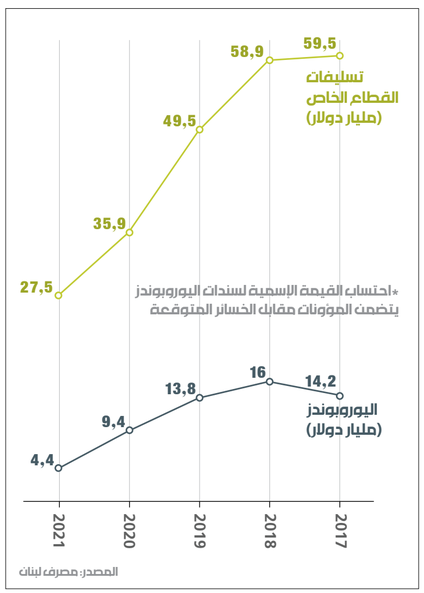

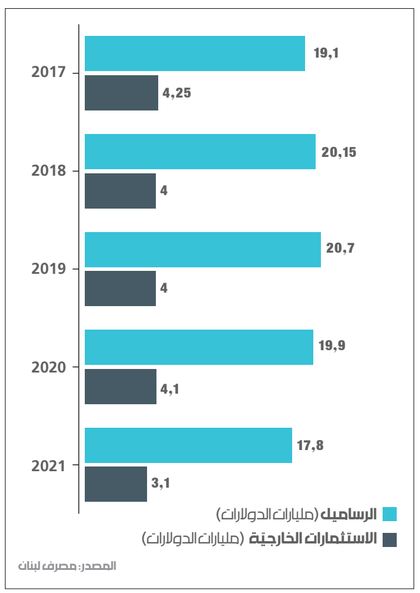

الإدمان على «الصندوق» مصر نموذجاً

ما يحدث في مصر هو نموذج كلاسيكي للدول التي تُدمن على صندوق النقد الدولي. عملياً، هذه الدول انخرطت في الأنماط الاستهلاكية التي يفرضها النظام الاقتصادي المهيمن، وباتت خاضعة لهيمنة التمويل الخارجي من أجل تمويل استهلاكها الداخلي. هو أمر اختبره لبنان في العقود الأخيرة بشكل متوحّش، أي التبعية للتمويل الخارجي وسط نهب وفساد محليَّين. وتثبت الحالة اللبنانية أنه مهما طال الزمن، فإنّ الانهيار هو مصير هذا النموذج. ومع مصر لا تشبه لبنان بالتفصيل في بنية الحكم الداخلي والنخبة المالية المهيمنة، إلّا أنها قرّرت في إطار سياسي دولي، أن تفتح حدودها أمام الاستيراد بالتزامن مع أول برامجها مع صندوق النقد الدولي، فوقعت، عند أول مفترق، في الفخّ مجدداً، وعادت لتستنجد بصندوق النقد الدولي. هذه المرّة الضربة أتتها من تداعيات الحرب الروسيّة - الأوكرانية. إذ بدأت رؤوس الأموال الأجنبية تنسحب من مصر التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على تدفّقات رأس المال الأجنبي، سواء عبر الاستثمارات المباشرة أو الاستثمارات في الأسواق المالية أو التحويلات من المغتربين. وهذا الأمر جعل مصر عرضة لأي خضّات خارجية، كما يحدث اليوم، إذ تضطرّ أن تلجأ إلى صندوق النقد الدولي مجدداً، للاستدانة. مصر اليوم هي رهينة صندوق النقد، بسبب اعتمادها المفرط على تدفّق الأموال الأجنبية.

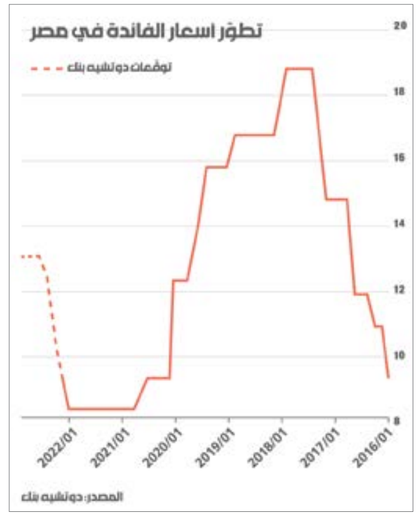

15
مليار دولار هو الحدّ الأقصى المقدّر للأموال التي خرجت من سوق السندات المصرية في الأسابيع الثلاثة الأخيرة بحسب تقديرات بنك «غولدمان ساكس»

11%
هي نسبة الانخفاض في قيمة الجنيه المصري في الأسبوع الماضي بعدما عمد المصرف المركزي المصري إلى خفض قيمة الجنيه مقابل الدولار من 16 جنيها إلى 17.5 جنيها

إجراءات «المركزي»

في مواجهة نزف رؤوس الأموال إلى الخارج، قرّر المصرف المركزي المصري، خفض قيمة العملة مقابل الدولار من 15,7 جنيه إلى 17,5 جنيه للدولار الواحد، ورفع أسعار الفائدة بنقطة مئوية واحدة لتصبح 9,25%. يستهدف المصرف المركزي بهذه الخطوة، منع خروج رأس المال بالعملات الصعبة من البلد، وخصوصاً من سوق السندات المصرية المحلية، وبالتالي منع النزف في حساب رأس المال، وهو ما يُعوّل على أنّ المستثمرين الأجانب في الأسواق المحلية (استثماراتهم بالعملة المحلية) قد لا يرغبون في أن تتحقّق خسائر في استثماراتهم بسبب تراجع قيمة العملة المحلية. فيفضّلون الاحتفاظ بهذه الاستثمارات إلى حين عودة قيمة العملة المحلية للارتفاع. بهذه الطريقة، يأمل المصرف المركزي المصري بأن «يحبس» المستثمرين في السوق المحلية.

> **القطاعات التي حصدت النموّ الأكبر منذ دخول صندوق النقد إلى مصر هي القطاعات الأنجح منذ ما قبل 2016**

خلل اقتصادي بنيوي

في تقرير لمؤسسة «فريدريش ايبرت»، حول تداعيات برنامج صندوق النقد في مصر، يظهر أنّ المشكلة البنيوية الموجودة في القطاعات الاقتصادية لم تُحلّ. فبحسب التقرير، إنّ القطاعات التي حصدت النموّ الأكبر منذ دخول صندوق النقد كانت لا تزال هي القطاعات الأنجح منذ ما قبل عام 2016. وهذه القطاعات هي القطاع المالي وقطاع النفط والغاز بالإضافة إلى قطاع السياحة. فالقطاع المالي كان يتلقّى الاستثمارات في الأسواق المالية الآتية من الخارج، أما قطاع النفط والغاز فحصد ازدهاراً بعد عام 2016 بعد اكتشافات حقول الغاز والبدء باستخراجه، وقطاع الإنشاءات كان يحوز على استثمارات الدولة، سواء كان هذا الأمر في بناء الجسور والطرقات والمدن الجديدة. المشكلة هي أنّ هذه القطاعات هي قطاعات ريعيّة، غير منتجة.

رغم دخول الكثير من رأس المال الأجنبي، أغلبه كان عبارة عن استثمارات خليجيّة، لم يتم استغلال هذا الأمر لزيادة الإنتاج. وفي حال كان هناك استثمارات من هذا النوع فإن نتائجه لم تكن ناجحة. يظهر هذا الأمر من خلال النظر إلى أرقام الميزان التجاري، فبعدما شهد تراجعاً في العجز في السنتين اللتين تلتا الاتفاق مع صندوق النقد (30 و36 مليار دولار في عامي 2016 و2017 توالياً)، وهو ما كان نتيجة لتراجع قيمة الجنيه المصري وبالتالي تراجع القدرة الاستهلاكيّة والاستيراد، عاد العجز في الميزان التجاري للارتفاع في السنوات التالية (44 و42 مليار دولار في عامي 2018 و2019 توالياً)، قبل أن توقفه جائحة كورونا في عام 2020 حيث بلغ 33 مليار دولار. هذا الأمر يُظهر أنّ الاستثمار في الإنتاج لم يكن ملحوظاً، فلو كان كذلك لانخفض العجز في الميزان التجاري، على مدى خمس سنوات (وهي مدة طويلة)، بشكل أكبر. فإذا كان الاستثمار في الإنتاج ناجحاً، لكانت الصادرات ارتفعت أو انخفض الاستيراد بسبب استبدال الاستيراد بالبضائع المحليّة، وفي كلا الحالتين تكون النتيجة انخفاضاً ملحوظاً في العجز في الميزان التجاري.

في الحساب الجاري. الحساب المالي هو الحساب الذي يشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في الأسواق المالية، التي تتضمّن سندات الدين. وفي السنوات التي لم يكن فيها حساباً المال وراس المال كافيان لتغطية العجز في الحساب الجاري، كان الاعتماد على الاحتياطات، ما تسبب بانخفاض في الاحتياطات بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي. بمعنى أنّ أرقام الحسابات الخارجيّة لمصر اعتمدت على تدفقات رأس المال الأجنبي.

سعر الصرف لأنه لم يعد قادراً على الدفاع عن استقراره ضمن معدل 15 جنيهاً من دون نزيف في الاحتياطات.

نحو صندوق النقد

تزامن قرار المصرف المركزي المصري، مع طلب الحكومة المصرية المساعدة من صندوق النقد الدولي عبر برنامج تمويلي جديد، يُضاف إلى البرنامج السابق في 2016، وما تلاه من عقود أخرى أثناء أزمة كوفيد- 19. ففي تشرين الثاني 2016 وقّعت مصر اتفاق قرض بقيمة 12 مليار دولار مع صندوق النقد الدولي في برنامج امتد على ثلاث سنوات. تضمّن البرنامج العديد من الشروط التي وضعها الصندوق، مثل تعويم سعر الصرف وضبط الإنفاق في الموازنة العامة وزيادة الضرائب. قبل هذا الاتفاق كان سعر صرف الجنيه مثبتاً بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية، وعندما تراجعت احتياطات مصر لم تعد قادرة على حماية سعر الصرف، ما أدّى إلى نشوء سوق موازية. كما كانت مصر تُعاني من عجز في الحساب الجاري.

وبعد خمس سنوات ونصف، لا تزال مصر تعاني من هذا العجز، إلا أنه تفاقم في السنة الأخيرة وعاد إلى مستويات ما قبل الاتفاق مع صندوق النقد. وبلغ عجز الحساب الجاري للعام المالي 2020-2021 نحو 18,4 مليار دولار، بعدما كان 19,8 مليار دولار في 2015-2016، أي في السنة التي سبقت الاتفاق مع صندوق النقد. يشكّل العجز في الميزان التجاري المصدر الأكبر للعجز في الحساب الجاري، وذلك يعود إلى اعتماد مصر على الاستيراد لتغطية معظم حاجاتها. وقد كان الحساب المالي وحساب رأس المال يغطيان جزءاً من العجز

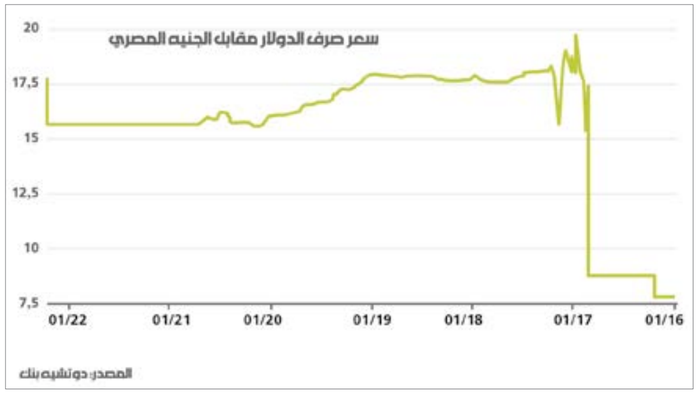

قراءات

اقتراح

إنتاج 2000 ميغاوات بالطاقة البديلة

حسين رمال *

أهمية الطاقة الكهربائية المولّدة من المياه أنها منخفضة الكلفة وغير ملوّثة للبيئة وللمحيط الجغرافي. فبواسطة تدفق المياه المخزّنة خلف السدود المائية العملاقة، استغلّت كميات المياه المتساقطة من علو شاهق لتحريك عنفات المعامل المثبتة أسفل السدود المائية. هكذا أنتج السدّ العالي في مصر منذ إنشائه عام 1969، نحو 2500 ميغاوات كانت تغطي حاجات مصر من الكهرباء. وبالطريقة نفسها أنتجت سوريا من سدودها الثلاثة القائمة على نهر الفرات نحو 1600ميغاوات من بينها 800 ميغاوات ينتجها سدّ الطبقة وحده. والصين تنتج حالياً نحو 22500 ميغاوات من سدّ «الأعناق الثلاثة» الذي وُضع قيد الاستثمار في عام 2012. أيضاً دشّنت إثيوبيا، حديثاً، سدّ النهضة العملاق بسعة 73 مليار متر مكعب والذي ينتج نحو 6000 ميغاوات من الطاقة الكهربائية.

في مقابل هذه الطاقة النظيفة، كان النفط والغاز الطبيعي مصدراً أساسياً لتوليد الكهرباء. وإلى جانب ذلك، فإنه منذ مطلع السبعينيات استُخدمت الطاقة النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، فأنتجت اليابان في إحدى منشآتها النووية نحو 6965 ميغاوات، كما أنتجت كوريا الجنوبية نحو 6720 ميغاوات من الطاقة النووية أيضاً. غير أن هذه المصادر للطاقة الحرارية سبّبت كوارث بيئية وصحية قاتلة بما تطلقه من غازات سامة تجتاح البيئة الطبيعية التي يعيش في كنفها الإنسان وسائر الكائنات الحية فلوّثت الهواء والماء والغذاء أيضاً.

لكن التطوّر التكنولوجي، أتاح الحصول على مصادر أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية صديقة للبيئة: طاقة الشمس، عصف الرياح. هذان المصدران توفّرهما الطبيعة بنسب متفاوتة في كلّ أنحاء المعمورة. فالشمس تحتلّ قبة السماء على مدار النهار والرياح تعصف في المجال الجوي على امتداد الليل والنهار وطوال أيام السنة. وأكثر البلدان استفادة من هذين المصدرين، هم العرب الذين يعيشون في محيط جغرافي تحتل فيه الصحراء نحو 70% من المساحة ولا تغرب الشمس عنه طوال أيام السنة. كما تهب رياح عاتية فوق جبال الأطلس والأوراس في أقصى المغرب العربي وعلى قمم جبل الباروك وجبل الشيخ وسلسلة جبال لبنان الشرقية والغربية وصولاً إلى جبال طوروس في أقصى الشرق.

فإذا استثمر العرب نصف ما لديهم من طاقة توفّرها الشمس والرياح لحصلوا بسهولة على كامل حاجاتهم من الطاقة الكهربائية، ما يتيح لبعضهم وقف هدر المياه النادرة في سبيل إنتاج كميات قليلة من الطاقة الكهربائية. وباستطاعة بعضهم توقيف المعامل الحرارية التي تبثّ السموم في سمائهم ومحيطهم الجغرافي فضلاً عن توفير الأكلاف الاستثمارية والتشغيلية الضخمة لهذه المعامل. في لبنان تُقدّر الكلفة التشغيلية بأكثر من 25 مليار دولار ثمناً لشراء كميات من الفيول والديزل مخصّصة لتشغيل المعامل فقط.

وقد لجأت بلدان عدّة حول العالم إلى استخدام الشمس والرياح كمصدر لإنتاج الطاقة الكهربائية. فمن أشعة الشمس أنتجت الصين نحو 3400 ميغاوات من ثلاث مزارع شمسية تغطيها صفائح من الألواح الزجاجية. ومن خمس مزارع مماثلة، أنتجت الهند نحو 4300 ميغاوات. وستنتج مصر وحدها نحو 4000 ميغاوات من مزارع شمسية في مشروع (ban ben) الصحراوي. وتحتلّ المغرب المرتبة الأولى بين الدول العربية التي نفّذت سابقاً مشروع noor الذي ينتج 2500 ميغاوات، وهي تتابع حالياً، مشاريع أخرى في الوجه الصحراوي للمغرب العربي. كما أنتجت أبو ظبي الغنية بالنفط والغاز 177ميغاوات من حقل تغطي الألواح الزجاجية فيه مساحة

> **باستثمار قيمته 1 مليار دولار يمكن إنشاء مزارع شمسية على حوض القرعون وغابات مراوح على السلسلتين الشرقية والغربية**

تُقدر بنحو 8 كيلومترات مربعة، أي ما يعادل نصف مساحة بيروت تقريباً. وقد لجأت البلدان التي لا تملك مساحات واسعة من الأراضي إلى استخدام المسطحات المائية لإقامة مزارع شمسية، وأبرزها في تايلاند حيث يُنفّذ حالياً أكبر مشروع لإنتاج الطاقة الشمسية بإنشاء مزارع شمسية على سطح سدّ مائي كبير تستثمر مياهه في إنتاج الطاقة الكهربائية. وزُرعت الألواح على كامل مساحة بحيرة السدّ بإنتاج مقدّر بنحو 1000 ميغاوات. كذلك تكرّرت التجربة نفسها في سنغافورة.

أما في لبنان، فيمكن إنتاج 2000 ميغاوات من الطاقة الشمسية والرياح لتغطية ثلثي حاجات الاستهلاك من الطاقة الكهربائية، إذ إن لدى لبنان:

- شمساً مشرقة بانتظام على مدار تسعة أشهر من السنة.
- رياحاً شديدة يحتضنها مجرى هوائي دائم محصور بجدارين من الجبال العالية بين سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية.

يقوم المشروع الأول على استثمار الطاقة الشمسية بإنشاء مزارع شمسية من الألواح على مساحة 5 كيلومترات مربعة على أطراف بحيرة القرعون التي لا يتعدى الغمر فيها متراً واحداً، تنتج هذه الألواح نحو 1000 ميغاوات من الطاقة الكهربائية.

ويقوم المشروع الثاني على استثمار الرياح عبر نشر «غابات» من المراوح على مساحة 18 كيلومتراً مربعاً، 9 كيلومترات منها على السلسلة الشرقية، و9 أخرى على السلسلة الغربية. تنتج هذه المراوح الهوائية على الجانبين نحو 1000 ميغاوات على الأقل.

تُقدّر أكلاف تنفيذ المشروعين بنحو مليار دولار أميركي موزّعة بقيمة 500 مليون دولار لكل مشروع. ولا يحتاج تمويل هذين المشروعين إلى التسوّل في أسواق المال التقليدية، ومن بينها خضوع لبنان لشروط البنك الدولي، أو لشروط صناديق التمويل العربية التي تشترط أن يتوقف لبنان عن مقاتلة إسرائيل لقاء إقراضه المال.

يمكن تمويل المشروعين محلياً على الشكل الآتي: إشراك المودعين بأسهم تؤخذ من ودائعهم ويتم استردادها من ثمن بيع الطاقة المولّدة في المشروعين. وإشراك أصحاب المولدات الخاصة الذين وظّفوا مئات ملايين الدولارات في مشاريع فاشلة وقد غادرها حالياً عدد كبير من المشتركين الذين تحولوا إلى الطاقة الشمسية. طبعاً الحصول على الأموال بالعملة الأجنبية هو الفكرة الأساسية، لكنها ليست عملية مستحيلة طالما أن مصرف لبنان ما زال لديه بعض من الاحتياطات بالعملات الأجنبية التي قد تُستعمل لتمويل هذه العمليات بدلاً من تبديد الاحتياطات على الدعم الاستهلاكي الذي يستنزف الاحتياطات.

إن تنفيذ هذين المشروعين يُعفي لبنان من الارتهان لشروط قانون قيصر، أو من الشروط التعجيزية التي يفرضها البنك الدولي لتمويل مشروع استجرار الطاقة من الأردن، أو لاستجرار الغاز المصري.

كما أن هذا النوع من الإنتاج أكثر أماناً من خطوط الكهرباء، ومن أنابيب الغاز التي تمرّ في مناطق لا أمان فيها أو أنها عرضة للتعدي. هذا عرض بديل من خطّة الكهرباء المقترحة والتي فشلت على مدى سنوات من تأمين التيار الكهربائي للمقيمين في لبنان. فما هو واضح لغاية الآن، أن المقيمين بدأوا ينفّذون هذه الخطة على حجمهم الصغير، أي تركيب الألواح على سطوح المباني والملكيات العائدة لهم في المدن والأرياف لإنتاج الكهرباء النظيفة والرخيصة ولتجنّب فواتير المولدات الخاصة الباهظة والتعرفات المرتفعة للكهرباء المنتجة لدى مؤسسة كهرباء لبنان أو المستجرّة من الخارج.

* مهندس ورئيس مصلحة سابق في مصلحة الليطاني

رسم بياني

الروبل يتحدّى الدولار

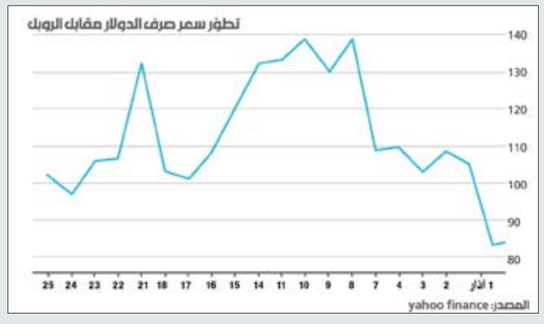

ربما لم نرَ بعد دولة تحدّت الدولار. فعلها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء حربه في أوكرانيا بوجه «الناتو»، فرغم القوّة الاقتصادية الهائلة للدولار، إلا أن الروبل تمكّن لغاية اليوم من الصمود والتقدّم في مواجهة حرب العقوبات الغربية على روسيا. هي حرب اقتصادية ضارية لا تقلّ أهمية عن الحرب العسكرية. بل على العكس، ليس هناك شكّ بأن النصر العسكري الروسي متاح في أوكرانيا، بينما المسألة التي تمتدّ جذورها في بنية النظام الاقتصادي العالمي منذ بريتن وودز لغاية اليوم، هي المسرح الأساسي للحرب الجارية. فبهذا التحدّي الذي أطلقته روسيا بوجه الدولار واليورو، وطلب تسديد ثمن الغاز المُورَّد إلى أوروبا بالعملة الروسية، تمكنت روسيا من استعادة غالبية الخسائر التي تكبّدها «الروبل» منذ بداية الأزمة قبل نحو شهر.

فمع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، تعرّضت العملة الروسية إلى ضربات متتالية أدّت إلى انخفاض قيمتها مقابل الدولار. أتت هذه الصدمات كنتيجة مباشرة للعقوبات الغربية التي فُرضت على روسيا ودفعت الشركات الأجنبية إلى الانسحاب من السوق الروسية. هذا ما حدث في الأيّام الأولى بعد بداية الحرب وأدى إلى ارتفاع سعر الدولار الواحد من 84 روبلاً إلى نحو 105 روبلات. ومع تزايد العقوبات والإجراءات المتّخذة ضدّ روسيا والشركات العاملة فيها والتعامل مع روسيا، ارتفع سعر الدولار إلى 150 روبلاً. فقد جرى تجميد أصول المصرف المركزي الروسي في أوروبا، ومنعت الولايات المتحدة الأميركية استيراد النفط الروسي، وفُرض حظر طيران فوق روسيا وإعادة الطائرات الأوروبية المؤجّرة إلى روسيا... رغم ذلك، عاد واستقر نسبياً على سعر قريب من 100 روبل للدولار الواحد.

ما الذي حصل؟ عملياً، الإجراءات الروسية المضادة كانت فعّالة لغاية الآن. فمنذ اهتزاز العملة على وقع العقوبات الغربية، قام المصرف المركزي الروسي بمنع المستثمرين الأجانب من بيع استثماراتهم في الأسواق الماليّة الروسيّة لضمان عدم هروب العملات الصعبة. كذلك، قام بعدّة إجراءات لضمان إبقاء السيولة عند المصارف، مثل تحرير جزء من الاحتياطات والعمل ببرنامج إعادة شراء السندات من المصارف لتزويدها بالسيولة. كما أعلن المصرف المركزي الروسي أنه سيشتري الذهب من السوق بسعر محدد، وهو عملياً تثبيت لسعر الصرف استناداً إلى الذهب، وهو أمر لم يشهده العالم منذ نشوء اتفاق بريتون وودز في الأربعينيات.

في المقابل أظهر ما حدث في سعر الروبل، أن العقوبات الغربية لم تنعكس عملياً على سعر الروبل إلا من خلال الإشارات التي أرسلتها إلى الأسواق، أي أن انعكاساتها الحقيقيّة، التي يُفترض أن تتمثّل بتجفيف سيولة العملات الأجنبية في روسيا وانهيار سعر الروبل، لم تظهر، على الأقل حتى اليوم. والدور الذي لعبته العقوبات الغربية كان لغاية الآن، محصوراً بصدمات نتائجها القصيرة الأمد، بل تكاد تكون غير مؤثّرة جدّياً. فمثلاً لم تقم أوروبا بحظر شراء النفط والغاز من روسيا كما فعلت أميركا، رغم أن المستهلك الأساسي للغاز الروسي والنفط الروسي هو أوروبا وليس أميركا. بمعنى آخر لا تزال روسيا تبيع نفطها وغازها لأكبر سوق لديها، أي أن تدفقات العملات الأجنبية من هذا القطاع لم تتوقّف، علماً بأن هذا القطاع هو أكبر مصدر للصادرات الروسيّة. ومن ناحية أخرى، فإن تجميد أصول المصرف المركزي الروسي بالدولار، هو أمر يمكن التحايل عليه من خلال المصارف الروسيّة التي لم تُطاولها العقوبات. يمكن للمصرف المركزي الروسي أن يتعامل مع المصارف الروسية التي بدورها يمكنها أن تتعامل مع مصارف أخرى، صينيّة مثلاً، للالتفاف على العقوبات. ورغم المخاطر التي ترافق هذه الالتفافة على المصارف الصينية، إلا أن النظام الروسي يواصل صموده بدعم صيني واضح ما قلّص من تداعيات العقوبات.

وأخيراً، أعلن بوتين منذ أيام أن روسيا ستطالب الدول التي تعاملها بشكل عدائي بأن تدفع ثمن الغاز والنفط بالروبل. وقد أرسل هذا الأمر إشارات قويّة إلى الأسواق ساهمت في تثبيت وضع الروبل مقابل العملات الصعبة الأخرى. يقع سعر الدولار اليوم على مستوى 102 روبل. الأمر الوحيد الذي يمكن أن يغيّره هو إذا كانت العقوبات الأوروبيّة ستطاول النفط والغاز الروسيَّيْن، لكنّ هذه الخطوة ليست سهلة بالنسبة إلى الدول الأوروبيّة، لأن تأمين البديل هو معضلة تعمل عليها هذه الدول منذ عقود.

الغرب يتحوّل من الإنتاج الكمّي إلى النوعي
الهيمنة بالتكنولوجيا

شهد القرن العشرون تحوّلاً في سياسات الاقتصادات الغربيّة من نموذج الإنتاج المكثف، إلى نموذج الإنتاج عالي القيمة. تحوّل كهذا يتطلّب قفزات تكنولوجية تعتمد على الأبحاث والتطوير، ما أتاح للدول الغربية التموضع في موقع متقدّم يستند إلى افضليّة تاريخيّة في استباحة موارد دول الجنوب، لكنها لم تكتفِ بذلك، بل تستخدم اليوم «التبعيّة التكنولوجيّة» لإبقاء الفجوة في هرميّة الاقتصاد العالمي كما هي. وأبرز مثال على ذلك هو طريقة تعامل الولايات المتحدة مع الصين لوقف عملية تسارع النمو عندها

ماهر سلامة

مثّل احتكار التكنولوجيا أداة لدى دول «المركز الرأسمالي»، للحفاظ على مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي. ومن هذا الموقع، تتسلّط على باقي الدول وتحاول منع التكنولوجيا عنها، حيث تقدر، لمنع أي تقدّم ينافسها. ظهرت هذه القدرة في حالات مختلفة أحدثها تلويح الولايات المتحدة الأميركية بسلاح العقوبات على الصين في حال قامت هذه الأخيرة بمساعدة روسيا في تخطّي العقوبات التي فرضها عليها الغرب بسبب الأزمة الروسية - الأوكرانية.

الإنتاج النوعي

تنقّل العالم الغربي في القرن العشرين، بين نموذجين اقتصاديّين؛ فبعدما كان نموذجه السائد حتى منتصف القرن العشرين، يعتمد على الإنتاج المكثّف، أي الاعتماد على الإنتاج بكميات كبيرة لتصديرها إلى الدول النامية، تحوّل لاحقاً إلى نموذج الإنتاج المتخصّص. يتحدّث عن هذا التحوّل من الإنتاج الكمّي إلى الإنتاج النوعي روبرت رايش في كتابه «عمل الأمم: إعداد أنفسنا لرأسمالية القرن الحادي والعشرين». ويُشير إلى أنه في قطاع الحديد، على سبيل المثال، تخلّت الشركات الغربيّة عن إنتاج الحديد بكميّات كبيرة للاستخدام المحلّي والتصدير، وحوّلت جهودها لإنتاج الحديد للاستعمالات الخاصّة، مثل الحديد المقاوم للصدأ، والحديد المستخدم في المحرّكات الذي يجب أن يكون قادراً على تحمّل درجات حرارة مرتفعة وجهد كبير. كذلك الأمر، بالنسبة لخلائط المعادن التي تُستخدم في صنع قطع الطائرات بعد تمكينها من تحمّل الضغط والحرارة. وينطبق الأمر على قطاعات أخرى، مثل البلاستيك، إذ تحولت المصانع من تصنيع البوليمر العادي الذي تصنّعه الدول النفطية اليوم، إلى البوليمر المقاوم للإجهاد والحرارات المرتفعة الذي يستخدم في الكومبيوترات والهواتف الخلوية. وأكبر القطاعات التي شهدت هذا التحوّل هو قطاع الإلكترونيات. فمثلاً تحوّلت شركات الكمبيوتر من تصنيع القطع وتجميع الكومبيوترات، إلى التركيز على إنتاج البرامج التي تعمل عليها هذه الكومبيوترات. وحوّلت تصنيع القطع إلى بلدان أخرى أقل تقدّماً، وأصبح الإنتاج الأساسي لشركات الكمبيوتر هو إنتاج البرامج الذي هو أقل كلفة مقارنة مع إنتاج القطع لأنه لا يحتاج إلى العدد نفسه من العمّال، ولا إلى الآلات الضرورية لإنتاج القطع، فضلاً عن أنه أكثر ربحيّة.

ويقول رايش أن هذه الشركات استطاعت التحوّل إلى نموذج الإنتاج النوعي من خلال استغلال عاملَين:

- الأوّل، هو اسم الشركة وسمعتها التي بنيت خلال عقود من اجتياح الأسواق العالمية بمنتجاتها. وهذه الشهرة جعلت المستهلكين مستعدّين لدفع أسعار باهظة لقاء منتجات الشركة، ما حقّق لها أرباحاً كبيرة.

- الثاني، هو أنه لا يمكن للشركات الأخرى خارج دول العالم المتقدم، أن تستنسخ أعمالها، بسبب الفوارق في الموارد المتاحة والمعرفة. أتاح لها ذلك، الاستحواذ على حصص سوقية وازنة عالمياً ما أتاح لها تحقيق أرباح طائلة من خلال التحكّم بأسعار إنتاجها وضعف القدرة على مجاراتها في تقديم النوع نفسه والكمية نفسها.

هذا التحوّل إلى الإنتاج النوعي، أو الإنتاج عالي القيمة، كان يتطلّب تطويراً للتكنولوجيا، وبالتالي إلى مراكز أبحاث تتولى البحث عن وسائل وإمكانات فنية لاستمرار عملية التطوير، لذا، يمكن القول أنّ مستهلكي هذه المنتجات النوعيّة لا يدفعون ثمن المنتجات وحدها، بل يدفعون أيضاً ثمن الأبحاث العلمية التي سمحت بصناعة هذه المنتجات.

> **تملك الدول المتقدّمة التكنولوجيا التي لا يمكن للدول النامية «الهامشية» ان تصنعها**

التبعية التكنولوجيّة

انتقال الشركات والدول الغربيّة إلى الإنتاج عالي القيمة، أعطاها أفضليّة على الدول النامية أكبر من الأفضلية التي كان يستحوذ عليها الغرب من خلال الإنتاج الكمّي. فأصبحت هذه الدول تمتلك التكنولوجيا التي لا يمكن للدول النامية أن تصنعها. وهي تكنولوجيا تحتاجها الدول النامية لدمجها في عملية الإنتاج، على الأقل بشكل فعّال. يسمي ديفيد سميث هذا الأمر بـ«التبعية التكنولوجية». ويشرح في دراسة بعنوان «التكنولوجيا والنظام العالمي الحديث: بعض التأملات»، أن التبعية التكنولوجية أصبحت أهم الأدوات التي تستخدمها دول «المركز الرأسمالي» للحفاظ على تفوّقها ضمن هرميّة النظام الاقتصادي العالمي. في المقابل، «دول الهامش» غير قادرة على استخدام مواردها في الأبحاث والتطوير. يعود ذلك إلى أنّ الأبحاث تحتاج إلى بنى تحتيّة مكلفة جداً تضمّ مختبرات وجيوش متخصّصين وأنظمة تعليم متميّزة... كل هذا يحتاج إلى موارد ماليّة هائلة، لا تستطيع دول الهامش، بفعل وضعها في النظام الاقتصادي، تحمّلها. لذا، تبقى هذه الدول بحاجة إلى التكنولوجيا التي تطوّرها دول المركز. هذا الأمر يضع الدول الهامشيّة بين خيارين: أن تعمل شركاتها بالتقنيات المتوافرة لديها وهي أقل كفاءة، وبالتالي لا تستطيع أن تحقق زيادة في الأرباح، أو شراء التكنولوجيا من دول المركز والحصول على حقوق ملكية مكلفة جداً، في كلا الحالتين تدفع هذه الدّول ثمن تخلّفها التكنولوجي.

يقول سميث أنه كان هناك طرفان فاعلان في حركة الأبحاث والتطوير في سبيل التقدّم التكنولوجي: الحكومات والشركات الكبرى. فالحكومات تهدف إلى تحقيق تقدّم في مجالات التكنولوجيا للحصول على أفضليّة سياسيّة في بعض القطاعات الحيويّة. أما بالنسبة للشركات الكبرى، فإن التقدّم التكنولوجي يعطيها هوامش ربح أكبر، وهو دافع أساسي للسعي خلف هكذا نوع من التقدّم.

مع هذا التحوّل في دول «المركز الرأسمالي»، انتقلت الصناعات الكميّة إلى «دول الهامش»، وذلك لاستغلال الشركات الغربيّة انخفاض كلفة اليد العاملة والمواد الأوّليّة فيها، بالإضافة إلى عدم وجود ضوابط بيئية مفروضة في دول الغرب. إنّ انخفاض هذه الأكلاف في الدول الهامشيّة هو بذاته نتيجة للنظام العالمي الذي ينقل القيمة من هذه الدول إلى دول المركز. فيتم التصنيع في دول الهامش بأكلاف منخفضة، ويُباع الإنتاج بأسعار منخفضة أيضاً، بينما تستفيد دول المركز من هذا الأمر من خلال شراء هذه المنتجات وبيعها على اسمها بأسعار أعلى. هذه إحدى طرق نقل القيمة.

هذه «التبعية التكنولوجية» تمنع ارتقاء الدول شبه ـ الهامشيّة، وهي دول تحتل مراتب أعلى من دول الهامش في النظام العالمي، لتصبح دول مركز.

سميث، يروي أنه تحدّث مع أحد المخطّطين في «المعهد الكوري للاقتصاد والتكنولوجيا» في عام 1988، وكوريا الجنوبية هي بالمناسبة دولة تصنّف شبه ـ هامشيّة، فكان جواب الأخير أن تطوير تكنولوجيا مستقلّة، والانتقال نحو الإنتاج عالي القيمة، هما المفتاحان الأساسيان للحفاظ على اقتصاد كوريا الجنوبية كمنافس دولي حقيقي. لذا، إن الانتقال إلى صناعة التكنولوجيا العالية هو الوسيلة لعبور الاقتصاد الكوري إلى ما بعد المرحلة التي تعتمد فيها الأرباح والإنتاجية على قمع العمالة والأجور المنخفضة. وهذا الانتقال لا يمكن أن يحدث من دون أن تحصل كوريا على استقلالية تكنولوجية. لكن العوائق أمام هذا الأمر كثيرة.

نموذج التهديد بالعقوبات

تتجسّد التبعيّة التكنولوجيّة في استغلال الغرب لها، بهدف فرض مصالحه السياسية. اليوم، تهدّد الولايات المتحدة الصين بالعقوبات إذا قرّرت الأخيرة أن تقف مع روسيا وتجاهلت العقوبات التي يفرضها المعسكر الغربي على موسكو. وأكثر ما يُتداول في الإعلام الأميركي حول هذا الموضوع هو، أنّ العقوبات يمكنها أن تؤذي الصين إذا طالت قطاع الشرائح الإلكترونيّة. هذا القطاع هو أحد المجالات التي لا تملك الصين استقلاليتها فيه، علماً بأنها خاضت محاولات عدّة، ولا تزال، لتطوير التكنولوجيا اللازمة. والشرائح الإلكترونية هي مدخل أساسي في التصنيع، يدخل في إنتاج السلع من الهواتف المحمولة إلى السيارات، وله تأثير كبير على سلاسل التوريد العالمية.

إلا أن مجال الشرائح الإلكترونيّة لا يمكن اختراقه بسهولة، وسلاسل التوريد فيه معقّدة نوعاً ما. فالأمر لا يتعلّق فقط بالتصنيع، بل هناك قطاع لتصميم الشرائح، وقطاع لصناعة الآلات التي تُستخدم في صناعة الشرائح. وكل من هذين القطاعين يحتاج إلى خرق تكنولوجي لتصبح الصين قادرة على تصنيع الشرائح من دون الاعتماد على سلسلة التوريد الغربية. هذه السلسلة تبدأ من الأدوات اللازمة لتصميم الشرائح، والدولة الرائدة في هذا المجال هي الولايات المتحدة. ومن ثم تمرّ السلسلة بصناعة الآلات التي تستخدم في تصنيع الشرائح، وفي هذا المجال تصنع شركة ASML الهولندية آلة تستخدم الأشعّة الشديدة فوق البنفسجية (EUV)، وهي مطلوبة لصناعة الشرائح الإلكترونية الأكثر تقدّماً. كذلك تصنع Samsung الكورية وTSMC التايوانية الشرائح بشكلها النهائي. علماً بأن الصين تحاول طوال السنوات الماضية التخلّص من هذه التبعيّة، إذ حققت بعض التقدم في مجال التصميم، إلا أنّ الطريق لا يزال صعباً لفك اعتمادها على سلسلة التوريد الغربية في هذا القطاع. وقد استخدمت الولايات المتحدة سلطتها في هذا المجال، من قبل، لتمنع تقدّم الصين فيه، فمنعت في السنوات الماضية شركة ASML من بيع الآلات للصين. بمعنى آخر، تستخدم الولايات المتحدة تبعية الصين التكنولوجيّة لمنعها من الخروج من هذه التبعيّة، وهذا تجسيد واضح لطريقة عمل النظام الاقتصادي العالمي اليوم. فالمطلوب من الصين أن تبقى الدولة التي تنتج الكميات لخدمة حاجات دول المركز الاستهلاكيّة من دون أن تحقّق تقدّماً تكنولوجياً يساعدها على مشاركة أسواق المنتجات عالية القيمة مع دول المركز.

ميزانيّات الجيوش
الأموال لا تعكس القدرات

«سيدي، انا آسف سيدي. الجيش ليست لديه ذخيرة تكفيه». الرئيس الاميركي السابق دونالد ترامب، عام 2019، ينقل ما قاله له احد اكبر جنرالاته عن حالة الجيش (يُقال إنه جايمس ماتيس، وزير الدفاع في المرحلة الاولى من الإدارة الاميركية السابقة، والملقّب بالكلب المسعور)

علي عواد

في الشكل، عندما تتم مقارنة ميزانيات الدفاع بين الدول الثلاث الأولى (الولايات المتحدة، روسيا والصين)، توحي بدانة المحفظة الأميركية بالقوّة. أكثر من 700 مليار دولار. لا بد أنه أقوى الجيوش في المجرّة يقول المرء. ومع ذلك، تُظهر معادلة حسابية جديدة ابتكرها بيتر روبرتسون، أستاذ في جامعة غرب أستراليا، واعتمدتها مجلة «ذي إيكونومست» في أحد تقاريرها، أن أرقام الميزانية الأميركية تبدو أقل هيمنة. فعلى سبيل المثال، بحسب المعادلة، إنفاق روسيا العسكري البالغ 62 مليار دولار يشتري نحو 177 مليار دولار من القيمة العسكرية. في حين أن إنفاق الهند البالغ 73 مليار دولار يشتري ما قيمته 318 مليار دولار. أي نحو أربعة أضعاف.

هذه المقاربة أو المعادلة تسمى «تكافؤ القوة الشرائية للدفاع» (Defense purchasing-power parity) وتُختصر بـ«PPP». وهي تشبه الخوارزميات المستخدَمة لمقارنة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان. ويتم إجراء حسابات الـ«PPP» في محاولة مقارنة كلفة الأشياء والقيمة التي يحصل عليها المرء من الإنفاق عبر الاقتصادات المختلفة. على سبيل المثال، يكلّف تجهيز المجنّدين العسكريين الأميركيين الجدد نحو 14 مرّة أكثر مما يكلف في الصين (المجندون الذين يدخلون الجيش الأميركي في أدنى رتبة «E-1»، يتلقّون 1514 دولاراً شهرياً للأشهر الأربعة الأولى من الخدمة وبعد ذلك 1638 دولاراً في الشهر. في حين أن أقل راتب يتلقاه جندي صيني هو 127 دولاراً في الشهر). وإذا قيست المدفوعات الأخرى على التصنيع العسكري، اعتباراً أنه من الأرخص بناء أشياء مثل السفن والطائرات الحربية والصواريخ والمدرعات في الصين، تتغير الموازين تماماً.

بحسب «إيكونومست»، بلغ الإنفاق العسكري الصيني الرسمي عام 2020، نحو 184 مليار دولار، لكنّ معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) عدّل رقم الإنفاق المذكور إلى 252 مليار دولار. وبعد إدخال ذلك الرقم إلى معادلة «PPP»، تقدر «إيكونومست» أن الإنفاق الصيني الحقيقي في عام 2020 بلغ 518 مليار دولار، ونحو 550 مليار دولار خلال العام الماضي. على المقلب الآخر، كانت ميزانية الإنفاق الأميركي العسكري عام 2021 نحو 740 مليار دولار (705 مليارات دولار للبنتاغون والباقي بشكل أساسي للبرامج النووية). وهذا يعني، بعد طرح الرقمين أحدهما من الآخر، أن الولايات المتحدة متقدّمة على الصين بنحو 190 مليار دولار. لكن، في الواقع، الرقم الأميركي فيه عيبٌ قاتل طبقاً لـ«AEI»، وهو مركز أبحاث متخصّص في السياسة العامة الأميركية، بعدما كشف النائب أنتوني براون، ونائب رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأميركي، العام الماضي، أن 200 مليار دولار على الأقل من ميزانية الدفاع لم تكن في الحقيقة إنفاقاً دفاعياً على الإطلاق (مثل الطبابة العسكرية وخدمات أخرى). وأضاف براون: «إننا ننفق على برنامج الدفاع الصحي أكثر مما ننفق على السفن الجديدة». لذا، إن تمت إزالة الـ 200 مليار دولار تلك من مجمل الإنفاق الدفاعي الأميركي، يعني أن المعدل الفعلي للإنفاق الدفاعي الأميركي هو أقل من الإنفاق الصيني، زد على ذلك أن الأخير الذي يعادل 550 مليار دولار، يستمر في الارتفاع بأكثر من 6% سنوياً، وإذا وضعت نسبة التضخم غير المسبوق منذ 40 عاماً في الولايات المتحدة الأميركية، يعني عملياً أن الصين تتصدر قائمة الإنفاق العسكري في العالم. مع هذا، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية تتفوّق لناحية عدد السنوات المراكمة للإنفاق العسكري. يشبه الأمر الفرق بين حديثي النعمة ومن وُلد في عائلة غنية.

وفقاً لتحليل البنتاغون، وتقرير نشرته شبكة «سي إن بي سي» الأميركية، انتهى المطاف بـ 40% من 108 مليارات دولار دفعتها وزارة الدفاع الأميركية للمتعاقدين في أفغانستان بين عامَي 2010 و2012 إما في أيدي طالبان، أو شبكة حقاني، أو عصابات الجريمة المنظمة، أو تجار المخدّرات العابرين للحدود الوطنية أو المسؤولين الأفغان الفاسدين. غير أن بعض المسؤولين يحاولون تبرير تلك الأموال بأنها رسوم دُفعت مقابل

> **يكلّف تجهيز المجنّدين العسكريين الأميركيين الجدد نحو 14 مرّة أكثر مما يكلف تجهيز المجنّدين الصينيين**

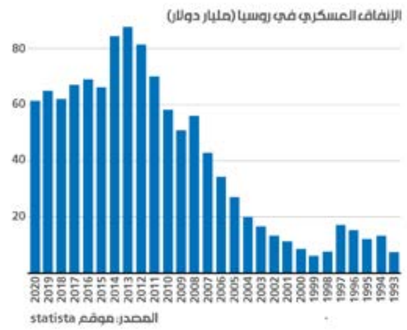

> **40%**
> او نحو 108 مليارات دولار من اصل المبالغ التي دفعتها وزارة الدفاع الاميركية للمتعاقدين في افغانستان بين عامي 2010 و2012. كلّ ذلك انتهى بأيدي طالبان او حقاني او عصابات الجريمة المنظمة او تجار المخدّرات العابرين للحدود الوطنية او المسؤولين الافغان الفاسدين

المرور الآمن لعناصر الجيش والاستخبارات عبر الطرقات التي تسيطر عليها العصابات.

مع مرور سنوات الحرب الأميركية على أفغانستان، خرج مصطلح جديد لتوصيف مجموعة من النخب والمستفيدين من الحرب، وهو أثرياء 11 أيلول. المشكلة بحسب التقرير، أن الإنفاق عادة يحتاج إلى مناقصة يأخذها من يقدم السعر والنوع الأفضل. لكنّ النظام الأميركي يسمح خلال فترات الحروب، بذريعة «السرعة»، أن يتم توكيل المشاريع وعمليات الشراء والخدمات من دون مناقصات. وعلى سبيل المثال، شركة «سوبريم غروب»، أسّسها الأميركي الفريد اورينستين. فقد زادت إيراداتها 50 ضعفاً في العقد الذي أعقب غزو الولايات المتحدة لأفغانستان. حتى إن «بلومبرغ» وضعت ستيفن أورينستين - ابن الفريد أورينستين - في خانة أصحاب المليارات عام 2013.

الشركة ومقرها هولندا، كانت من أكبر موردي الأغذية الطازجة للقوات الأميركية في أفغانستان. خلال عام 2009، عيّنت الشركة المدير السابق للوكالة الفيدرالية التي منحها العقد، ليكون مدير مكتبها في الولايات المتحدة. وبعد ذلك بعام، حصلت الشركة على تمديد عقد بمليارات الدولارات من دون مناقصة (بسبب «الحرب»). لكن في عام 2014، أقرت «سوبريم غروب» بالذنب في تهم الاحتيال التي تضمّنت إنشاء شركات وفواتير وهمية للحكومة مقابل أتعاب. وافقت الشركة على دفع 389 مليون دولار كغرامات وأضرار، وهي واحدة من أكبر العقوبات المفروضة على مقاول دفاع في ذلك الوقت. وبحسب التقرير، لم يتم الإبلاغ عن الغالبية العظمى من عمليات الاحتيال وفساد المناقصات في أفغانستان ولم يُعاقب عليها. حتى بات يقال، إن الحروب الأميركية هي أسلوب النخب الأمثل لغسل أموال دافعي الضرائب الأميركيين، وتحويلها إلى جيوبهم عبر استثمارات وأسهم في الشركات التي نالت المناقصات. لكن هذا لا يعني أن الدول الأخرى هي مثالية من ناحية الفساد، الفرق هنا أن الغرب، ينشر أحياناً معلومات تتكتّم عنها دول أخرى.

مقال

الإمبراطوريّة الأميركيّة تُدمِّر ذاتياً

مايكل هادسن

غالباً ما تتّبع الإمبراطوريات المسار الذي يُسمّى بالـ«تراجيديا اليونانية»، وهي التي تنتهي بوقوع بطل القصّة نتيجة مزيج من الفشل الشخصي وظروف لا يتمكّن من التعامل معها. هذا هو الحال مع الإمبراطورية الأميركية التي تفكّك نفسها من دون تباطؤ.

الافتراض الأساسي في أيّ توقع اقتصادي أو دبلوماسي هو أنّ كل بلد يعمل من أجل مصلحته الذاتية. لكن هذا التفكير لا يُفيد في قراءة عالم اليوم. فالمراقبون من مختلف الأطياف السياسية، يستخدمون عبارات مثل «إطلاق النار على أنفسهم» لوصف المواجهة الدبلوماسية الأميركية مع روسيا وحلفائها على حدّ سواء. ولأكثر من جيل، حذّر أبرز الدبلوماسيين الأميركيين ممّا اعتقدوا أنه يمثّل التهديد الخارجي النهائي: تحالف روسي - صيني يسيطر على أوراسيا. فقد دفعتهم العقوبات الاقتصادية والمواجهة العسكرية الأميركية للتحالف مع بعضهما، كما دفعت البلدان الأخرى إلى فلكهما الأوراسي الناشئ.

كان متوقّعاً أن تؤدّي القوّة الاقتصادية والمالية الأميركية إلى تفادي هذا المصير. فخلال نصف قرن، منذ فكّ الولايات المتحدة ارتباطها بمعيار الذهب في عام 1971، عملت البنوك المركزية في العالم وفقاً لمعيار الدولار، محتفظةً باحتياطاتها النقدية الأجنبية على شكل سندات الخزينة الأميركية والودائع المصرفية الأميركية والأسهم والسندات التابعة للشركات الأميركية. أنتج هذا الأمر معياراً جديداً هو معيار سندات ـ الخزانة الأميركية الذي أتاح لأميركا أن تموّل إنفاقها العسكري الأجنبي والاستحواذ الاستثماري على البلدان الأخرى، ببساطة، عبر إصدار سندات دين بالدولار. هذه السندات تغطّي عجز أميركا في ميزان المدفوعات، وفي المقابل تُسجّل كاحتياطات لدى الدّول التي تتميّز بفائض في هذا الميزان. وعلى الجانب المظلم من هذه العمليّة تقع الدّول المدينة في الجنوب العالمي، التي تحتاج إلى الدولارات للسداد لحاملي ديونها ولإجراء تجارتها الخارجية.

هذا الامتياز النقدي، أي سيطرة الدولار، مكّن الدبلوماسية الأميركية من فرض سياسات نيوليبرالية على بقية العالم، من دون أيّ حاجة إلى استخدام الكثير من القوة العسكرية، وباستثناء الاستيلاء على نفط الشرق الأدنى.

لكن التصعيد الأخير للعقوبات الأميركية التي تمنع أوروبا وآسيا ودول أخرى من التجارة والاستثمار مع روسيا وإيران والصين، فرض أكلافاً هائلة - كلفة الفرص الضائعة (Opportunity Cost) - على حلفاء الولايات المتحدة. وقد أدّت مصادرة احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية لفنزويلا وأفغانستان، وروسيا أخيراً، إلى جانب الاستيلاء المستهدف على الحسابات المصرفية للأثرياء الأجانب (على أمل كسب قلوبهم وعقولهم، إلى جانب استعادة حساباتهم المحجوزة)، إلى إنهاء فكرة أنّ حيازات الدولارات، أو الجنيه الإسترليني واليورو، هي ملاذ استثمار آمن عندما تتزعزع الظروف الاقتصادية العالمية.

كان الموضوع الأساسي لكتابي «الإمبريالية الخارقة»، يتعلّق بمعيار سندات الخزانة الأميركية الذي يوجّه المدّخرات

> إنّ مصادرات الولايات المتحدة لدولارات روسيا، قد تؤدي أخيراً إلى إنهاء الأخيرة للفلسفة النقدية النيوليبرالية

الأجنبية إلى الأسواق المالية والمصارف الأميركية على مدار الأعوام الخمسين الماضية، ما يمنح دبلوماسية الدولار قوّة مطلقة. اعتقدتُ أنّ إزالة الدولرة ستقودها الصين وروسيا التي تتحرّك للسيطرة على اقتصاداتهما لتجنّب هذا النوع من الاستقطاب المالي، ما قد يفرض التقشّف على الولايات المتحدة. لكنّ المسؤولين الأميركيّين يجبرونهم اليوم على التغلّب على أيّ تردّد لديهم في التخلّي عن الدولار.

كنت أتوقّع أنّ نهاية الاقتصاد الإمبراطوري القائم على الدولار ستتحقّق من خلال انفصال دول أخرى. لكن ليس هذا ما حدث. اختار الدبلوماسيون الأميركيون إنهاء الدولرة الدولية بأنفسهم، بينما يساعدون روسيا في بناء وسائلها الخاصة للإنتاج الزراعي والصناعي من خلال دفعها للاعتماد على الذات. عملية الانقسام العالمي هذه مستمرة منذ عدة سنوات، بدايةً من العقوبات التي تمنع حلفاء أميركا في الناتو ومن يدور في فلكها من التجارة مع روسيا.

ظلّت روسيا مفتونة بإيديولوجية السوق الحرّة، لدرجة أنها لم تتخذ خطوات لحماية الزراعة أو الصناعة الخاصة بها. قدمت الولايات المتحدة المساعدة المطلوبة من خلال فرض الاعتماد الذاتي المحلي على روسيا (عبر العقوبات). وعندما خسرت دول البلطيق السوق الروسية للأجبان ومنتجات المزارع الأخرى، أنشأت روسيا بسرعة قطاع الجبن والألبان الخاص بها، بينما أصبحت أكبر مصدّر للحبوب في العالم.

تكتشف روسيا أنّها لا تحتاج إلى الدولار الأميركي لدعم سعر صرف الروبل. يمكن لبنكها المركزي طباعة الروبلات اللازمة لدفع الأجور المحلية وتمويل تكوين رأس المال. وبالتالي، فإنّ مصادرات الولايات المتحدة لدولارات روسيا، قد تؤدي أخيراً إلى إنهاء الأخيرة للفلسفة النقدية النيوليبرالية.

هذا الأمر نفسه يحدث مع العقوبات الأميركية ضدّ الأفراد الروس أصحاب المليارات. العلاجات النيوليبرالية، وعمليات الخصخصة في التسعينيات، تركت للكليبتوقراطيين الروس طريقة واحدة فقط لتسييل الأصول التي انتزعوها من المجال العام. كان ذلك من خلال دمج عمليات الاستحواذ التي قاموا بها، وبيع أسهمها في لندن ونيويورك. تم القضاء على المدخرات المحلية، بينما أقنع المستشارون الأميركيون، البنك المركزي الروسي، بعدم طباعة الروبل. فجاءت النتيجة كالآتي: الثروة الوطنية الروسية من النفط والغاز والمعادن لم تُستخدم في تمويل ترشيد الصناعة والإسكان في روسيا. وبدلاً من استثمار عائدات الخصخصة لإنشاء وسائل حماية روسية جديدة، تمّ حرقها في عمليات استحواذ الأثرياء الجدد على العقارات البريطانية الفاخرة واليخوت وغيرها من طرق تهريب رأس المال. لكن تأثير تحويل الحيازات الروسية بالدولار والجنيه الإسترليني واليورو، إلى أداة للضغط، جعل مدينة لندن محفوفة بالمخاطر كمكان لاحتفاظ الروس بأصولهم. فمن خلال فرض عقوبات على أغنى الروس، الأقرب إلى بوتين، كان المسؤولون الأميركيون يأملون في حثّهم على معارضة انفصاله عن الغرب، وبالتالي العمل بفعالية كوكلاء تأثير لحلف شمال الأطلسي. لكن بالنسبة لهؤلاء، بدأت بلادهم تبدو أكثر أماناً.

لعقود عديدة، حارب الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة ضدّ استعادة الذهب دوره بين الاحتياطيات الدولية. ولكن كيف ستنظر الهند والمملكة العربية السعودية إلى ممتلكاتهما بالدولار بينما يحاول بايدن وبلينكين تسليحهما بقوّة لاتباع النظام القائم على القواعد الأميركية بدلاً من مصلحتهما الوطنية؟ لم تترك الإملاءات الأميركية الأخيرة سوى القليل من البدائل عن بدء الدول بحماية استقلاليتها السياسية من خلال تحويل مقتنياتها بالدولار واليورو إلى ذهب، كأصل خال من مخاطر أن يكون رهينة للمطالب الأميركية المتزايدة الكلفة.

أجبرت الدبلوماسيّة الأميركيّة الشركات الأوروبيّة بأن تتخلّى عن أصولها الروسيّة بعدما انخفضت قيمتها بفعل الحظر على الاحتياطات الأجنبية الروسيّة وهبوط قيمة الروبل. فتحرّكت صناديق بلاكستون وغولدمان ساكس ومستثمرون أميركيون آخرون بسرعة لشراء ما كانت شل أويل والشركات الأجنبية الأخرى تفرغه.

لم يعتقد أحد أنّ النظام العالمي القائم منذ عام 1945 سوف يتعرّض للتفكّك بهذه السرعة. بدأ نظام اقتصادي دولي جديد حقاً في الظهور، رغم أنه لم يتّضح بعد الشكل الذي سيتخذه. لكن «حثّ الدب» من خلال مواجهة الولايات المتحدة/ الناتو، مع روسيا، قد تجاوز خطوطاً حمراء كثيرة. لم يعد الأمر يتعلق فقط بأوكرانيا. هذا مجرد محفّز، وهو محفز لإبعاد جزء كبير من العالم عن فلك الولايات المتحدة/ الناتو أيضاً.

قد تأتي المواجهة القادمة داخل أوروبا نفسها. يمكن أن يسعى السياسيون القوميون إلى قيادة انفصال عن استيلاء السلطة الأميركية على أوروبا وحلفائها الآخرين، ومحاولتها لإبقائهم معتمدين على التجارة والاستثمار في الولايات المتحدة. ثمن استمرار طاعتهم هو فرض تضخّم على كلفة صناعتهم. لا يمكن اعتبار هذه العواقب «غير مقصودة».

لم يشعر المسؤولون الأوروبيون بالإحراج في إخبار العالم بمخاوفهم من أنّ دونالد ترامب كان مجنوناً ومزعجاً لعربة الدبلوماسية الدولية. لكن يبدو أنهم صُدموا من عودة إدارة بايدن للكراهية العميقة لروسيا على يد وزير الخارجية بلينكين وفيكتوريا نولاند كاغان. ربما كان أسلوب ترامب في التعبير والسلوكيات غير مألوف، لكن عصابة المحافظين الجدد في أميركا لديها هواجس تهدّد العالم بشكل أكبر. بالنسبة لهم، كانت المسألة تتعلق بمن سيخرج منتصراً: «الواقع» الذي يعتقدون أنهم يستطيعون فرضه، أو الواقع الاقتصادي خارج سيطرة الولايات المتحدة.

ما لم تفعله الدول الأجنبية بنفسها، لتحلّ محل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأذرع الأخرى للدبلوماسية الأميركية، يجبرها السياسيون الأميركيون على فعله. يسعى المزيد من السياسيين إلى الحصول على دعم الناخبين من خلال التساؤل عما إذا كان وضع ترتيبات نقدية جديدة تخدم بلادهم أكثر من التجارة والاستثمار التي تعتمد على الدولار.

يؤثّر ضغط أسعار الطاقة والغذاء على بلدان الجنوب العالمي بشكل خاص، ويتزامن مع مشكلات جائحة كورونا وخدمة الديون الدولارية التي تلوح في الأفق. إلى متى ستفرض هذه الدول تقشفاً للسداد لمالكي السندات الأجانب؟

كيف ستتعامل الولايات المتحدة وأوروبا مع العقوبات المفروضة على واردات روسيا من الغاز والنفط والكوبالت والألمنيوم والبلاديوم وغيرها من المواد الأساسية؟ أعدّ الدبلوماسيون الأميركيون قائمة بالمواد الخام التي يحتاجها اقتصادهم بشدة، وبالتالي أُعفيت هذه المواد من العقوبات التجارية المفروضة. هذا يوفر للسيد بوتين قائمة مفيدة بنقاط الضغط لاستخدامها في إعادة تشكيل الدبلوماسية العالمية.

لكن الانفصال الأخير عن مغامرات الناتو يجب أن يأتي من داخل الولايات المتحدة نفسها. مع اقتراب انتخابات الكونغرس النصفية لهذا العام، سيجد السياسيون أرضاً خصبة للإظهار للناخبين الأميركيين أنّ تضخم الأسعار هو نتيجة لسياسة إدارة بايدن التي تمنع صادرات النفط والغاز الروسية. الغاز ضروري ليس فقط للتدفئة وإنتاج الطاقة، ولكن لصنع الأسمدة، التي يوجد نقص عالمي فيها. وقد تفاقم هذا بسبب منع صادرات الحبوب الروسية والأوكرانية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الولايات المتحدة وأوروبا.

إنّ محاولة إجبار روسيا على الرد عسكرياً، وبالتالي أن تبدو سيئة بالنسبة لبقية العالم، اتّضح أنها حيلة تهدف ببساطة إلى إظهار حاجة أوروبا للمساهمة بشكل أكبر في الناتو، وشراء المزيد من المعدات العسكرية الأميركية، وحصر نفسها بشكل أعمق في التجارة والاعتماد النقدي على الولايات المتحدة. تبيّن أن عدم الاستقرار الذي أحدثه هذا الأمر كان له تأثير يجعل الولايات المتحدة تبدو وكأنها تهديد لباقي دول العالم كما تحاول هي أن تصوّر روسيا.

ميكيل سيفتسي ـ تركيا

نُشر هذا المقال على موقع michael-hudson.com **في 6 آذار 2022**